

اتِّخَافُ الْفَقْرِ وَالْطَّمَعَةِ بِالذَّبِّ عَنِ الْيَسَّةِ

تَأَلَّفَ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْعَيْسَى

مَكْتَبَةُ ابْنِ كَيْسَانَ



مقدمة



الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وأشهد ألا

إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

ويُعيد ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ ﴾ [سورة النساء: ٥٩] ، قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : (وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ) يعني : أهل الفقه والدين ، وقال مجاهد ، وعطاء ، والحسن البصري ، وأبو العالية : (وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ) يعني العلماء ، قال ابن كثير - رحمه الله - : والظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء .

وقال الله ﷻ : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٣] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاهُمْ أَوْ وَلَوْ رَكُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَلِأُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّكَ الَّذِينَ يَسْتَبْطِنُونَ بِهِ ﴾ [سورة النساء ٨٣] . فقد أوجب الله ﷻ على المسلمين كافة من نزلت به عليهم نازلة لا يعرف حكمها أن يرجع فيها إلى أهل العلم المتأهلين للفتيا ، وقد



جمهورية مصر العربية
الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

١٢٣٤٦١٨٩٦

صدر ابن جبال

سمنود - جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٩١٧٤٣٣ / ٤٠

محمول: ٠١٢٣٤٦١٨٩٦

توزيع الملكة العربية السعودية: ٥٨٧٤٠١٦٣

إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السنة

ضمن الله ﷻ بقاء طائفة من المسلمين على الحق يعلمونه ويعلمونه غيرهم ، ويعملون به ، فقد قال النبي ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » . رواه البخاري ومسلم من حديث جماعة من أصحاب النبي ﷺ .

— قال البخاري — رحمه الله — : هم أهل العلم ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ؟ ، قال القاضي عياض : إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث .

— وقال الإمام النووي ... رحمه الله — : يَحْتَمِلُ أَنْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ مَفْرُقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنْهُمْ شَجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ . وَمِنْهُمْ فَتَاهَا ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ ، وَمِنْهُمْ زُهَادٌ ، وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنَ الْخَيْرِ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَا زَالَ يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْآنَ ، وَلَا يَزَالُ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ . اهـ .

● قلت : ففني هذا دليل على أنه لا بد أن يوجد في المسلمين من يرجع إليهم فيما يحتاجونه في جميع أمور دينهم ، فلا بد أن يكون فيهم من يرجع إليهم في الفقه والفنبا ، وفي الحديث وعلومه ، وفي اللغة وغير ذلك من أنواع العلوم الشرعية .

وقد اتفق كل من يعقد بقوله على أن أولى من يرجع إليه في الحديث وعلومه في عصرنا هو الإمام المجدد شيخنا محمد ناصر الدين الألباني — رحمه الله تعالى — ، وقد قال الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين محقق تحفة الأشراف للمزى

إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السنة

قد وصل إلى الشيخ عبد الله الرحمان شيخ الجامعة الإسلامية (يعني الجامعة السلفية في بنارس — الهند) استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه ، عجيب في معناه ، له صلة قرينة بزمنا هذا ، فاتفق رأي من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث في هذا العصر ، ألا وهو الشيخ الألباني العالم الرباني ^(١) . اهـ .

وليس معنى ذلك أنه يجب على طلاب العلم المتأهلين أن يقلدوا الشيخ — رحمه الله — ، فالشيخ مع تقدمه على غيره ليس معصوماً كغيره من أهل العلم ، ومن وقف على شيء مما أخطأ فيه الشيخ — رحمه الله — ، ثم نبه عليه لبيان الحق والنصيحة للمسلمين ، فقد أحسن إذا لم يكن قاصداً عيب الشيخ وتنقصه : ولا يزال الأئمة ينبه بعضهم على أخطاء غيرهم من أهل العلم ، وقد كان شيخنا الألباني — رحمه الله — رجاعاً للحق إذا تبين له ، فكم من حديث قد تراجع عن حكمه عليه من التضعيف إلى التصحيح أو عكسه ، وقد سلك أهل العلم المعاصرون السبيل القويمة في النصح والبيان ، فكان عملهم من باب تكميل النقص الذي لا يسلم منه بشر ، فمن ذلك ما كتبه فضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في كتابه « التكميل لما فات تحريره من إرواء الغليل » :

قال فيه : فهذا كتاب في التخريج وحيز سميته : خرجت فيه جملة من الأحاديث والآثار التي جاءت في كتاب « منار السبيل شرح الدليل »

(١) راجع كتابي « الانتصار للحق وأهل العلم الكبار ، والرد على من رمى الشيخ محمد ناصر الدين الألباني — رحمه الله — بالساهل » لتقف على اتفاق أهل العلم المعترين على كون الشيخ — رحمه الله — أولى من يرجع إليه في الحديث في هذا العصر ، وإن كانت هذه الشهادة التي أداها فضيلة الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين كافية في ذلك .

وأما علمهم ومن تبعهم بإحسان ، ومن عرف منه أنه أراد برودة عليهم التقيص والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل الخربة . ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعتراؤه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله ... انتهى ^(١) .

هذا وإنني قد وقفت على كتاب باسم " النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة ، تعقيبات وفوائد ونكت علمية على سلسلة العلامة الألباني - رحمه الله - " فظاهر اسم الكتاب يفهم منه أنه إنما وضع لأجل النصيحة ولسد الثغرات على طريقة أهل العلم المشار إليها آنفا ، لكنني لما نظرت في مقدمته إذا بمسوده يصرح بأنه حكم بضعف ثلاثين ومائة (١٣٠) حديث من الجزء الأول من الصحيحة ، الذي عدد أحاديثه خمسمائة (٥٠٠) - حديث ، فاطلعت على سائر الكتاب ، فوجدته قد حكم بالندكار أو الضعف الشديد على ثلاثة وثلاثين حديثاً منها ، سواء كان هذا الحكم في أول كلامه على الحديث أم في أثنائه ، وهذه الأحاديث على حسب ترقيمه هي : ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٣ .

وقد حكم بالوضع والبطلان على خمسة منها ، وهي : ٣٠ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٨٦ .

ولم يكف بذلك صاحب هذا الكتاب ، حتى قال : (قد حرصت فيها على أن يكون إعلالي في غاية القوة الممكنة ، لتلا يتسلسل الكلام عليها إلى ما

(١) راجع كتاب الانتصار للحق (ص ٥٨ - ٥٩) .

للشيخ الفقيه إبراهيم بن ضويان - رحمه الله تعالى - ، مما لم يقف عليه مخرجها العلامة الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاشي الأرنؤوط الألباني في كتابه " إرواء الغليل " . اهـ .

وأما من قصد بقده وتبعه للشيخ الألباني - رحمه الله - أو غيره من أهل العلم التنقص والتشكيك في علمهم فهذا متعذ باغ يستحق أن يؤدب بما يردعه عن غيه .

قال الحافظ ابن رجب الحبلي - رحمه الله - : وإذا كان مراد الراد على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً ، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الخمر واللمز ، ودخل أيضاً في قول النبي ﷺ : يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته ^(١) .

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين ، فأما أهل البدعة والضلالة ، ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم ، والله أعلم .

ومن علمهم منه أنه أراد برودة على العلماء النصيحة لله ورسوله ، فإنه يجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم

(١) رواه أبو داود (٤٨٨٠) ، وغيره من حديث أبي هريرة ، والترمذي (٢٠٣٢) من حديث ابن عمر ، وأحمد (٢٧٩/٥) من حديث ثوبان ، وهو صحيح بمجموع طرقه ، وصححه شيخنا الألباني - رحمه الله - كما في صحيح الجامع (٧٩٨٤) ، (٧٩٨٥) .

ثم إنه لم يكف بالدلالة المشار إليها آنفا حتى بدأ يظهر مقصوده من عمله هذا بقوله : عملي يتركز في ذلك على أصول الصنعة الحاديثة عند الشيخ واستكناه منهجه العلمي في الحكم على الأحاديث ، وزنته بميزان المصطلح الحديث المعروف لدى الممارسين لهذا العلم .

وبهذه الدراسة المتأنية يظهر قرب الشيخ أو بعده من قواعد علماء الحديث وتجلي مكانته في هذا الميدان الروح .

فقد نص صاحب الكتاب على أن مقصوده إظهار مكانة من يصفه بالشيخ ! في علم الحديث !

وقال أيضا : كان أقوى الدواعي لتصنيف هذا الكتاب أن وجدت عامة الناظرين في كتب الشيخ الألباني يأخذون حكمه في التصحيح والتضعيف متحطين في ذلك أقوال أئمة كثيرا ما تتصادم أحكامهم مع أحكام الشيخ ، فيعتمد القارئ المعاصر - وأحيانا الباحث - قول الشيخ وحده ، معرضا عن غيره ، بل ويعارض ببحوثة اجتهدات أئمة العلل كأبي حاتم والدارقطني^(١) .

فقد ظهر بذلك أن من وصفه بالشيخ يصادم في أحكامه كثيرا من أئمة الحديث ، فهل مثل هذا يعتمد عليه ؟

(١) إن من له أدنى معرفة بالحديث ليقطع أن هذا اقراء مسن وجهين : الأول أن الشيخ - رحمه الله - لا يصادم كلام الأئمة ، وإنما قد يختلف مع بعضهم في الحكم على بعض الأحاديث ، فكان ماذا ؟ والثاني : أن من ليس له استطاعة للتمييز بين حجج الشيخ فيما خالف فيه بعض الأئمة المتقدمين لا يمكن أن يقدم تقليد الشيخ على تقليد إمام من المتقدمين إن كان عنده أدنى شيء من الإنصاف ، فهنا الكلام قول مغلط ، والله المستعان .

لا نهاية أحمدا ورذا ، وتضعيفا وتصحيحا ، مما يضر بالعملية الحديثية ككل ! ، والخاسر في ذلك يكون القارئ ، حيث يزعج به في غمار البلبلة والاضطراب (وهذا يعني أنه لو التزم في إعلاله القوة فقط وليس غايتها لربما أتى على باقي الأحاديث التي حكم هذا الألباني بصحتها .

وفي حكمه على هذا العدد الكبير من الأحاديث في هذا الجزء بالضعف وبالنكارة والوضع دلالة واضحة على رسالة يلغها للمسلمين أن هذا الرجل الذي اعتمد عليه جمهورهم في الحكم على الأحاديث صحة وضعفا غير متأهل لذلك ، وهذه الشهادة التي تضافر عليها أئمة هذا العصر للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - بأنه أعلم أهل هذا العصر بالحديث النبوي شهادة زور ، وعليه فهؤلاء لا يستحقون أن يوصفوا بأهم علماء ، فضلا عن أن يكونوا أئمة ، لأن حكمهم للألباني بالإمامة في الحديث مع وقوع هذه الأخطاء الكثيرة جدا والفادحة منه يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما : إما أنهم جهال لا يفقهون شيئا ، ولا يميزون بين العالم بالحديث حقًا وبين الذي يشغل بالحديث بضاعة مزحاة فيه فهو يخط فيه يخط عشواء حيث صحح خمسمائة حديث أخطأ خطأ بينا في ثلاثين ومائة منها .

وإما أنهم قد غلبوا بقلته علمه وشهدوا له بهذه الشهادة تدليسا وغشًا وخداعا ، وحينئذ لا يستحقون أن يوصفوا بكونهم علماء ، ولم يكتشف حقيقة هؤلاء كلهم إلا صاحب هذا الكتاب^(١) .

(١) إن هذا يذكرني بما قاله الشيخ الإمام أحمد شاكر - رحمه الله - في مقدمته لسنن الترمذي ص (٧٦) : أغليت الأمة المصرية في هذا العصر عن يسميهم أخونا التابعة الأديب الكبير كامل كيلان "المجددات" ثم قال الشيخ أحمد شاكر في الحاشية : هكذا - والله - سماهم هذا الاسم لتعجب ، وحينئذ سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بخواب أعجب وأبدع : هذا جمع محض سالم !! فأقسم له سائمه أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !!

بما لا يحسن ، بل بما لا صلة له به ، بل بما يضلّل الناس في هذا العلم الشريف حتى أصبحوا في ظلمة ليل ثقيل كما قال صاحب الكتاب ، وازداد التضليل بشهادة هؤلاء الذين يظنّهم الناس علماء له بكونه أعلم هذا العصر بعلم الحديث ، فيأله من ضلال فوق ضلال ، فاحتاج الناس إلى من يخرّجهم من هذه الظلمات ، وقد جاءهم الفرج ، وهو صاحب هذا الكتاب ، وذلك واضح في قوله : " وأظنّ أنّي قد يمسي قول الخطيب هذا من وجه ما ، وأظنّ أنه قد جاء الوقت الملح (يعني يخرج كتابه هذا) لنفض الغبار " .

وقوله : قد جاء الوقت الملح لنفض الغبار ، وجذب جفون الليل الثقيل عن سماء الحديث حتى يبدو النهار ، فينجلي أتمتكم فرس أم (أى : أم حمار) ، ووضع هذا الكاتب نقطة مكان كلمة (حمار) دليل على كونه يريد وصف الشيخ الإمام الألباني - رحمه الله - بأنه حمار ، والعياذ بالله ، فلو كتبها لكان استشهاده بيت شعر ، ومعناه أنكم أيها الناس كنتم تظنون الألباني فرساً في الحديث ، فإذا قرأتم كتابي فسيبضح لكم بلاذته في هذا العلم كيلادة الحمار ، لكن لما حذف هذه الكلمة أبان عن قصده وصف الشيخ بهذا الوصف ، وبإنا لله وإنا إليه راجعون .

ووالله الذي لا إله غيره إنني لما انتهيت إلى هذا الموضع انقبض قبي ، وانغلق ذهني ، وتوقف القلم ، وبقيت بعدها يومين لا أكتب كلمة ، فإني لم أر مثل هذا قط ، فإنه إذا كان مثل هذا الوصف لهذا الإمام المجدد يصدر من مكتبة يقال لها " مكتبة السنة " فماذا نتوقع أن يصدر من مكتبات أهل البدع ^(١) ؟ .

(١) بل إن أهل البدع يقولون للشيخ بالعلم والفضل وعلو المنزلة ، ومن أمثلة ذلك مسأله قاله الأخ / فيصل الجوابرة كما في كتاب " مقالات الألباني " لنور الدين طالب ص (٢١٤) : =

سيظهر لنا صاحب الكتاب أنه هو الذي سيكشف حقيقة هذا الألباني ، فقد قال بعد ذلك : قال الخطيب : فإن احتيج إليه - أى الراوي - في رواية الحديث قبل أن تعلموه ، فيجب عليه أن يحدث ولا يمنع ، لأن نشر العلم عند الحاجة إليه لازم ، والمتنع من ذلك عاصي أم .

فصاحب الكتاب يبين لنا أنه مع صغر سنه فالحاجة ملحة لبيانه ، ولكتابته ، لأن هؤلاء الذين يسميهم الناس علماء قد تواطؤوا على إخفاء الحقيقة ، وشهدوا لهذا الألباني بأنه عالم بالحديث ، وخدعوا الناس بذلك ، فمن الواجب عليه أن يبين الحقيقة التي تملاً هؤلاء الذين يسميهم الناس علماء على إخفائها ، وهي أن هذا الألباني قد اغتر الناس فيه ، وغرر بهم من يظنّوهم علماء ، وهم غشاشون ، فتأمل قول صاحب الكتاب :

" وأظنّ أنّي قد يمسي قول الخطيب هذا من وجه ما ، وأظنّ أنه قد جاء الوقت الملح لنفض الغبار ، وجذب جفون الليل الثقيل عن سماء الحديث حتى يبدو النهار ، فينجلي أتمتكم فرس أم " .

هذا - والله - كلامه بالخرق الواحد .

فقد صرح أن الناس كانوا في ظلمة ليل ثقيل ، ومع هذه الظلمة فقد ملئت السماء بالغبار (ظلمة ليل ثقيل وغبار فوق علم الحديث) ، وهو هذا الألباني الذي حجب الناس عن علم الحديث ^(١) ، وغشهم وخدعهم باشتغاله

(١) ولا أدري هل يقف بوصفه بذلك عند الألباني أم يمد إلى ابن حجر ، فسان الصلاح ، فالحجاري ؟ ، فانتقاداته قد طالت هؤلاء وغيرهم ، خاصة ابن حجر الذي ناله من ذلك الكثير ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

= عرفت شيخنا الإمام العلامة المحدث الفقيه محمد هذا القرن ناصر السنة الشيخ محمد ناصر السديني الألباني - رحمه الله - منذ سبع وعشرين سنة في أواخر عام ١٩٧٣ م ، فقد كسبت طالباً في المرحلة الثانوية ، وكنت في ذلك الوقت مع مجموعة من الشباب تكفر المسلمين ، ولا تصلني في مساحدهم بحجة أنهم مجتمع جاهلي ، وقد كان المخالفون لنا في الأردن يهددوننا دائماً بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وبأنه هو الوحيد الذي يستطيع أن يناقشنا ، ويقنعنا ويرجعنا إلى الطريق المستقيم ، فعندما قدم الشيخ ناصر إلى الأردن من دمشق حدث أن مجموعة من الشباب تكفر المسلمين ، فرغب في لقائنا ، فأرسل صهره - نظام سكرها - إلينا ، فنقل إلينا رغبة الشيخ ناصر بلقائنا ، فأجابه : من يريدنا فليأت إلينا ، ولن نذهب إليه ، ولكن شيخنا في التكفير أخبرنا أن الشيخ ناصر من علماء المسلمين وله فضل لعلمه وكبر سنه ، ويجب أن نذهب إليه ، فذهبنا إليه في بيت صهره - نظام - ، وكان قبيل العشاء ، فأذن أحدنا ، ثم أقبلنا الصلاة ، فقال الشيخ ناصر الدين : نصلي بكم أم تصلون بنا ؟! ، فقال شيخنا الشككوري : نحن نعتقد بكرك ! ، فقال الشيخ ناصر الدين : أما أن فأعتقد إيمانكم ، ثم صلى شيخنا (يعني الشككوري) بنا جميعاً ، ونحن معه ، ثم جلس الشيخ ناصر في نقاش معنا ، استمر حتى ساعة متأخرة من الليل ، فكان أكثر النقاش مع شيخنا ، أما نحن الشباب فكنا نقوم ونجلس ، ثم نمدد أرحلنا ، ثم نضطجع . وأما الشيخ ناصر فهو على حمسة وحيدة من أول الجلسة إلى آخرها ، لم يعجزها أبداً في نقاش دائم مع هذا وهذا ، وذلك ، فكنت أستغرب من صبره وجلده ! . ثم توأعدنا في اليوم التالي ، وقد رجعنا إلى بيوتنا نجمع الأدلة التي تدل على الشككوري بزعمننا ، وجاء الشيخ ناصر في اليوم التالي إلى بيت أحد إخواننا ، وقد جهزنا المكب والردود على أدلة الشيخ ناصر ، واستمر النقاش والحوار من بعد العشاء إلى قبيل الفجر ، ثم توأعدنا بالذهاب إليه في محل إقامته ، فذهبنا إليه بعد العشاء في اليوم الثالث ، واستمر النقاش حتى أذن الموزن لصلاة الفجر ، ونحن في نقاش وحوار دائم نذكر الآيات الكثيرة التي تدل على التكفير في ظاهرها ، =

وإنه ليهيئون مع هذا السب غير المسبوق غيره من القبائح التي صدرت من صاحب هذا الكتاب تجاه هذا الإمام العلم من مثل وصفه له بأنه ليس عنده أدب الخلاف ، وذلك حين كان يناقش الشيخ بعض خصومه ، فعلق على ذلك صاحب الكتاب في ص (٣٥٣) : ولم أطلع على كلام هؤلاء الأفاضل الذين ضعفوا الحديث ، وليس من أدب الاختلاف غمزههم بالتكلف والهورى ، فالكل مجتهد ، وهؤلاء من أهل السنة . اهـ .

● قلت : ومع اعترافه بعدم وقوفه على كلام خصوم الشيخ فقد حكم على الشيخ وأدانه ، واتهمه بما ذكر ، وذلك مخالف لما تقرّر شرعاً وعقلاً أنه لا يجوز لأحد أن يقضى بين خصمين حتى يسمع منهما جميعاً ، وذلك أكبر دليل على أن صاحب الكتاب يريد إهانة هذا الإمام والليل منه ، ولا أحب استقصاء سائر قبياحه التي تناول بها على هذا العلم الشامخ .

ثم إن صاحب هذا الكتاب لم يقف في تناوله وتعليقه والتسمي في الشككوري على شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - ، بل إن قبياحه قد طالت

= وكذلك نذكر الأحاديث التي تنص ظاهراً على تكفير مرتكب الكبيرة ، والشيخ ناصر كالطود الشامخ يرد على هذا الدليل ، ويوجه الدليل الآخر ، ويجمع بين الأدلة المتعارضة في الظاهر ، ويستشهد بأقوال السلف وبالأئمة المعترين عند أهل السنة والجماعة ، وبعد أدان الفجر ذهباً جميعاً تقريباً مع الشيخ ناصر الدين إلى المسجد لأداء صلاة الفجر ، بعد أن أقنعنا الشيخ ناصر بخطأ وضلال المهج الذي سرقنا عليه ، ورجعنا عن أفكارنا التكفيرية - بحمد الله - إلا نقراً قليلاً آل أمرهم إلى الردة عن الإسلام بعد ذلك بسنين ، نسأل الله العافية . انتهى ، وقد نقلت هذه الواقعة بطولها لما فيها من الدروس والعبر .

ص (٣٠٦) : وهذه عادة في ابن حجر أن يصف العباد والنسك والصالحين بالصدق في تقريره .

- وفي ص (١٧١) عن رَأُو اسمه بشر بن عبد الله بن يسار الشامي :

بشر هذا مجهول ، لم يوثقه حاذق ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وهذا على مذهب ابن حبان ، فقد ذكره في الثقات ، وابن حجر يأخذ بهذا أحياناً ، وهذا ما ذكره الألباني في تمام المنة ، وقال : عرفته بالممارسة ، وقال من نبه عليه ، وغفل عنه جماهير الطلاب ، فالكل يدور في منهج ابن حبان ، وهو شاذ عن منهج المستبين ^(١) .

- ثم صرح صاحب الكتاب بدم ابن حجر كلياً حيث قال ص (٣٠٣) :

والحق أن ابن حجر قد خط لمن جاء بعده طريقاً غير مستقيم في تقوية الأحاديث التي استكرها الأئمة من قبل ، فصار يقويها بمناكير أخرى متجاهلاً قواعد المصطلح ، تجد ذلك واضحاً في ردوده على ابن الجوزي وأجوبته على أحاديث المصاييح والقول المسدد إلخ .

- ولم يكتف بطعنه في الإمامين الألباني وابن حجر - رحمهما الله - ، بل تجاوزهما إلى كثير من الأئمة ، وإليك شيئاً من ذلك :

١- طعنه في المنذري والهيشمي والألباني : قال ص (٢٧٩) : هذه الطريقة التي يسلكها الشيخ في معالجة الطرق بحيث ينظر إلى أقوال المنذري

(١) وسياقي بيان أن هذا الذي وصفه بالشذوذ هو الحق ، فصاحب الكتاب مع جرأته جاهل جهلاً مركباً .

أئمة كثيرين من أئمة المسلمين ، وكان أكثرهم حظاً أمير المؤمنين في الحديث ، وخاتمة الحفاظ الإمام العلم أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - رحمه الله - .

- فمن قبائحه تجاه الحفاظ ابن حجر - رحمه الله - : بقوله ص (١٠١) :

الخدج بما ابن حجر والألباني وغيرهما ممن قوى هذا الحديث ، - وفي ص (١٠٤) : أما محاولة ابن حجر والألباني في نفي هذه العلة فلا تستقيم على النهج العلمي .

- وفي ص (١٣٨) : أما رد ابن حجر على ابن يونس فهذا عجيب منه ، وقد تكلف ، ولم يصنع شيئاً .

- وفي ص (١٥٥) : ولابن حجر تعسفات كثيرة في محاولة الدفاع عمن يدافع عنهم ، والأولى الاعتدال .

- وفي ص (١٤٠) : هذا تعليل مبني على علم لا على مذهب كما حاول ابن حجر في رده على الجوزجاني .

- وصفه الحفاظ ابن حجر والإمام الألباني رحمهما الله بكونهما آتقين : قال في ص (١٣) في أول حديث عن الشيخ الألباني - رحمه الله - : كذا قال ، وهذا رأي ابن حجر في التقريب تابعه فيه ، فكلاهما خاطئ .

• قلت : والخاطئ الآثم .

ومع سوء أدبه وتطاوله على الحفاظ ابن حجر - رحمه الله - ، فقد شكك في علمه ورسومه في علم الحديث الذي شهدت له فيه بالإمامة الدنيا ، بل سعى في هدمه وزعزعة الثقة بأحكامه على الأحاديث ، فمن ذلك قوله

- قلت : هذا افتراء على هذا الإمام ، فما أقيح نعبث بالدين !
- ٦- طعنه في الإمام محمد بن سعد صاحب « الطبقات » قال ص (١٥٨) عن راوٍ اسمه حرام : حرام هذا مجهول تفرد عنه الزهري ، وإن كان ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال فيه ابن سعد : ثقة قليل الحديث .
- فقال : هذا ليس برافع جهالة ، فابن حبان مشهور بتوثيق المجاهيل ، أما ابن سعد فعمدته في الجرح والتعديل شيخه الواقدي المتروك ، فمثل هؤلاء لا يؤخذ كلامهم في التوثيق والتضعيف إذا انفردوا .
- قلت : فأخى ابن سعد بابن حبان في عدم اعتماد توثيقه إذا انفرد ، وهذا ما لم يقله أحد ، ثم زاد رد تضعيف الجميع عند الانفراد يعني ابن حبان وابن سعد ، وهذا جهل فاضح وطعن واضح لم يقله أحد ، حاسب الله ناشري هذا العبث بما يستحقون .
- ٧- طعنه في الترمذى - رحمه الله - ، قال ص (١٦٤) : تصحيح الترمذى لهذا الحديث مما يتعجب له .
- ٨- طعنه في الإمام عبد الرزاق صاحب المصنف : قال ص (٣٠١) : المعروف عن عبد الرزاق وإن كان ثقة إماماً ، فإنهم وصفوه بالخطأ عن معمر ابن راشد ، وكذا إن حدث من حفظه .
- قلت : إن معمر بن راشد هو أكثر من روى عنه عبد الرزاق من مشايخه ، حتى إن روايته عنه تبلغ نحواً من ثلث مرويات عبد الرزاق ، فالطعن في رواية عبد الرزاق عنه إسقاط لثلث مرويات عبد الرزاق ، ولكن هذا الجاهل لم يفهم كلام أهل العلم كما سيأتى في موضعه .

- والهيشمى ... إلخ ، هؤلاء لا يتعمقون في دراسة الأسانيد ، وهذه طريقة واهية .
- قلت : فالمندري والهيشمى و إلى آخر من يُذكر من الأئمة لا يتعمقون في دراسة الأسانيد ، وطريقتهم واهية ، وهذا الألباني ينظر في أقوالهم ، ولا يجوز النظر إلى أقوال هؤلاء .
- وبالطبع فالذى يُنظر إلى أقواله هو الذى بينَ حال هؤلاء ، وهو صاحب الكتاب .
- ٢- طعنه فيمن وصفهم من الأئمة بالتأخرين : قال ص (٥٨) : عادة المتأخرين إطلاق لفظ « الثقة » على كل راوٍ لم يعلموا فيه جرحاً ، فكل مستور عندهم ثقة بشرط أن يكون غير مغفل ، وكتابه صحيحاً وكذا سماعه ، وهذا شرط لين .
- وفي ص (٢٤٣) : محمد بن دينار فيه مقال ، لكنه خير من كثيرين يحسن لهم المتأخرون .
- ٣- طعنه في الإمام الذهبي - رحمه الله - : لقد قال الكلام السابق في توثيق الذهبي ، ورد توثيقه بذلك .
- ٤- طعنه في الإمام العجلي - رحمه الله - : قال ص (٣٧٤) : وهذا يدل على سقوط أقواله في الرجال ، بل إنه أشدّ تساهلاً من ابن حبان في إطلاق التوثيق .
- قلت : هذا ما لم يقله أحد ، والله المستعان .
- ٥- طعنه في الإمام النسائي - رحمه الله - : قال ص (١٥٣) : والنسائي كثيراً ما يوثق أصحاب على .

وغشه ، بل إنه قد كذب في كتابه كذباً صريحاً يدركه كل أحد ، فإنه قال في مقدمة كتابه ص (٧) : وذلك حين الشروع في سرد أحاديث المجلد الأول (١-٥٠٠) من السلسلة الصحيحة التي لا تصح لعلة خفيت على الشيخ ، وهي نحو ثلاثين ومائة (١٣٠) حديثاً . اهـ .

• قلت : لقد ذكر سبعة أحاديث ضعفها غيره ، ثم ذكر بعدها خمسة وعشرين ومائة (١٢٥) ، فالجملة (١٣٢) حديثاً .

لكنه قد ذكر صحة جملة من الأحاديث التي تكلم عليها ، فبعضها نص على صحته في أول كلامه ، وبعضها ذكر صحته أثناء كلامه :

فالأحاديث التي نص على صحتها في أول كلامه هي حسب تربيته : ٣٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ وجملة عددها ١٠ أحاديث .

الأحاديث التي ذكر صحتها في أثناء كلامه هي : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ١٢٥ ، وعددها ستة أحاديث .

وهناك أحاديث انتقلها من غير الخمسمائة الأولى وهي : ٨٨ ، ٨٥ ، ٨٨ .

فمجموع الأحاديث التي خرجت مما حكم بضعفه : ١٠٧ و ٣ = ١٩ حديثاً ، حاصل ما حكم بضعفه : ١٣٢ - ١٩ = ١١٣ حديثاً^(١) ، وقد سبق قوله إنها (١٣٠) ، فبين كذبه الواضح لكل أحد ، ومن كذبه ما قاله

(١) وهذا على حد وصفه ، فأما حقيقة الأمر فيها ، فمستبين لك من خلال الأمثلة التي تعرضت لها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

٩- طعنه في الأعمش - رحمه الله - : قال ص (٤٨) : الأعمش قبيح

التدليس .

• قلت : هذا افتراء على الإمام الحافظ الحجة سليمان بن مهران الأعمش ، فإن هذا لم يقله أحد ، بل إن الحافظ ابن حجر قد جعله في الطبقة الثانية من المدلسين ، وهي التي لا تضر عنعتهم .

١٠- طعنه في الإمام ابن حزم - رحمه الله - : قال ص (١١٣) : توثيق ابن حزم ليس بمحل قبول عند المحققين ، وذلك لشهرته بمخالفة أهل النقد في أقواله في الجرح والتعديل ، والكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .

• قلت : في هذا إسقاط لابن حزم في الحديث جملة ، وهذا ما لم يقله أحد .

فهذه بعض الأمثلة لطعون صاحب هذا الكتاب في أئمة الحديث تبين خطورة الأمر ، وكأنها محاولة لهدم السنة بهدم أعلامها .

ولقد تجرأ صاحب الكتاب فطعن في صحيح البخاري ، وضعف حديثاً منه ، وذلك رقم (٩٧) من تربيته ، وخطأ الأئمة : البخاري ، وأبا حاتم ، وابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم ، وعبد الغني المقدسي ، والمزني ، والذهبي ، وابن حجر وغيرهم في تعيين اسم أحد الرواة بشبهة واهية وسيأتى بيانه في رقم (٣٧) من تربيته .

وفي وصف صاحب الكتاب للإمام المجدد الألباني - رحمه الله - بما سبق مع وصفه له على غلاف كتابه بالعلامة خداع ظاهر ، وليس ذلك آخر خداعه

ومن أفاعيله في الأحاديث أن الإمام أحمد قال في مسنده (٥٣٦/٢) :

حدثنا حسن وهاشم قالا : حدثنا شيبان عن عاصم عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان يقول لأبي هريرة : يا أبا هريرة حدثني حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

فقول يزيد بن شريك : (سمعت مروان يقول لأبي هريرة) نص في شهود يزيد ذلك المجلس الذي قال فيه أبو هريرة ذلك الحديث ، وفي سماعه له من أبي هريرة ، وأن مروان ليس من رجال الإسناد .

فقل صاحب الكتاب هذا الإسناد في ص (٣١٧) هكذا : عن يزيد ابن شريك العامري قال : سمعت مروان ، وحذف ما بعد (مروان) ليظهر أن مروان من رواية هذا الإسناد ، وإمعاناً في غشه وخيائنه قال عن هذا الإسناد : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم .

• وأقول : كذبت وغششت ، ومثل هذه الأفاعيل كافية في إسقاطه ، وصاحب هذا الكتاب شخص لم أسمع به قبل كتابه هذا ، وقد سألت عنه كل من لقيت من أهل العلم وطلبته تقريباً - على كثرتهم - فلم يعرفه أحد ، حتى إن بعض إخواننا قد سأل الأخ سيد عباس الجليبي المشرق على مكتبة السنة عنه ، فكان حاصل جوابه أنه لم يعرفه إلا بهذا الكتاب ^(١) ، ولما كان هذا حاله ، وهو كونه نكرة من النكرات ، فقد ذكرته في كتابي بهذا الوصف ، فحيثما قلت : قال النكرة ، فهو المقصود ، ومثل هذا مع صغر سنه لم يتعلم على يد أحد من أهل العلم ^(٢) ، ولم يرق أحد من الفضلاء بتربيته وتأديبه ، وتوجيهه إلى دخول

(١) وسأذكر اسمه حتى إذا ذكر عرف بأفاعيله، وحتى تسطر عليه عاراً في الدنيا وناراً وشعاراً في الآخرة إن لم يصب إلى الله ﷻ ، فاسمه " عبد الفتاح محمود سورور " . عامله الله بما يستحق .
(٢) وقد اتصل به بعض إخواننا فاعترف له بأنه أخذ من الكتب ، وليس له شيخ واحد .

ص (١٣٤) : روى مسلم (٥٧٩) ، والبيهقي من طرق عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن أبيه أنه ذكر أن النبي ﷺ كان يشتر بإصبعه إذا دعا، ولا يحركها .

• قلت : فقوله في الحديث (ولا يحركها) كذب على مسلم ، فإنها ليست في صحيحه ، ولذلك نظائر سترها في موضعها إن شاء الله ، وقد جمعه حرصه على مخالفة الشيخ إلى الخيانة في نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة بما يغير الحكم عليهم ، فمن ذلك قوله ص (٦٣) عن فضيل بن مرزوق : وفضيل ضعيف ، قال الحاكم : قد عيب على مسلم إخراج حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق بهم كثيراً ... لا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ، وذكره في الضعفاء ، وزاد : ويروى عن عطية الموضعات . انتهى .

فقد حكم صاحب هذا الكتاب على فضيل بن مرزوق بالضعف ، ثم ذكر أقوال أهل العلم التي يتظاهر بأنه يبنى من خلالها حكمه عليه بالضعف ، ومن صدقه ، وسلم له وافقه على حكمه عليه ، لكن بالرجوع إلى المصدر الذي نقل منه أقوال هؤلاء الأئمة تبين أنه كتم وأخفى أقوال أئمة مقدمين على من ذكرهم ، فمن ذلك قول الثوري وهو من هو : ثقة ، وقول سفيان بن عيينة : ثقة ، وقول ابن معين مرة : ثقة ، وأخرى : صالح الحديث ، وقول أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيراً ، وقول العجلي : جائر الحديث ، صدوق ^(١) ، فأين يقع الحاكم وابن حبان على جلالتهما بجانب الثوري وابن عيينة وابن معين وأحمد ، الذين أخفى كلامهم صاحب الكتاب ، ففعله ذلك غش وغدر في موضع الانتماء ، فهو خيانة ، والله المستعان .

ولهذا نظائر كثيرة سترى بعضها في مواضعها إن شاء الله .

(١) والذي في الثقات للعجلي : ثقة . وثمام الكلام على هذا الراوي يراجع في الكلام على الحديث رقم (١١) بتربيته .

❑ مسؤولية الناشر عما ينشره



إن المسلم محاسب على كل ما قدمت يداه، وكل خطورة تخطوها قدماءه، خيراً كان ذلك أو شراً، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ إِنَّا نَحْنُ مُخَبِّرِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة يس ١٢]، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [سورة الزلزلة : ٧-٨]، وعمل ناشري الكتب داخل في ذلك ، فمن نشر كتاباً يدعو الناس فيه إلى الخير ، ويذب فيه عن الحق كان له مع جميل الذكر حسن الأجر عند الله ﷻ ، ومن نشر كتاباً يدعو إلى الرذيلة، أو يهدم فيه سنة ، أو يحتوي على النيل من أهل العلم والصلاح والتقوى كان شريكاً للمؤلف في الإثم ^(١) ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ وَتَقَاوَمُوا عَلَى الْبُرِّ وَالْفَقْوَى وَلَا تَقَاوَمُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [سورة المائدة ٢] .

وقال النبي ﷺ : " من سن في الإسلام سنة حسنة ، فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ، ولا ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة ، فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ، ولا ينقص من أوزارهم شيء " ^(٢) .

(١) وأما دعوى حرية النشر فإنها مقيدة بما لا يتناق مع شرع الله ﷻ ، خلافاً للإباحيين والعلمانيين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، قطع الله ديارهم .

(٢) رواه مسلم (٢٠٦/٤) رقم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله ﷺ .

العلم من بابه ، فيتدرج في العلم ، ولا يبدأ بمناطحة الكبار ، بل بمحاولة هدمهم والتشكيك في علمهم وجهودهم في خدمة سنة رسول الله ﷺ .

ولولا أن مكتبة السنة مع شهرتها قد نشرت هذا الكتاب، وتولت توزيعه لما أجهدت نفسي وأضعت وقتي في إفراذه بالرد ، ولكن قدر الله وما شاء فعل .
وطعن هذا الكثرة في أئمة السنة يعتبر طعناً في السنة ، بل إنه قد طعن في السنة صريحاً بتضعيف هذا العدد الكبير من الأحاديث بالهوى والجهل ، وقد أعلن في آخر كتابه عن الجزء الثاني الذي يتتبع فيه الجزء الثاني من الصحيحة بطريقته الحمجية التي سقت الإشارة إليها حيث قال : تم الجزء الأول من كتاب "النصيحة في تهذيب الصحيحة" ويليه إن شاء الله الجزء الثاني من الكتاب .

• وأقول : إذا شكك هذا الكثرة وطعن في الحفاظ المنزلي والذهبي وابن حجر وأحمد شاكر والألبان ، فإلى من يرجع المسلمون في معرفة صحيح السنة من سقيمها ؟

أيرجعون لخولاء الذين ليس لهم من عمل إلا الهدم ؟

ولقد صدق في هؤلاء قول القائل :

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا .
ولما كان الأمر كذلك فقد سميت كتابي هذا بـ " إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السنة " ، فأسأل الله ﷻ أن ينفعني به في الدارين وأن يغفر لي ولوالديّ ولشايخي وأن يسترنا في الدارين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتبه : أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين

❑ مسؤولية أهل العلم والدعاة إلى الله نحو محاولة تشكيك المسلمين في أئمتهم



روى البخاري في " صحيحه " عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . قالوا : يا رسول الله ، هذا نصره مظلوماً ، فكيف نصره ظالماً ، قال : تأخذ فوق يديه ^(١) .

وروى مسلم في " صحيحه " عن جابر رضي الله عنه قال : اقتتل غلامان : غلاماً من المهاجرين وغلاماً من الأنصار ، فنادى المهاجر أو المهاجرون : يا للمهاجرين ، و نادى الأنصاري : يا للأنصار ، فخرج رسول الله ﷺ ، فقال : ما هذا ، دعوى أهل الجاهلية ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، إلا أن غلامين اقتتلا ، فكسع أحدهما الآخر ، قال : فلا بأس ، ولنصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ، إن كان ظالماً فليبهه ، فإنه له نصر ، وإن كان مظلوماً فلينصره ^(٢) .

وأحق الناس بالنصرة إذا اعتدى عليهم ، ونيل من أعراضهم هم أهل العلم ، لأنهم حملة الشريعة ، قال العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله - في شرحه رياض الصالحين (٦٨٢/١) : إن الذين يلتقطون زلات العلماء ليشيعوها ليسوا مُسيئين للعلماء شخصياً فحسب ، بل مُسيئون للعلماء شخصياً ، ومُسيئون إلى علمهم الذي يحملونه ، ومُسيئون إلى الشريعة التي تُتلقى من جهةتهم ، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم ، وإذا اطلعوا على

(١) رواه البخاري (٢٤٤٤) .

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٤) .

وقال ﷺ : من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً ^(١) .

فهذا الكتاب الذي قد حوى الطعن في السنة وأئمتها تتحمل مسؤوليته مكتبة السنة ، لأنها هي التي قامت على طباعته ونشره بين الناس مع ما لحا من سعة وشهرة في التوزيع ، وقيام الأخ سيد عباس الجليبي بالإشراف على المكتبة مع ما له من تحقيقات وتعليقات على بعض كتب أهل العلم ، وذلك مما يساعد على نشر الكتاب وعلى ثقة الناس به ، وقد دخلت إحدى المكتبات السلفية ، فوجدت الكتاب معروضاً فيها ، فكلمت صاحبها عن بعض ما في الكتاب من قبائح ، فاعتذر بكونه صادراً عن مكتبة السنة وبإشراف الأخ سيد عباس عليها ، وقد كلم أحد الأفاضل الأخ سيد عباس الجليبي عن بعض ما في الكتاب ، فأجاب بأنه يصفو لصاحبه شيء كثير ، فكان هذا من أقوى الدوافع لي للرد على هذا الكتاب ، وهذا يدل على تحمل مكتبة السنة وسيد الجليبي تبعه هذا الكتاب ، ولولا ذلك لاكتفيت بالتعليق عليه وبيان فسادة في مقدمة كتاب ، فعلى سيد الجليبي أن يتوب إلى الله من نشره هذا الكتاب السيئ ، وأن يتبرأ منه ، وإلا فليستقر عقوبة الله ﷻ ، ثم ليستقر اللطمات من أهل السنة الغيورين عليها ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

~~~~~

(١) رواه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

عورائهم التي قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض فإنهم تقلق ثقتهم بالعلماء وبما عندهم من العلم ، فيكون في هذا حناية على الشرع الذي يحملونه من سنَّة الرسول ﷺ ، لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عورائهم وأن تسترها ما استطعت وأبد لا تسكت.... إلى آخر كلامه - رحمه الله - .

وقد سبق قول ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - : وإذا كان مراد الراد على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً ، سواء كان رده ذلك في وجهه من رد عليه أو في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضاً في قول النبي ﷺ : يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عورائهم ، فإنه من يتبع عورائهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته .

إلى أن قال : ومن عرف أنه أراد برده عليهم التقيص والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل الخرمية . ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله ... اهـ .

● قلت : وأولى الناس وأول من يجب عليه القيام بردع المعتدين على العلماء هم أهل العلم وطلابه ، لأنهم أعرف الناس بحق الله ، وأعرفهم بحق أهل العلم .

وقد سبق أن الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ممن اتفقت كلمة أهل العلم في هذا العصر على أنه من كبار العلماء ، بل أكبر من يرجع إليه في علم الحديث ، ومن راح يشكك في علمه ويحاول زعزعة الثقة في

مرجعته هو الشيخ مصطفى العدوي ، فبدأ بتسويد جزء سماه " نظرات في السلسلة الصحيحة " ، وصف فيه الشيخ - رحمه الله - بالتساهل في تصحيح الأحاديث ، وهذا يعني إن قُبلت دعواه نزع الثقة بأحكام الشيخ على الأحاديث ، وعدم جواز الاعتماد على تصحيحه ، وهذا تنقيص وذم وإظهار عيب ، فلما لم يجد رداً يردعه هو ونظراؤه أعاد وصفه للشيخ بذلك في كتاب سماه بـ " أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث " ، ثم أعاد طباعة هذه الأسئلة ، ونقل عدة أمثلة من الأحاديث التي أعلنها أهل العلم ، وسماه " شرح علل الأحاديث " ، وأعاد فيه ذكر هذا الوصف للشيخ - رحمه الله - بل زاد كلاماً في تنقصه كما في ص (٦٨) ، ومع محاولته نزع الثقة في الاعتماد على الشيخ - رحمه الله - في الحكم على الأحاديث بدأ يضرب على وتر آخر اختاره لهدف مرسوم ، وهي تلك المسائل التي اختلف فيها الشيخ باجتهاده مع علماء نجد ، كمسألة وجه المرأة ويديها هل هما من العورة الواجب تغطيتها أم من المستحب ؟ ، فرد على الشيخ برسالة مستقلة في هذا الموضوع ، وأغظت القول على الشيخ فيها ، فمن ذلك قوله ص (٣٣) : ومن عجيب أمر الشيخ ناصر الدين ، وفي ص (٤١) أما ما حاول به الشيخ ناصر الألباني إثبات أن ذلك كان بعد الحجاب فمحاولة واهية ، لا تقوم على أسس من الصحة ، ثم عقب على ذلك متهمكاً بالشيخ - رحمه الله - بقوله : فهل في هذا إشارة يا أولى النهى إلى أن قصة سغفاه الحديث كانت بعد الحجاب ؟!!! .

هذا مع أن المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف ، ومنهج في مسائل الخلاف معروف .

(١) ولا يزال هذا الكتاب يبدأ به مع كل قادم إليه ، والله المستعان .

## إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

ثم توالى ردوده وتعباته على الشيخ الإمام الألباني - رحمه الله - ، فقد حدد هدفه وهو الشيخ الألباني دون غيره حتى إنه قد علق على " العقيدة الطحاوية " ، واعتمد فيها على نسخة الشيخ شعيب الأرنؤوط ، وخالفه في الحكم على ستة أحاديث منها ، وأبى أن يذكره ولو بالإشارة<sup>(١)</sup> .

فالرجل هدفه واضح ، وهو إظهار المخالفة للشيخ الألباني - رحمه الله - ، حتى عرف بين طائفة ليست بالقليلة من الناس أن الشيخ مصطفى مخالف للشيخ الألباني ، وله منهج يختلف عن الشيخ الألباني ، وله مدرسة تختلف مدرسة الشيخ الألباني .

وإمعاناً من الشيخ مصطفى صاحب المدرسة التي تخالف مدرسة الشيخ الألباني في محاولة إسقاط المدرسة التي تراجمه فإنه وسع دائرة المواجهة ، فتعرض لصاحب المدرسة الأخرى ( الألباني ) من جهة الفقه ، فوصفه بأنه صاحب فقه سقيم ، وذلك في خمسة مواضع من كتبه ، وبأنه صاحب فقه شاذ منبوذ ، وأنه محروم الأجر لقلة فقهه<sup>(٢)</sup> ، كل ذلك ، ولا أجد من أهل العلم من يرد عن الشيخ ، ويذنب عنه ، فاستعنت بالله ، وبيّنت شيئاً من حال صاحب هذه المدرسة من كتبه ، فلما انكشف بعض حاله ، وخشيت من تولى الناس عنه ترك مدرسته وأصحابها ، محاولاً الإبقاء على شيء مما حصل عليه عند من لا يدرون ، فصرح بالتراجع ضمناً عما رمى به الشيخ من التساهل ، ودعا الناس للأخذ بأقوال الشيخ دون<sup>(٣)</sup> ، فلما رأى أن كثيراً من الناس لا تعينهم القضية رجع

(١) راجع كتاب " الانتصار للحق وأهل العلم الكبار " ص (٧٨) .

(٢) المصدر السابق ص (٦٢-٦٤) .

(٣) راجع كتاب " التنفيذ لكتاب التوشيد " لراقمه ص (١٢-١٤) .

## إتحاف النفوس المطمئنة بالذَّبِّ عن السنَّة

يحدد بناء مدرسته من جديد ، فعاد لإظهار المخالفة<sup>(١)</sup> ، فقد قال في مقدمة له لكتاب سماه صاحبه " الشفاء من وحي خاتم الأنبياء " المطبوع سنة ٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ ص (١٠) : إلا أننا تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، إلا ما رأينا ضعفاً ضعفاً شديداً ، فحذفناه .

فهذه الكلمات قد عبرت عن تحديد الرجل لماضيه كله ، فقله : ( تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني ) صريح في أن تصحيحات الشيخ الألباني - رحمه الله - فيها وجهتان ؛ وجهه تجاهها صاحب الكتاب وهي جواز نقلها والاعتماد عليها ، ووجهه يقول بها الشيخ مصطفى ، ويدعو إليها ، وهي عدم جواز نقلها والاعتماد عليها ، ومع قوله بذلك ، فقد ترك للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ الألباني ، وقد أكد هذا التقرير بقوله : ( إلا ما رأينا ضعفاً ضعفاً شديداً ، فحذفناه ، فهذا يعني أن في تصحيح الشيخ ما هو ضعيف ، وفيه ما هو ضعيف جداً ، فحذف الضعيف جداً ، وترك الضعيف ، فهذا تفسر لما أظهره وتكلم به من أن وجهته ترك الاعتماد على تصحيح الشيخ - رحمه الله - ، هذا مع أن موضوع الكتاب الذي قدم له لا يتناسب أبداً مع إظهار هذه المخالفة ، فإن أغلب الذين سيقروا بالكتاب من عوام المسلمين ، فما لهم ولهذا ؟!

فتبين أن الرجل لا يمكن أن يترك إظهار مخالفة الشيخ لأن مدرسته إنما قامت على هذه المخالفة !.

(١) وقد بينت سابقاً أن الشيخ - رحمه الله - ليس معصوماً ، ولكن التنبه على الخطأ ، لا بد أن يكون من متأهل لذلك ، وألا يقصد التنقص بتخصيص الشيخ بالانتقاد دون غيره .

الأولى منذ ما يقارب سبعة عشر عاماً ، وبلا شك فقد ظهرت في هذه السنوات كتب في علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل في عالم المخطوط المحفوظ في الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس ، وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والإطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التي خرَّجت من قبل ، وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن<sup>(١)</sup> . اهـ .

والذي يقرأ هذا الكلام سيطن أن الشيخ سيخرج علينا بتحقيق وتخريج لم يُر مثله ، ولكن كانت المفاجأة التي لم أر ، ولم أسمع عملها طيلة حياتي ، لقد قام بنشر كتاب المنتخب لعبد بن حميد \_ الطبعة الثانية بتحقيق أبي عبد الله مصطفى بن العدوي \_ دار بلنسية بالرياض بتاريخ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، ومنذ ذلك الحين إلى الآن والشيخ مصطفى لم يأت بنسخة واحدة من ذلك الكتاب لمكتبته بالمسجد ، فقد أخفاها الشيخ منذ مهدها قبل أن يراها أحد ، إذن فالشيخ مؤسس المدرسة التي تخالف الشيخ الألباني - رحمه الله - ، وتتهمه بالنساهل وبالفتنة السقيم يعلم أن في هذه الطبعة التي هي نهاية أمره على ما وصف آنفاً فيها فضائح لا بد من سترها<sup>(٢)</sup> ، ومن المعلوم لدى القريبين من الشيخ مصطفى أن أعداداً كثيرة جداً من كتبه تنفق بالتوزيع الجاني إن لم يكن أكثرها ، وأما منتخب عبد بن حميد بتحقيق الشيخ مصطفى بن العدوي فلم

(١) ولماذا لم يعتبر يمثل هذا إن وقف على شيء ، فات الشيخ إن كان لا يريد تنقصه ؟ مع علم الجميع بأن للشيخ كتباً ألفها من أكثر من خمسين عاماً .

(٢) ومن أراد الوقوف على بعض ذلك فليرجع إلى الطبعة الثانية من كتابي : " الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني - رحمه الله - بالنساهل " .

فإذا كان الأمر كذلك ، فما حقيقة هذه المخالفة ؟

هل هي منية على أصول علمية أم ماذا وراعها ؟ وبالتالي ما حقيقة هذه المدرسة ؟

• أقول وبالله التوفيق : إننا إذا أردنا أن نتقف على مستوى شخص مشغول بالحديث ، وهل هو متأهل للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً فلا بد من النظر في عمله الحديثي ، ثم يقارن عمله بعمل غيره من أهل العلم المعترين المختصين بهذا الشأن ، فينظر فيما وافق وخالف ، فإن كان غالب أمره السداد ، فحينئذ يطمئن إلى عمله ، فإذا كثرت أعماله التي يوافق فيها أئمة الشأن جاز له أن يكون له رأى واجتهاد ، وإن خالف في شيء من ذلك إماماً من الأئمة .

وأما أن يصبح ناقدًا على أئمة الشأن دون أن يكون له من الجهد والاجتهاد في الحديث ما يؤهله لذلك ، فمثل هذا كمثل الذي يشغل بالطلب ، أو بالكيمياء ، ولم يدرس ، ولم يجارس ، وهذا غير مقبول في أمر الدنيا ، فكيف يقبل في أمر الآخرة ؟ ، ولقد نظرنا في عمل الشيخ مصطفى في الحديث ، فلم نجد له سوى تحقيقه لمنتخب عبد بن حميد ، وإذا كان قد وضع نسخة من الكتاب في المكتبة التي ينتهاها الناس ، فما أن مرت فترة إلا وقد ملئ عمله بتعقبات لصغار الطلبة ، فلما رأى ذلك رفع هذه النسخة من المكتبة ، وأخفاها عن الجميع ، وكان عددي منها صورة ، فبيست في كتاب الانتصار في طبعته الأولى بعض أخطائه الفادحة في تحقيقه لهذا المنتخب ، بما يدل على أنه لا يصلح أن يكون مثله الحق في الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلاً على أن يكون حاكماً على أئمة هذا الشأن ، فأعاد طباعة الكتاب ، وبرر ما وقع له من أخطاء فادحة في الطبعة الأولى بقوله في مقدمة الطبعة الثانية : قد طبعت الطبعة



صحة وضعفًا ، وإلا كان إخفاء الشيخ لعمله الحديثي الوحيد حرصاً منه على عدم نفع أقرب الناس إليه وغشاً منه لهم ، وهذا ما لا يرضاه له أحد ، فضلاً عنه لنفسه . وأظن أن من حتى أن أتساءل : أين عمل فضيلة الشيخ مصطفى العدوي الحديثي الذي يؤهله للحكم على الأحاديث صحة وضعفًا ، فضلاً عن أن يكون معلماً لغيره كما يظنه الكثيرون ، فنشروا مئات الكتب بمقدماته ، فضلاً عن أن يكون صاحب مدرسة مزعومة يعتبرها الأغرار مخالفة لمدرسة الإمام الخمدد الألباني - رحمه الله - !!!؟ .

ومع خزي الشيخ مصطفى - عافانا الله وإياه منه - من عمله الحديثي الوحيد الذي جملة على إخفائه عن أقرب الناس إليه <sup>(١)</sup> لم يستحي أن يقول في أواخر ما كتب جاعلاً من نفسه حاكماً على إمام العصر في الحديث الألباني - رحمه الله - : ( تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديداً ) .

وما جراه على ذلك إلا سكوت أهل العلم والدعاة إلى الله عن القيام بواجبهم في بيان الحق والانتصار لأهل العلم الكبار والذَّبِّ عن أعراضهم ، ولئن تمادى هم هذا السكوت لرأينا المنات ، بل ربما الآلاف - لا قدر الله ذلك - يصنعون صنيع شيخهم - من الجرأة على أهل العلم والتمشيط مع قلة الزاد من العلم والأدب ولا أدل على ذلك من قول الشيخ مصطفى في مقدمته للكتاب المذكور عن طريقة صاحب الكتاب : وقد تحوى صحة الأحاديث التي أوردتها ، وجمع أغلب مادتها من الصحيحين : البخاري ومسلم ، وكذا كتب

(١) ومع ما تقرر من حكمه على نفسه بأنه لا يصح أن يؤخذ عنه شيء في الحديث .

أر نسخة واحدة منه في مصر ، لا في المكتبات ولا حتى في معرض الكتاب الدولي <sup>(١)</sup> ، فهل وراء ذلك أن الشيخ مصطفى بن العدوي قد أعلم القائمين على دار بلنسية بما حواه الكتاب من بلايا ، فاتفقا على ألا يدخل الكتاب مصر حتى لا تتكشف !!؟ .

وهذا مجرد تساؤل حملني عليه غرابة هذا الأمر الذي لم أر مثله ، ولم أجد له تفسيراً مقبولاً لدى أصحاب العقول ، وإلا فإني أسمع أن دار بلنسية يمتلكها فضيلة الشيخ / صالح السدلان ، ولا أظنه يرضى بمثل ذلك ، فهو رجل من أهل العلم ، ولا نسمع عنه إلا خيراً ، والذي يهمنا أن الشيخ مصطفى لم يضع في مكتبته نسخة واحدة من تحقيقه وتعليقه على منتخب عبد بن حميد ، وهو عمله الحديثي الوحيد ، مع أنه قد وضع أكثر من نسخة من تحقيق وتعليق الأستاذ صبحي السامرائي .

وهذا يدل على أمر غير ما سبق ذكره من الأمور التي يخشى من انكشافها وهو أنه لا يرى في عمله الحديثي الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على مدى أهليته للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً لا يرى فائدة لمن يظنهم طائفة من الناس طلاباً في مدرسة الشيخ مصطفى زيادة على ما في تحقيق وتعليق السامرائي <sup>(٢)</sup> . وهذا حكم من الشيخ مصطفى العدوي على نفسه بأن عمله الحديثي الوحيد لا ينفع أحداً من طلاب العلم حتى المبتدئين منهم ولا يوثق بهذا العمل ، ولا يصلح أن يؤخذ منه أحكام على الأحاديث

(١) وقد حصلت على نسخة منه بتوصية من السعودية رأساً ؟

(٢) هذا مع أن تحقيق وتعليق الأستاذ السامرائي ومن معه لـ " منتخب عبد بن حميد " مختصر جداً ، بل هو في الغالب تخريج مختصر للأحاديث ، وليس فيه حكم عليها صحة ولا ضعفاً .

وإذا أردت - بارك الله فيك - أن تتقف على حقيقة هؤلاء ، فسل أحدهم : لماذا يضع الشيخ مصطفى أكثر من نسخة لتحقيق السامرائي لـ " منتخب عبد بن حميد " ، ولم يضع ولو واحدة فقط بتحقيقه ؟ فإذا قال لك : لا أدري ، فقل له : سل شيخك ثم أخبرني ، فإن ما ظلك ، فاعرف حقيقة هؤلاء .

ولتعلم أن المسلم لأن يكون حمالاً للأئمة ، وهو صادق لا يغش ، خير من أن يتظاهر بطلب العلم وهو يتمالأ على إضاعة الحق وإخفائه <sup>(١)</sup> لأجل مصلحة تحصل له ، ولا يخفى أنه لو قام أهل العلم بواجههم في تعدى الشيخ مصطفى على الإمام المحدد الألباني - رحمه الله - بردعه عن ذلك ، لما تجرأت مكتبة السنة على نشر مثل هذا الكتاب السيئ الذي يسب فيه الإمام المحدد الألباني - رحمه الله - ، وينتقص أئمة المسلمين ، ولا أستبعد إن تمادى بهم

= على بابا الفاتيكان ، فإنهم لن يشككوا في مرجعيته ، لأنه فقيه العالم كما يزعمون ، وبمكثهم بواسطة أخذ الفتاوى التي تخدمهم في منهجهم ، وبخالفون فيها أئمة الفئيا المعاصرين الألباني وابن باز وابن عثيمين ومقبل بن هادي وغيرهم ، فحين يدافعون عمن القرضاوى فيأثمهم لا يدافعون عما يعتقدونه حقاً ، ولا عن القرضاوى ، ولكنهم يدافعون عن منهجهم ، وكذلك هؤلاء الذين صاروا مؤلفين ومحققين بمقدمات من الشيخ مصطفى ، وصاروا يعرفون بين الناس بطلبة الشيخ مصطفى ، بعد أن لم يكونوا شيئاً مذكوراً ، فإنه لا يطمع في تخليهم عن السدفاع عن الشيخ مصطفى بالحق أو الباطل - إلا من رحم الله - ، وهم في ذلك لا يدافعون عما يعتقدونه حقاً ، ولا عن الشيخ مصطفى ، وإنما يدافعون عن تلك المكاسب التي يخسافون من زوالها إذا ظهر الحق ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

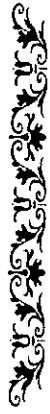
(١) وكل من تعمد إخفاء الحقيقة على الناس فهو آثم ، فقد قال النبي ﷺ : الإثم ما حاك في الصدر ، وكهرت أن يطلق عليه الناس .

السنة القرية المعتمدة ، واعتمد تصحيحات أهل العلم - رحمه الله - ، كالشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - وغيره من العلماء .

فقد أقر بأن صاحب الكتاب تحري صحة الأحاديث التي أوردها ، وذلك باعتداده على ما في " الصحيحين " وغيرهما بما صححه أهل العلم كالشيخ الألباني - رحمه الله - وغيره ، ثم قال : وعهدت إلى بعض إخواني بالنظر في سلامة عزوها إلى مصادرها غير مسؤولين عن صحتها ، إنما هم نقله [كذا] ، ومطابقون فقط ، جزاهم الله خيراً . ثم علل ما زعمه من عدم مسؤوليتهم عن صحة الأحاديث التي ذكر أن منها ما هو في الصحيحين ، ومنها ما ليس فيهما وصححه أهل العلم بقوله : إذا إخواني من طلبة العلم جزاهم الله خيراً لهم مؤلفات ! ، ويخشون من نوع تضارب في آرائهم . فجعل هؤلاء الذين زعم أنهم طلبة علم ، لهم آراء يخالفون بها أهل العلم بما فيها البخاري ومسلم والشيخ ناصر وغيرهم ، وسيعجب القارئ إذا علم أن في هؤلاء من لا يميز بين الفاعل والمفعول ، ولم يكتف بذلك حتى حكى عن نفسه ومن زعمهم طلبة علم قوله : إلا أننا تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديداً ، فحذفناه ، فجعل من نفسه ومنهم حكماً على إمام أهل الحديث في هذا العصر ، وأن وجهته ووجهتهم عدم جواز نقل تصحيحات الشيخ الألباني إلا أنهم تركوا للأخ وجهته في النقل ، وإنني لأتعجب كيف شاركه في التقدم لهذا الكتاب جماعة من الدعاة ، مع عدم إنكارهم عليه تحريكه صيبانه على أهل العلم <sup>(١)</sup> ، والله المستعان .

(١) إن من الواضح جداً أن الإخوان المسلمين مهتما صدر من الدكتور يوسف القرضاوى مسن فتاوى شنيعة كتحريكه قتال المسلم إخوانه المسلمين في أفغانستان مع الأمريكان ، وكترصه =

### □ منهج العمل في الكتاب



إن من الواضح لدى من له معرفة بعلم الحديث أن نظرات الشيخ مصطفى العدوى الخاتبة في "السلسلة الصحيحة" لم تقم على اجتهاد وبُحث وتَنْقِيب ، بل إن غالبها قائم على معارضة أحكام الشيخ - رحمه الله - على الأحاديث والرواية برأيه أو أنه أخذ كلاماً من هنا أو هناك كما هو معروف عنه ، حتى إنه قد وقع في الحديث رقم (٤٤) من "الصحيحة" خطأ مطبعي في عزو الحديث "لمسند أحمد" (٣٣٣/٦) ، فقال الشيخ مصطفى : لم نره في المصدر المشار إليه ، ولم يكلف نفسه البحث عن موضع الحديث ، وهو في المسند (٣٣٣/٤) .

ولما كان الأمر كذلك فإنني في كتابي "الانتصار للحق" لم أناقشه في نظراته ، لأنها والحالة هذه لا تستحق المناقشة ، بينما يرى الناظر في كتاب هذا النكرة أنه قد بذل جهداً ، وبُحث ، وجمع ، فدعاني ذلك إلى تتبع كلامه ، فلما وقع ذلك مني في أول حديث له وقفت فيه على عدم الأمانة في النقل عن أهل العلم، مع عدم فهم كلامهم في كثير من أحواله ، فتنبهت في الحديث الذي يليه، فوجدته على ما وصفت من عدم الأمانة وسوء الفهم<sup>(١)</sup> ، فلما نظرت في سائر

(١) وهذا هو المتوقع ممن يعتمد على الكتب دون أن يعرض ما فهمه منها على أهل العلم ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك العجلة وسوء التقصد لا والعباد بالله ، فمثل هؤلاء يضيعون جهودهم فيما ضرره أكثر من نفعه .

السكوت أن نرى ممن يتسبون إلى السنة من يسب البخاري ومسلماً وغيرهم ويشكك فيهم ، وإلا فإلى متى وإلى أي حد سيسكت الدعاة بدعوى عدم التفرقة !؟ .

اللهم بلغني ، اللهم فاشهد .

~~~~~

وكما أسلفت فإن هذه مجرد أمثلة لبيان حال الكتاب ، وليست على سبيل الحصر ، ولو تتبعته تفصيلاً لربما ظهر ما هو أفصح مما ذكرت ، ويحتاج أن يكون الكتاب أضعاف أضعاف ما هو عليه الآن ، وفي ذلك من إضاعة الوقت والجهد وشغل القارئ ، على أنني لم أخل الكتاب من كشف شبه كثيرة أثارها هذا النكرة حول كثير من الأحاديث بما أرجو أن يستفيد منه القارئ ، ويحتذى حذوه من يريد الذب عن سنة رسول الله ﷺ ، وأرجو أن يكون الأمر كما قيل : « رب ضارة نافعة » ، وأولى من ذلك قول الله ﷻ : ﴿ فَحَسْبُكَ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء : ١٩] .

وقد آن وقت بيان ما سبق إجماله من حال هذا الكتاب وصاحبه ، وبالله التوفيق .

~~~~~

الكتاب وقفت على كذبه الصريح ، فعلمت أن تتبع كلامه سيضيع كثيراً من الوقت مع قلة الفائدة ، فرأيت أن أختير أمثلة ليستدل بها على غيرها ، ليعرف من خلالها حال هذا الكتاب ، وقد وقفت فيه على ما يلي :

- وقوعه في الكذب الصريح .
- عدم أمانته وخيانتته في النقل عن أهل العلم .
- تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
- تضعيفه كثيراً من الأحاديث بالتهور والمجازفة .
- تضعيفه أخرى بشبه واهية .
- تضعيفه الأحاديث بعقل غير قاذحة .
- ضربه السنن بعضها ببعض .
- فتحه باب الطعن في صحيح البخاري .
- تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة .
- طعنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة .
- الخلط في الرواة والأسانيد .
- محاولة شين الشيخ بالتمويه .
- تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ - رحمه الله - .
- النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه .
- طعنه في الشيخ مع عدم رجوعه إلى باقي كلامه في موضع أشار

الشيخ إليه .





وقد قال الخطيب في " تاريخه " ( ٢٠٥/١٠ ) : عبد الرحمن بن مسعود العبدى أحد أصحاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نزل المدائن ، وحدث بها عن علي بن أبي طالب ، وعن سلمان الفارسي روى عنه الحسين بن الرمان العبدى ، والحدليل بن بلال الفزاري .

وقال البخاري في " التاريخ الكبير " ( ٣٨٦/٢ ) : الحسين بن الرمان العبدى عن عبد الرحمن بن مسعود عن سلمان .

وفي ( ٣٥٨/٧ ) : منذر بن سهلب عن عبد الرحمن بن مسعود العبدى ، وقال أبو أحمد الحاكم في " الكنى " ( ١١٧٨ ) : روى عنه أبو هشام الصلت ابن هرام التيمي ، ومنذر بن سهلب الكوفي .

فإن يكنه فحينئذ يكون قد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ومن أصحاب عمر عليه السلام فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن ، وإلا فهو صالح للاستشهاد .

وأما ما نقله النكرة عن محقق التعجيل أن له ترجمة في " ديوان الضعفاء " .

فإن الذي في الضعفاء للذهبي هو عبد الرحمن بن مسعود بن نيار ، وقال : لا يعرف ، وقد وثقه ابن حبان على أصله .

قال الحافظ في " التهذيب " : عنه حبيب بن عبد الرحمن ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى جعفر بن إياس عن عبد الرحمن بن مسعود عن أبي هريرة في فضل الحسن والحسين فلا أدري هل هو هذا أو غيره ، له عنده حديث واحد في الخرص في الزكاة .

قال الحافظ : وقال البزار : معروف ، وقال ابن القطان : لكنه لا يعرف حاله .

● قلت : وقاعدة ابن القطان في ذلك معروفة ، فإن يكنه فقد روى عنه ثلاثة من الثقات ، وإلا فلا يضره كلام الذهبي في الآخر ، وبذلك يكون قد وجه قول الحافظ في التعجيل : روى عنه جعفر بن إياس وغيره .

ثم قال النكرة : فأما الشاهد ، فقد أخرجه الطبراني في " الأوسط " ( ٤١٩٠ ) ومن طريقه الخطيب في " تاريخ بغداد " ( ٦٣/١٢ ) عن علي بن محمد ابن على الثقفي البغدادي قال : نا معاوية بن الهيثم بن الريان الخراساني قال : نا داود بن سليمان الخراساني قال : نا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : يكون في آخر الزمان أمراء ظلمة ، ووزراء فسقة ، وقضاة خونة ، وفقهاء كذبة ، فمن أدرك منكم ذلك الزمان فلا يكونن لهم جانياً ، ولا عريفاً ، ولا شريطياً .

وقال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن قتادة بهذا إلا بهذا الإسناد ! .

قال النكرة : وهو موضوع عليه .

ثم بين مسوغات حكمه عليه بالوضع بقوله : ففى نقد الطبراني هذا المتن لا يروى إلا بهذا الإسناد ! .

يعنى أنه تفرد به شيوخه الثقفي عن معاوية الخراساني عن داود عن الإمام عبد الله بن المبارك .

وشيوخ الطبراني مترجم في " تاريخ بغداد " بهذا الحديث لم يذكر له رايًا غير الطبراني ، فالرجل مجهول العين .

بل إنه إذا كان في إسناده حديث رجل معروف بالكذب فإنه لا يحكم على حديثه بالوضع حتى تحذف روايته بقرائن تدل على وضعه، فإن الكذب قد يصدق، والحكم على الحديث بالوضع يعنى القطع بعدم صحة نسبه للنبي ﷺ .

قال ابن الصلاح - رحمه الله - في " علوم الحديث " ص (٢٧٩) : وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه أو ما يتنزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى ، فقد وضعت أحاديث طريفة يشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها ، ولقد أكثر الذى جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين <sup>(١)</sup> ، فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه ، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة .

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في " التلخيص " ص (٣٦٢) : قال العلاني : وهذا إنما يقوم به ( أى بالتفتيش عليه ) الحافظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو بمعظمه كالإمام أحمد ، وعلى بن المدين ، ويحيى ابن معين ، ومن بعدهم كالبخارى ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، ومن دونهم كالنسائي ، ثم الدارقطني ، لأن المأخذ الذى يحكم به غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هى الملكة النفسانية الناشئة عن جمع الطرق والإطلاوع على غالب المروى في البلدان المتناحية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم ، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضى بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع ، هذا ما ياباه تصرفهم ، فالله أعلم .

● قلت : وهذا الحديث الذى نحن بصددده خير شاهد لما ذكره الحافظ

- رحمه الله - ، فإن هذا النكرة إنما حكم على الحديث بالوضع بدعوى تفرد

(١) يعنى بذلك ابن الجوزى - رحمه الله - ، وقد نص على ذلك غير واحد من أهل العلم .

وشيوخ الطبراني أسوأ حالاً ، فإن لم أحده غير أن الهيثمي قال في " المجمع " : رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وفيه داود بن سليمان الخراساني قال الطبراني : لا بأس به ، وقال الأزدى : ضعيف جداً ، ومعاوية بن الهيثم لم أعرفه ، وتفرد المجهول بحديث عن الثقات لا يشك من شمه رائحة الحديث <sup>(١)</sup> أنه مردود كأنه لم يكن ، إنما يجمعه أصحاب الحديث من باب الفائدة فهى غرائب وعجائب . اهـ .

● قلت : لو سلمنا لهذا النكرة يكون راويه مجهولاً فهل يصح أن يكون مسوغاً للحكم على الحديث بالوضع ؟ ، إن وجود الراوى المجهول في الإسناد لا ينزل برتبته عن وجود انقطاع فيه ، فوصفهم للراوى المسمى بالجهالة يعنى أنهم لم يقفوا له على أحاديث يحكمون عليه بالعدالة بعد سيرها ، ومع ذلك فلم يطعنوا فيه مع ما وقفوا عليه من حديثه ، ووجود الانقطاع يترتب عليه احتمال كون الراوى الساقط مجروحاً ، ومع ذلك فقد عد العلماء الإسناد المنقطع فيما يصلح في المتابعات والشواهد ، قال ابن الصلاح - رحمه الله - في علوم الحديث ص (١٧٨) : ليس كل ضعف في الحديث يزول بمحيته من وجوده ، بل ذلك يتفاوت : فمضعف بزيده ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ، ولم يحتل فيه ضبطه له ، كذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذى يرسله إمام حافظ ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر . انتهى المراد منه <sup>(٢)</sup> .

(١) تأمل غرور هذا النكرة ، وكأنه من الراسخين في هذا العلم الشريف ، فأسأل الله أن يناسب الذين نشروا هذا العبث بما يستحقون .

(٢) ومن أراد زيادة البيان في ذلك فليرجع إلى كتابي : " القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن " .



وأما تفسير النكرة لقول الطبراني : ( لا يروى هذا الحديث عن قتادة هذا إلا بهذا الإسناد ) بقوله : ( فقي نقد الطبراني هذا المتن لا يروى إلا بهذا الإسناد يعني أنه تفرد به شيخه الثقفني عن معاوية الخراساني عن داود عن الإمام عبد الله بن المبارك ) فكذب على الطبراني - رحمه الله - ، إذ إن هذا الكلام المطلق قد ذكره في " المعجم الأوسط " ( ٤١٩٠ ) ، وقد قيده في " المعجم الصغير " ( ٥٥٥ ) بقوله : لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة ، ولا عنه إلا ابن المبارك ، تفرد به داود بن سليمان ، وهو شيخ لا بأس به .

فهنا نص الطبراني على أن المتفرد داود ، وليس من دونه ، وإنما كان النكرة كاذباً ، وليس متسرعاً ، لأن شيخنا الألباني - رحمه الله - قد ذكر ذلك ، وقد وقف عليه النكرة ، فأخفاه ، واقتصر على الطبراني أنه يريد بالتفرد شيخه الثقفني ، وشيخه معاوية الخراساني ، بل إن الطبراني يشير إلى ثبوت الحديث من هذا الوجه حيث قال : تفرد به داود بن سليمان ، وهو شيخ لا بأس به ، فكأنه يقول : إن تفرد داود بن سليمان لا يضره لأنه شيخ لا بأس به . وأما قول الأردني فيه : ضعيف جداً ، فقد سبق أن الأردني متكلم فيه ، حتى قال الذهبي : ليت الأردني عرف ضعف نفسه، فتوثق الطبراني مقدم عليه، فلا يبعد أن يكون حسن الحديث ، وأقل أحواله أن يصلح للاستشهاد .

وأما ما ذكره النكرة من كلام من تكلم في رواية قتادة عن سعيد ابن المسيب ، فإنه نقل ما يهدم ، وترك التوثيق كغير ذلك من أفاعيله ، ففي " التهذيب " : قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه أقام عند سعيد ابن المسيب ثمانية أيام ، فقال له في اليوم الثالث : ارحل يا أعمى فقد أنزفتني ، وقال سلام بن مسكين حدثني عمرو بن عبد الله قال : لما قدم قتادة على سعيد ابن

مجهول به حيث قال : ( ومعاوية بن الهيثم لم أعرفه<sup>(١)</sup> ) ، وتفرد المجهول بحديث عن الثقات لا يشك من شتم رائحة الحديث أنه مردود كأنه لم يكن ) .

● قلت : قال الخطيب في " تاريخ بغداد " ( ٢٨٤/١٠ ) : أخبرني أبو القاسم الأزهرى حدثنا علي بن محمد بن لؤلؤ الوراق<sup>(٢)</sup> محدثنا عبد الرحمن ابن محمد بن المغيرة - جار ابن الأكفاني - حدثنا عبد الله بن أحمد بن شيبويه المروزي أخبرنا داود بن سليمان المروزي حدثنا عبد الله بن المبارك فذكر الحديث بإسناده ومثته ، والإسناد صحيح إلى داود بن سليمان ، وبذلك نقطع بطلان دعوى تفرد معاوية بن الهيثم به والتي بسببها حكم هذا النكرة على الحديث بالوضع ، فليعتبر بذلك طلاب العلم ، وليحذروا من هذه الجرأة المخزية ، بل والمهلكة حيث حملته على الحكم بالوضع على حديث من أحاديث رسول الله ﷺ .

(١) لينأمل القارئ قوله ( لم أعرفه ) ، وكأنه ابن المديني ، أو ابن معين ، فاسأل الله أن يخاسب من نشر لجل هذا بما يستحق .

(٢) وهو علي بن محمد بن نصير بن عرفة بن لؤلؤ . ترجمته في السير ( ٣٢٧/١٦ ) ، قال عبيد الله الأزهرى : ثقة .

(٣) هذا ، وإنني لا آسى على هذا النكرة ، فإن حاله مكشوفة ، وإنما آسى على الشيخ شعيب الأرنؤوط الذي قال في تعليقه على الإحسان بناء على دعوى التفرد ، وقول الأزدى في داود : ولوائح الوضع ظاهرة على هذا النص ، فأما دعوى التفرد من معاوية فقد ظهر بطلانها ، وأما الكلام في داود ، فقد أخفى توثيق الطبراني له ، مع أن الشيخ صحيح شواهد للحديث كما في التعليق على المسند ( ١١٩٢ ) ، فهل حمله على ذلك قصد مخالفة الشيخ الألباني حيث قال : ولم ينتبه له الشيخ ناصر في صحيحته ؟ نعوذ بالله من الهوى !

وقد قال الخطيب في " تاريخ بغداد " (٣٦٢/٥) عن هذا الإسناد : إنه محفوظ . وله شواهد أخرى ذكر بعضها محققو المسند في التعليق على الحديث رقم (٥٧٠٢) ، وهي لا تخلو من مقال ، ومع ذلك فهي تقوى الحديث في الجملة .

وبعد هذا البيان يظهر لكل أحد قبح هذا النكرة في قوله : ولو حلف أحد أن هذا الحديث ما حدث به ابن المبارك ولا قتادة ولا سعيد ولا أبو هريرة ولا النبي ﷺ لم يبحث بإذن الله .

ثم قال النكرة: أصل هذا القول هو ما رواه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٢٦٧/٦) عن سلام بن مسكين عن محمد بن واسع عن المهدي عن أبي هريرة قال : قال لي : يا مهدي ، لا تكن حايياً ، ولا عريفاً ، ولا شرطياً .

قال : وهذا إسناد رجاله ثقات غير التابعي ، وهو المهدي فلم أحده ، إلا أنني أحسني أن يكون مصحفاً .

• وأقول : هذا دليل واضح على قصده الهدم ، فإنه مع اعترافه بأنه لم يجد له ترجمة قد قطع بأن هذا الكلام من أبي هريرة هو أصل الحديث مع اختلاف الإسناد والمتن .

وأما ما زعمه من التصحيف فمردود بما رواه عبد الرزاق في " المصنف " (٣٧٨٩) عن الثوري عن أبي حصين عن الشعبي عن مهدي قال : قال ابن مسعود فذكره بقريب لفظ الحديث المرفوع .

ومهدي لم أقف له على ترجمة ، فلعل هذا الاضطراب منه ، والله أعلم . ومن الأدلة على عبث هذا النكرة أنه مع اعتماده قول أبي هريرة : ( يا مهدي لا تكن حايياً ... ) ذهب يعارض المرفوع بتولي أبي هريرة بعض

المسيب ، فجعل يسأله أياً ، وأكثر ، فقال له سعيد : أكل ما سألتني عنه تحفظه ؟ قال : نعم ، سألتك عن كذا ، فقلت فيه : كذا ، وسألتك عن كذا ، فقلت فيه : كذا ، وقال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثاً كثيراً .

قال : فقال سعيد : ما كنت أظن أن الله خلق مثلك ، وعن سعيد ابن المسيب قال : ما أتاني عراقي أحسن من قتادة .

فهذه شهادة من سعيد بن المسيب نفسه ومن غيره ، والنسب مقدم على النافي ، فلا يبعد أن يكون الإسناد حسناً لذاته ، فكيف بالشاهد الأول ، فأقل أحواله أن يكون حسناً من الطريقين ، كما ذهب إلى ذلك الشيخ - رحمه الله - . ثم إن للحديث شواهد تدل على صحة معناه ، فمن ذلك :

ما رواه مسلم في " صحيحه " (١٨٥٤) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : ستكون أمراء ، فتعرفون وتكفرون ، فمن عرف برئ ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا .

وروى الترمذي (٢٢٥٩) ، والنسائي (١٦٠/٧) ، وأحمد (٢٤٣/٤) وعبد بن حميد (٣٧٠) وغيرهم من طريق أبي حصين عن الشعبي عن عاصم العدوي عن كعب بن عجرة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ أو دخل ونحن تسعة ، وبيننا وسادة من آدم ، فقال : إنها ستكون بعدى أمراء يكذبون ويظلمون ، فمن دخل عليهم ، فصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم ، فليس مني ، ولست منه ، وليس بوارد على الخوض ، ومن لم يصدقهم بكذبهم ويعينهم على ظلمهم فهو مني ، وأنا منه ، وهو وارد على الخوض .

وإسناده صحيح ، وقد حكى الترمذي خلافاً في إسناده لا يضر .

فقال مرة : عن يزيد بن شريك أن الضحاك (١٠٦٨٥) .  
ومرة أخرى : عن رجل من بني غاضرة أحمد (٨٨٨٧) .  
وثالثة : عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان أحمد (١٠٨٦٩) .  
فهذه ثلاثة أسانيد جاء بها عاصم ، ولم يتابع عليها .  
فالأول : وهو الذي حسنه الألباني فيه شبهة الإرسال ، فليس بظاهر أن شريك بن عامر [كذا] كان حاضراً قول أبي هريرة .  
والثاني : ضعيف لجهالة الرجل الغاصري .

والثالث : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم - الخليفة - ولم يوثقه أحد ، ولم يوثقه ابن حجر في « التقريب » ، قال : مقبول .

● قلت : أما قوله في الأول ( إن فيه شبهة الإرسال : فليس بظاهر أن يزيد بن شريك كان حاضراً قول أبي هريرة ) ، فهل هذا النكرة لا يفهم أم أنه فهم وكذب كما ثبت عنه كثيراً ؟

يوضح ذلك أن عاصم بن مبدلة رواه عن يزيد بن شريك : أن الضحاك ابن قيس أرسل معه إلى مروان بكسوة ، ووضح هنا أن يزيد كان عند مروان ، فقال مروان : انظروا من ترون بالباب ؟ قال : أبو هريرة . فأذن له . فقال : يا أبا هريرة حدثنا بشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، فذكر أبو هريرة الحديث ، فإن لم يكن هذا صريحاً في حضور يزيد ، فلا أدري متى تكون الصراحة ؟ .

ويؤكد كذبه ما ذكره في الوجه الثالث حيث قال : عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان ، وبتر ما بعده من الكلام ، وهو : ما عند

الأعمال لمروان ، فهل يمكن أن يعارض فعله ما رواه وما رآه أيضاً حين نصحه غيره ؟ ، والحق أنه لا معارضة بين فعل أبي هريرة وما روى ، لأنه ربما لا يرى مروان ممن ينطبق عليه الحديث ، واختلاف الرأي في الناس واسع .

ولو سلك أحد سبيل هذا النكرة في المعارضة بين النصوص وضرب بعضها ببعض لعارض بين تولى أبي هريرة بعض الأعمال وبين ما رواه البخاري في صحيحه (٧١٤٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : إنكم ستحرقون علي الإمامة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فعمم الموضة ، وبنت الفاطمة .

ولكن أهل العلم يجمعون بين النصوص ، ويحاولون التوفيق بينها ، ولا يضرئون بعضها ببعض كما يفعل المدامون ، والله المستعان .

بعضهم بعضه

### ● المثال الخامس مما كذب فيه :

#### حديث [٨٧] - الصحيحة [٣٦١]

أورد الشيخ أن مروان قال : يا أبا هريرة حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليوشك رجل أن يتمني أنه خير من الثريا ، ولم يل من أمر الناس شيئاً .

● وحسنه الشيخ - رحمه الله - .

- فقال النكرة : مضطرب الإسناد : اضطرب فيه عاصم ، وهو سيئ

الحفظ :

● وأقول : إن من الأمور البديهية بين الناس أن نشر الكتاب الإسلامي

إنما يكون لإفادتهم ، وذلك باعتمادهم ما ينقله لهم ويستخرجونه من بطون الكتب ، فرمما نقل لنا الكاتب نصاً نكون في أشد الحاجة إليه ، ولا يكون الأصل الذي نقل منه مما تطوله أدينا ، والمقرر عند أهل العلم اعتماد نقل الكاتب إذا كان ثقة ، أو كانت المكتبة التي تنشر له تتحرى الصدق والأمانة فيمن تنشر له ، وأما أن نتعامل مع صاحب الكتاب بالحدر والتحرى وخشية سرقة عمل الآخرين أو غش أو خيانة في نقل ، فهذا مما لم يكن للقراء به عهد ، بل إن المبتدعة والمحررين وأصحاب التعصب المذهبي كانوا يربطون بأنفسهم عن مثل هذا الصنيع المشين ، لأهم إن فقدوا تقوى الله ﷻ فإنهم كانوا يصورون أنفسهم عن حزى الفضيحة إذا انكشف كذبهم وغشهم وحيانتهم ، وأما في أيامنا هذه فقد ابتلينا بأمثال هذا النكرة الذي لا يستحي أن يتر الكلام ، ويكذب ولا يخشى الفضيحة ، فإن بلغ بالؤلف هذا فما بالنا بالناشر ؟ والله المستعان .

فقد سبق نقل هذا النكرة عن الحافظ في كلامه عن مروان ، وادعى أنه لم يوثقه أحد ، وأن الحافظ لم يوثقه ، مع أن الحافظ قال عنه : ابن عم عثمان ابن عفان ، يقال : له رؤية ، فإن ثبت فلا يعرج على من تكلم فيه ، وقال عروة بن الزبير : كان مروان لا يتهم في الحديث .

وأقول : ولما كان كلام عروة - وهو هو - نصاً في توثيق مروان بتره هذا الخدام المتهور .

ثم قال الحافظ : وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه ، ثم بين الحافظ أنه كان متأولاً في قتل طلحة ﷺ .

فقد ظهر كذبه في دعواه أن مروان لم يوثقه أحد ، وأن الحافظ لم يوثقه .

أحمد (٥٣٦/٢) : حدثنا حسن وهاشم قالا : حدثنا شيبان عن عاصم عن يزيد ابن شريك العامري قال : سمعت مروان يقول لأبي هريرة : يا أبا هريرة حدثني حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

فقول يزيد بن شريك : ( سمعت مروان يقول لأبي هريرة ) نص في شهود يزيد ذلك المجلس الذي قال فيه أبو هريرة ذلك الحديث ، وفي سماعه له من أبي هريرة ، وليس مروان من رجال الإسناد .

ولما كان الأمر كذلك بتر هذا النكرة الكلام ، فجعله هكذا : ( عن يزيد قال : سمعت مروان ) ، فصور مروان من رجال الإسناد ، وهذه حيلة جلية بلا شك ، ومثل هذا الفعل كاف في إسقاط هذا النكرة ومن رضي بأفاعليه<sup>(١)</sup> ، والله المستعان .

ثم إنه استمر في تضليله بقوله في الوجه الثالث : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم .

● قلت : قد سبق أن مروان ليس من رجال الإسناد .

ثم قال عن مروان : ولم يوثقه أحد ، وهو قاتل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وهو صاحب الموبقات ، وثب على الخلافة بالسيف .

ثم نقل عن الحافظ في " هدي الساري " أن البخاري انتفى من حديثه ما رواه عنه سهل بن سعد وعروة وعلى بن الحسين .

ثم قال : ومع ذلك لم يوثقه ابن حجر في " التقریب " ، قال : مقبول .

(١) ولا يستغرب صدور مثل هذه الأفاعيل من هذا النكرة ، فإننا لا ندري ما وراءه !!!



### ● المثال الأول لخبائثته في النقل عن أهل العلم:

#### حديث [٣٢]، حديث [٢٠٩] من الصحيحة

كان إذا أتاه الرجل وله اسم لا يحبه حوله . ،

خرجه الشيخ من طريق شريح بن عبيد قال : قال عتبة بن عبد السلمي فذكره مرفوعاً .

#### ● وصححه الشيخ .

- فقال النكرة : بل هو منقطع بين شريح وعتبة ، وشريح كثير الإرسال ، وثبت أن هناك واسطة بينه وبين عتبة في أحاديث أخرى ، وذكر إنكار أبي حاتم سماعه من بعض الصحابة ، وأنه قيل لحمد بن عوف : هل سمع من أبي الدرداء ؟ قال : لا ، فقيل : هل سمع من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك .

فقال النكرة : لا يحتمل أن يكون له سماع من صحابي أصلاً .

● قلت : لقد نقل كلام محمد بن عوف السابق من " تهذيب التهذيب " ، وفيه : قول البخاري : سمع معاوية ، وكذا قال ابن ماكولا ، وزاد : وفضالة بن عبيد ، فأخفاه النكرة ، فذلك حياة أخرى تضاف إلى أحوالها . ومعاوية ؓ توفي سنة ستين على الأكثر ، وعتبة بن عبد توفي سنة (٨٧) على الأقل ، فكيف يشكك في سماع شريح منه فضلاً عن أن يقطع بالانقطاع كما فعل النكرة ؟ ، والحديث له شواهد أوردها الشيخ عقبه .

بسم الله الرحمن الرحيم

### □ عدم أمانته في نقله عن أهل العلم



ومع ما سبق من وقوعه في الكذب الصريح ، فلم يكن أميناً في نقله عن أهل العلم ، وهذا كافٍ أيضاً في إسقاطه ، وسأذكر بعض الأمثلة لا على سبيل الحصر ، وبالإضافة لتجدد الكثير في ضمن الأبواب الأخرى ، وهناك بعض الأمثلة على ذلك :

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذا الإسناد ضعيف لذاته إذا تغاضينا عن جهالة شيخ الطبراني ، فإن تفرد الجعفي بهذا لا يحتل ، وهو متكلم فيه ، فقد قال النسائي : ليس بثقة ( وهذا بقوله فيمن يتهمة ) ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال العقيلي : له أحاديث منكير ، وابن حبان : ربما أغرب ، ووثقه الدارقطني ، ومال الذهبي لتضعيفه في " الميزان " . انتهى كلامه .

● وأقول : لقد قال مسلمة بن قاسم : لا بأس به ، وكان عند العقيلي ثقة ، وله أحاديث منكير ، فحذف هذا النكرة قول مسلمة لا بأس به ، وعند العقيلي ثقة ، ثم جعل قوله : له أحاديث منكير من قول العقيلي ، وهذه حيانة عظيمة ، وتعد على السنة بالظعن المفترى في رواها ، وقد أخفى أيضا ما ذكره الشيخ من أن البخاري روى عنه في " صحيحه " ، ومن كان كذلك فقد جاز القنطرة .

وقد راح يمارس هويته في ضرب الأحاديث بعضها ببعض حيث قال : ( هذا الأثر قد اختلف على شعبة فيه : فرواه وكيع كما في " المصنف " لابن أبي شيبه ، سليمان بن حرب عند البيهقي ، مسلم بن إبراهيم عند الطحاوي ، يحيى بن حماد عند الطحاوي ، أبو الوليد عند الطحاوي كلهم قالوا عن شعبة عن غالب عن الشعبي به ، فالخفوط في ذلك ما رواه هؤلاء الثقات عن شعبة )

● وأقول : أنسيت أفاعيلك ؟

ثم إن هذا من ضرب الأسانيد بعضها ببعض ، فإن هذا إسناد مغاير للأول ، وشعبة من الأئمة الكثيرين فلا يبعد عن مثله أن يكون له في هذا الأثر إسنادان .

● المثال الثاني لخبائثه في النقل عن أهل العلم :

حديث ٢٥ - [الصحيحة ٢٦٤٧]

كان أصحاب النبي ﷺ إذا تلاقوا تصافحوا ، وإذا قدموا من سفر تعانقوا .

أورده الشيخ من " الأوسط للطبراني " ( ٩٧ ) : حدثنا أحمد بن يحيى ابن خالد بن حيان الرقي قال نا يحيى بن سليمان الجعفي قال نا عبد السلام ابن حرب عن شعبة عن قتادة عن أنس فذكره .  
قال الطبراني : تفرد به يحيى الجعفي .

● قال الشيخ : وهو صدوق يخطئ كما في " التقريب " ، وهو من شيوخ البخاري في " الصحيح " ، ومن فوقه من رجال الشيخين ، ولذلك قال المنذري ، وتبعه الهيثمي : رواه الطبراني ، ورواته محتج بهم في الصحيح .

ثم قال الشيخ : فالإسناد جيد ، وإن كنت لم أجد من ترجم أحمد ابن يحيى الرقي ، فإن الظاهر من كلام الطبراني أنه لم يتفرد به ، ثم هو من مشايخه الكثيرين ، فقد روى له نحو ثمانين حديثاً ( ٧٨-١٦٠ ) . اهـ .

● قلت : فأخفى هذا النكرة نقل الشيخ عن المنذري والهيثمي ، وكذلك تعليق الشيخ في قبول حديث هذا الراوي ، وهذا منه حيانة كغيرها ، وتعليق الشيخ وجيه ، فإنه إذا لم يتكلم أحد في هذا الراوي يخرج مع كثرة حديثه فإن ذلك يكون دالاً على ضبطه وقبولهم لروايته ، وهو معروف ، فقد ذكر في تلاميذ أحمد كما ذكر الشيخ - رحمه الله - .

ثم انقض على الإسناد فضعه بالجعفي حيث قال :

الحديث جداً ، واشتبه حاله ، لأن الراوى فى الغالب عنه زبان هذا إلا الشيء بعد الشيء .

ثم قال : فهذا الذى قاله ابن حبان يجب المصير إليه ، لأن مع الجراح زيادة علم ، لاسيما وهذا الراوى لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ثم استبان له ضعفه ، ففى « الجرح والتعديل » : قال ابن معين : ضعيف ، وهذا منه جرح شديد ، فمعناه أنه لا يكتب حديثه .

ووثقه العجلي كذلك كعادته فى توثيق التابعين . انتهى .

● وأقول : هكذا تجرأ هذا النكرة على التهجم على هذين الجليلين ابن حجر أمير المؤمنين فى الحديث ، والألبان إمام أهل الحديث فى هذا العصر ، ولا أدرى هل يدبرى معنى خاطئ أم ماذا ؟

فإن معنى الخاطئ : الآثم ، قال الله ﷻ : **إِنْ فِرْعَوْنُ وَهَارَمَانُ وَجُنُودُهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ** [ سورة القصص : ٨ ] .

فإن كنت لا تدري..... وإن كنت تدري.....

ومعارضته لهُذين الإمامين فى الحكم على سهل بن معاذ لخيانته فى نقله كلام أهل العلم ، فقد قال ابن حبان فى « الجرحون » ( ٣٤٣/١ ) : روى عنه زبَّان بن فائد ، منكر الحديث جداً ، فلست أدري أوقع التحليط فى حديثه منه أو من زبَّان بن فائد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التى رواها أحدهما ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ : زبَّان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء . اهـ .

ثم إن هذا النكرة قد صحح فى الصفحة التى قبلها ما رواه ابن أبي شيبة ( ١٣٨/٦ ) عن وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ : كان يصافح بعضهم بعضاً .

وقد أورد ابن أبي شيبة عقبه : وكيع عن شعبة عن غالب عن الشعبي وقد اتحد الإسناد كما ترى فى وكيع وشعبة وابن أبي شيبة ، فأيهما أولى بالإعلال ؟ ولكنه العبث بسنة رسول الله ﷺ ، وقد ثبت ذكر أنس فى مصافحة أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً كما فى « صحيح البخاري » ( ٦٢٦٣ ) ، وقد ذكره النكرة ، فإن كان لا بد من الترجيح فيقال إن زيادة المعانقة عند القدر من السفر ليست فى هذا الطريق ، وإنما هى ثابتة فى طريق الشعبي ، والشعبي قد أدرك عدداً من الصحابة ، فالأثر صحيح على كل حال .

بعضهم بعضاً

## ● المثال الثالث لخيانته فى النقل عن أهل العلم :

### حديث ١

اركبوا هذه الدواب سالمة .....  
أورده الشيخ - رحمه الله - من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ، وقوى إسنادة ، وعلل ذلك بأن سهل بن معاذ لا بأس به فى غير رواية زبان عنه ، وتبع فى ذلك حكم الحفاظ عليه .

- فقال النكرة : كذا قال ، وهذا رأي ابن حجر فى « التقريب » ، تابعه فيه ، وكلاهما خاطئ ، وذلك لأن هذا القول هو فى الأصل قول ابن حبان فى سهل ، غير أنه لم يثبت عليه حيث ذكره فى الجرحون ، فقال : منكر



ويوضح الزبيح بتره كلام ابن حبان في "المجروحين" (فلمست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبَّان بن فائد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة)، فهذا الكلام صريح في كون ابن حبان يستنكر الأحاديث التي رواها زبَّان عن سهل، وكان لا يدري ممن الخطأ، أهو من زبَّان أم من سهل؟، ثم قال ابن حبان: وإنما اشتهى هذا لأن روايتها عن سهل ابن معاذ زبَّان بن فائد، وهذا تأكيد لما سبق، فهذا واضح في أن الذي اشتهى على ابن حبان في هذه الأحاديث المأكبر: هل هي من قبل زبَّان أم سهل، فغيره النكرة إلى (واشبهه حاله)، فجعل الاشتباه واقعاً في حال سهل فقط، وهذا التغيير والحذف حيانة كافية في إسقاطه، والله المستعان.

ومما يؤكد أن ابن حبان انتهى به الأمر إلى تقوية حال سهل والصاق هذه الأحاديث المأكبر بزبَّان أنه ذكر زبَّان بن فائد في "المجروحين" (٣٠٩/١) وقال: منكر الحديث جداً، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتاج به، وذكر تضعيف ابن معين له.

فقد قطع بأن هذه المأكبر من قبل زبَّان، ولم يتردد كما وقع منه في ترجمة سهل في "المجروحين"، ثم إنه لم يذكر زبَّان بن فائد في "الثقات".

ومما يؤكد أن الذي استقر عليه ابن حبان هو تقوية حديث سهل ابن معاذ من غير طريق سهل إخراج هذا الحديث في "صحيحه" (٥٦١٩)، لأنه من رواية غير زبَّان عنه، ولم يخرج لزبَّان في "صحيحه".

ومما لا يكاد ينقضي عجبى منه أن هذا النكرة قال ص (١٤): ومع تغير رأى ابن حبان في سهل فقد روى له في صحيحه!، وهذا خطأ منه، فقد

ووضح من كلام ابن حبان أنه في وصفه أحاديثه التي يرونها عنه زبَّان بالكارثة جداً، لا يدري أوقع التخليط منه فيها أم من زبَّان، ثم استقر أمره بعد سهر حديثه، فوجد أن أحاديثه عن زبَّان غير مقبولة، وعن غيره مستقيمة، وهذا ما قاله في "الثقات" (٣٢١/٤) حيث قال: يروى عنه يزيد بن أبي حبيب، وزبَّان بن فائد، عداده في أهل مصر، لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبَّان بن فائد عنه. انتهى.

ففي "المجروحين" لم يذكر عنه راوياً غير زبَّان، وكلامه في روايته عنه، في "الثقات" ذكر معه يزيد بن أبي حبيب.

وفي "المجروحين" كان أمره مشتبهاً عليه، وفي "الثقات" كان قوله فيه محكماً، فهل يترك الحكم للمتشابه؟ هذا لا يفعله إلا أحد رجلين:

إما أن يكون جاهلاً لا يدري ما يقول، فكان ينبغي عليه أن يرجحاً بسكوته، وإما أن يكون زائفاً، كما قالت عائشة رضي الله عنها: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَاتَّبَعُوا تَأْوِيلَهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ» [سورة آل عمران: ٧]، قالت: قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم» (١).

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

فيا لها من وقاحة وعجب بالنفس لا حد لها !!

هل يظن أنه يخطئ ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي وابن حجر والألباني ثم يكون حكمه في المسألة هو الفصل الذي لا كلام بعده !!؟ أسأل الله السلامة والعافية .

بقي شيء يمكن أن يقال حول توثيق ابن حبان لسهل ، وهو ما شاع بين طلبة العلم أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، وهذا القول بهذا الإطلاق خطأ بين ، والصواب أن ابن حبان له قاعدة في الحكم على الرواة ، وهي أن الراوى إذا لم يخرج فإنه يكون مقبولا عنده ، قال الحافظ في مقدمة " لسان الميزان " ص ( ٢٥ ) عن ابن حبان أنه قال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التحريج ضد التعديل ، فمن لم يخرج فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم .

وقال في ضابط الحديث الذى يحتج به : إذا تعرى راويه من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح أو دونه مجروح ، وكان سنده مرسلأ أو منقطعاً أو كان المتن منكراً . اهـ .

وأما إذا سبر ابن حبان حديث الراوى ، ثم وثقه فإن توثيقه يكون كغيره من الأئمة إن لم يكن أقوى ، فإنه معروف بالثبوت في الجرح .

قال الشيخ العلمى - رحمه الله - في " التنكيل " ( ٤٥٠ / ١ ) : التحقيق أن توثيقه ( يعنى ابن حبان ) على درجات :

الأولى : أن يصرح به كأن يقول : كان " متقناً " أو " مستقيم الحديث " أو نحو ذلك .

جرحه بعدما تبين له حاله ، وكان قبل مشيهاً لكثرة رواية زبَّان عنه! كما أفصح هو ! انتهى كلامه .

● وأقول : عامل الله القائمى على مكتبة السنة بما يستحقون ، فقد نشروا لمن لا يدري ما يقول ، أهو أعلم برأى ابن حبان من ابن حبان !!؟

وأما قوله ( فقد جرحه بعد ما تبين له حاله ) فقد سبق بيان أن ذلك قلب للحقائق بالغش والخيانة ، فلا أدري كيف يتجرأ مع ذلك على تخطئة كل هؤلاء الأئمة حتى ابن حبان نفسه صاحب الرأى والحكم على الراوى الذى استند عليه هو فى تضعيفه له !!!؟ .

وأما قوله ( وكان قبل مشيهاً لكثرة رواية زبَّان عنه ) .

● وأقول : ثم ماذا ؟ هل قال ابن حبان إنه سبر أحاديثه من غير رواية زبَّان ، فوجدناها منكراً ؟

إن الذى حدث هو العكس ، وهو ذكر ابن حبان له فى " الثقات " مع قوله ( لا يعتبر حديثه ما كان عن رواية زبَّان بن فائد عنه ) .

فمن الذى أذن لهؤلاء أن يتكلموا فى العلم ، فضلاً عن أن يخطئوا أئمة هذا الشأن كابن حبان وابن حجر والألباني وغيرهم كما سيأتى ؟

إنما الفوضى العلمية والفنن التى تموج موح البحر .

ومع عدم أمانة هذا النكرة ووضوح خطئه ، فقد قال فى مقدمة ما سوَّده ص ( ٩ ) : أما الأحاديث التى حكمت عليها بالضعف بدرجاته فقد حرصت فيها أن يكون إعلانى فى غاية القوة الممكنة لئلا يتسلسل الكلام عليها إلى ما لا نهاية أخذاً ورداً ، وتضعيفاً وتصحيحاً ، مما يضر بالعملية الحديثية ! ككل ، والخاسر فى ذلك يكون القارئ حيث يبرز به فى غمار اللبلة والاضطراب . اهـ .

- ٣- إسحاق بن عبد الله بن جعفر الخاشمي، قال الحافظ : مستور من الثالثة .
  - ٤- إسحاق بن كعب بن عجرة ، مجهول الحال من الثالثة .
  - ٥- إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، مجهول الحال من الخامسة .
  - ٦- إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن شماس ، مجهول من الخامسة .
  - ٧- إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم ، مجهول من الثالثة .
  - ٨- إسماعيل بن بشر الأنصاري مولى بني مغالة ، مجهول من الثالثة .
  - ٩- إسماعيل بن رباح ، مجهول من الثالثة .
  - ١٠- إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية ، مقبول من الثالثة .
- كل هؤلاء من التابعين ولا ذكر لهم في الثقات للعجلي ، فأين ما قال هذا الدعي ، فلنعلم حقيقة هؤلاء الدخلاء على العلم المتطاوئين على الأئمة .
- وأما تضعيف ابن معين له ، فإن ابن معين معروف بالتشدد حتى إنه قال في الإمام الشافعي مع جلالاته : ليس بثقة ، فقال الذهبي : قد أدى ابن معين نفسه بذلك .

وأيضاً فإن تضعيف ابن معين تضعيف مطلق ، وأما ابن حبان فقوله مفصل ، ومقيد ، ومعلوم أن المطلق يقيد بالتقيد ، فقوله مقدم .

ومما يقوى أمر سهل توثيق يعقوب النسوي على الصحيح<sup>(١)</sup> كما في " تاريخه " (٥١١/٢) ، فظهر بما سبق صحة ما رجحه الحافظ من تقوية حديث

(١) وإنما قلت على الصحيح لأنه وقع في " تاريخ الفسوى " ذكر أبيه معاذ بن أنس الجهني في ثقات التابعين من أهل مصر ، وهو صحابي بلا شك ، ووقع ذكر ابنه في الصحابة (٣٣٩/١) الذي هو سهل الرازي عنه ، فالظاهر أن كلا من الترحمين وقعت مكان الأخرى حتى يستقيم الأمر ، والله أعلم .

- الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .
- الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .
- الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة .
- الخامسة : مادون ذلك .
- فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل ، والله أعلم . اهـ .
- قلت : والأنسب لحال سهل أن يكون من الثالثة ، وأقل أحواله أن يكون من الرابعة ، ولذا فتوثيقه لسهل معتبر لاسيما وقد وافقه العجلي ، وهو أكثر تحريماً منه .
- وأما قول هذا الدعي : ووثقه العجلي كذلك كعادته في توثيق التابعين فنعناه أن العجلي - رحمه الله - يوثق كل من هو تابعي سواء كان مجروحاً أو غير مجروح .

وليبيان حقيقة قوله تتبعت من " تقريب التهذيب " من أول من اسمه إسحاق في طبقة التابعين وتركت المجروحين ، ونظرت في تراجم المستورين ومجهولي الحال ومن أطلق عليه الجهالة في الثقات للعجلي ، واكتفيت بعشرة منهم فلم أجد لهم ذكراً في الثقات للعجلي وهم :

- ١- إسحاق بن سعد بن عبادة ، قال الحافظ : مستور من الثانية .
- ٢- إسحاق بن طلحة بن عبيد الله اليمامي ، قال الحافظ : مقبول من الثالثة .

## □ تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة



### ● المثال الأول :

#### حديث رقم [١١٥] - [الصحيفة [٤٧٤]]

خرج الشيخ - رحمه الله - من عند أحمد (٥٢/٦ ، ٩٧) وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أن عائشة لما أتت الحوَّاب سمعت نباح الكلاب ، فقالت : ما أظنني إلا راجعة ، إن رسول الله ﷺ قال لنا : أيُمكن تنبُّح عليها كلاب الحوَّاب . فقال لها الزبير : ترجعين ، عسى الله ﷻ أن يصلح بك بين الناس .

● قال الشيخ : وإسناده صحيح جداً .

- فقال النكرة : إسناده مرسل ، في الإسناد علة ، فقول قيس إن عائشة

مرسل ، قال ويدل على ذلك :

أن يكون قائله من لم يعرف بالرواية عن شيوخه وأن ثبت أنه يروى عنه بواسطة ، وألا يكون ممن أدركه بالسنن<sup>(١)</sup> ، وإلا ففيه إرسال خفي ، وهو كما هنا ، فقيس تابعي كبير يروى عن أبي بكر وعمر ، إلا أنه يروى عن عائشة بواسطة ، ثم ذكر أنه روى حديث الدار مرة عن عائشة مباشرة ، ومرة عن أبي سهلة عن عائشة ، وقال : وقد بحثت في المسانيد والسنن وغيرها فلم أجد له عنها غير هذين الحديثين : الحوَّاب - والدار .

(١) كيف يكون لم يدرك عائشة ، مع كونه أدرك أبها ، فهل يقول هذا عاقل !!!؟ .

سهل بن معاذ في غير رواية زبَّان عنه<sup>(١)</sup> ، وفساد قول من عارضه ، وكم يصدق على ذلك قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

والحديث قد صححه ابن خزيمة (٢٥٤٤) ، وابن حبان (٥٦١٩) ، والحاكم (٤٤٤/١) ، (١٠٠/٢) ، ووافقه الذهبي ، والألبان ، والأرنؤوط ، وخالفهم هذا النكرة ، فضعفه !!! .

وأما ما أورده من " مصنف ابن أبي شيبة " عن عطاء بن دينار قال : قال رسول الله ﷺ فذكره بنحوه بزيادة فيه ، وقال : سنده صحيح فخطأ بين ، إذ إن عطاء بن دينار لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ ، بل روايته عن صغار التابعين ، فالإسناد معطل ، فإن أنه يضعف القوي ، ويقوى الضعيف ، والله المستعان .

وللحديث شاهدان آخرجهما الشيخ - رحمه الله - عقب هذا برقم (٢٢) ، وقد اعترف هذا النكرة في آخر كلامه بصحته ، حيث قال : وبالجملة فالحديث صحيح المتن .

~~~~~

(١) وتناقض الشيخ الأرنؤوط في حكمه على سهل ، فاستعرض على الحافظ في " التقريب " ، وضعفه ، بينما أخذ بقوله ، وحسن حديثه في التعليق على المسند (١٥٦٣٩) .

ولم ينف أحد من أهل العلم سماعه من عائشة ، فتهجم مثل هذا النكرة على نفي سماعه منها من التعدي على السنة الذي ابتلينا به في هذا العصر ، والله المستعان .

وقد قال ابن المديني : لم يسمع من أي الدراء ولا من سلمان ، وروى عن بلال ، ولم يلقه ، وروى عن عقبة بن عامر ، ولا أدري سمع منه أم لا ؟ .

فرد ذلك العلائي بقوله : في هذا القول نظر ، فإن قيساً لم يكن مدلساً ، وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي ﷺ والصحابة بما مجتمعون ، فإذا روى عن أحد ، الظاهر سماعه منه . اهـ .

● قلت : وقد أخرج البخاري حديث قيس عن بلال في " صحيحه " رقم (٣٧٥٥) .

ومعلوم أن يحيى بن سعيد القطان من المشددين ، خاصة في مسألة التفرد ، فإنه يستكر الأفراد غالباً ^(١) ، وقد استكر على قيس تفردة بأحاديث منها حديث الجواب ، ولم يعله بالإرسال كما فعل النكرة ، ولو كان مرسلًا عنده لكان الإعلال بالإرسال أولى من مجرد التفرد ، وقد رد قوله الذهبي في " الميزان " بقوله : ثقة حجة ، كاد أن يكون صحابياً ، وثقه ابن معين والناس ، وقال علي ابن عبد الله عن يحيى بن سعيد : منكر الحديث ، ثم سمي له أحاديث استكرها ، فلم يصنع شيئاً ، بل هي ثابتة ، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى ^(٢) ، من ذلك حديث كلاب الجواب .

(١) وقد بينت ذلك في كتابي " القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن " .

(٢) ولتقدمه أيضاً فلو سلطنا هذا الذنب مع الصحابة لحكما بكاره ما تفردوا به ، والله المستعان .

● وأقول : أما قوله (لم أحد له عنها غير هذين الحديثين) فдал على قلة معرفته بهذا العلم ، فإن ابن أبي شيبة قال : في " مصنفه " (٧٠٨/٨) : حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل عن قيس قال : قالت عائشة لما حضرها الوفاة : ادفنوني مع أزواج النبي عليه السلام ، فإن كنت أحدثت بعد حدثاً .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين إلى قيس ، ورواه الحاكم (٦/٤) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

وروى الحاكم (١١٩/٣) ، ومن طريقه البيهقي في " الدلائل " (٤١١/٦-٤١٢) بإسناد صحيح عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت : وددت أني تكلمت عشرة مثل ولد الحارث بن هشام ، وأني لم أسر مسيرى الذي سرت .

وقد روى أبو عوانة (١٥٥/١) من طريق يوسف بن أسود عن بيان عن قيس عن عائشة قالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد كذب ، قال الله : لا تدركه الأبصار الآية .

ويوسف ذكره الذهبي في " المقتنى " (٦٨٣٠) ، ولم أقف على من وثقه ، فهذه بعض الروايات ، لقيس عن عائشة ، ومن استقصى فسوف يقف على غيرها إن شاء الله تعالى .

والعجيب من أمر هذا النكرة أن قيس بن أبي حازم قد سمع من أبي بكر وعمر ^(١) وغيرهما من كبار الصحابة ، فكيف يسمع من أبي بكر الذي مات بعد النبي ﷺ بستين وبضعة أشهر ولا يسمع من ابنته عائشة التي ماتت سنة (٥٧ هـ) ؟

(١) وقد ذكر ذلك النكرة .

فمن كبار ، ورد هذا التفسير لكلام ابن المديني ، فليبين لنا وجه قوله (كان عثمانياً) تعليلاً لنفي شهودها ، فإن أصر على المكابرة ، وعلى نسبة القول بنفي شهود قيس وقعة الجمل مطلقاً لابن المديني .

● **فأقول :** لئن كان الأمر على ما تقول فإن ابن المديني حينئذ يكون نافياً ، فإن جاء ما يثبت فهو مقدم ، لأن المثبت عنده زيادة علم ، وقد جاء الإثبات فيما رواه ابن أبي شيبه في " المصنف " (٢٤١/١٤) رقم (٣٨٧٦٦) : حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل بن أبي خالد قال أخبرنا قيس قال : رمى مروان بن الحكم يوم الجمل طلحة بسهم في ركبته ، قال : فجعل الدم يغدو ، يسيل ، قال : فإذا أمسكوه استمسك ، وإذا تركوه سال ، قال : فقال : دعوه ، قال : وجعلوا إذا أمسكوا فم الجرح انتفخت ركبته ، فقال : دعوه ، فإنما هو سهم أرسله الله ، قال : فمات . قال : **فدفناه على شاطئ الكلاء** ، فرأى بعض أهله أنه قال : ألا تريجونني من الماء ؟ فإن قد غرقت — ثلاث مرار يقولها ، قال : فنبشوه ، فإذا هو أخضر كالسلق ، فنزفوا عنه الماء ، ثم استخرجوه ، فإذا ما يلي الأرض من لحيته ووجهه قد أكلته الأرض ، فاشتروا له داراً من دور آل أبي بكر بعشرة آلاف ، فدفنوه فيها^(١) .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، بل من أصح الأسانيد ، وحكايته ما جرى لطلحة على التفصيل يدل على شهوده الوقعة معهم ، وقوله (**فدفناه**) صريح في ذلك ، وقد أورد ابن أبي شيبه حديث الحوَّاب عقبه بالإسناد نفسه مما يدل على أنه حديث واحد .

وقد أورد ابن أبي شيبه (٣٨٧٩٩) عن وكيع عن إسماعيل عن قيس به مختصراً .

(١) رواه ابن سعد في " الطبقات " (٢٢٣/٣ - ٢٢٤) .

ثم قال الذهبي : أجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه ، نسأل الله العافية وترك الهوى ، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين : كان قيس أوثق من الزهري^(١) .

- **ثم قال النكرة :** ثم وجدت ما يعضد الإرسال : فقد ذكر ابن المديني في " العلل " ص (٥٩) أسامى صحابة كثيرين ليس فيهم عائشة ممن سمع منهم قيس ، وسئل : هل شهد الجمل . قال : لا ، كان عثمانياً .

● **قلت :** لقد ذكر المزي روايته عن واحد وأربعين صحابياً ، وذكر ابن المديني سماعه من خمسة وعشرين صحابياً ، فهل يقال إنه لم يسمع من الباقيين ؟ إن من البين أن كلام ابن المديني ليس على سبيل الحصر ، ثم إنه نفى سماعه في الموضع نفسه من بلال وأبي الدرداء وسلمان ، وتردد في عقبة بن عامر^(٢) ، ولم يذكر في النفي عائشة ، فلماذا لم يستدل النكرة على سماعه منها لذلك ؟ إنه الهوى .

- **وأما قوله :** وسئل : هل شهد الجمل ؟ قال : لا ، كان عثمانياً .

● **قلت :** إن السائل لما سمع إثباته السماع من على ظنه من طائفته ، فسأله عن شهوده الجمل مع على ، فنفي ذلك عنه ابن المديني : أي أنه لم يشهد الجمل مع على لا مطلق شهودها ، يدل على ذلك تعليقه النفي بقوله : كان عثمانياً ، يعني كان مائلاً إلى الطائفة التي تطالب بدم عثمان ، وهم طلحة والزبير ومعهم عائشة رضي الله عنها ، وبهذا يظهر أن كلام ابن المديني في إثبات شهود قيس الجمل أولى من نفيه ، ولكن مع عائشة رضي الله عنها .

(١) وقد نقل الشيخ هذا الكلام فلم يستند منه النكرة شيئاً .

(٢) وقد سبق جواب العلائي عن ذلك بما فيه الكفاية .

● المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

حديث رقع [٤٧] - [الصحيحة [٢٥٤]]

أورد الشيخ من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً : من استعاذكم بالله ، فأعذوه ، ومن سألكم بالله ، فأعطوه ، ومن دعاكم ، فأجيبوه ، ومن استجار بالله ، فأجروه ، ومن أتى إليكم معروفاً ، فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه .

- قال النكرة : قد راجعت هذا الإسناد في مصنفات كثيرة فلم أره إلا

معتمداً^(١) ، ثم قال : قال أبو حاتم : إن الأعمش قليل السماع من مجاهد ، وعامة ما يروى عن مجاهد مدلس .

● قلت : قال الترمذى : قلت لحمد (يعنى البخارى) : يقولون : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث ؟

قال : ربيع ، ليس بشيء ، لقد عددت له أحاديث نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها : حدثنا مجاهد^(٢) .

وقد نقل هذا النكرة في ص (٤٧) ، فأخفاه هنا خيانة للأمانة كفظاؤه

التي لا تخصى .

وأبو حاتم ناف ، والبخارى مثبت بعد تتبع ، فقله مقدم بلا ريب .

(١) قال الشيخ مصطفى بن العدوى في تعليقه على هذا الحديث من " المتعجب " لعبد بن حميد : في إسناده الأعمش ، وقد يعين في كل الطرق التي وقفنا عليها ، فهل هذا صادر عن تشابه بينهما أم أن وراء ذلك شيئاً آخر ؟ .

(٢) " الجامع في ذكر الرجال " لأبي طالب الفاضل الذى بآخى " العلل الكبير " ص (٣٨٨)

رفع (٤٧) .

وقال الحاكم في " مستدركه " (٣٧٠/٣) : حدثنا علي بن حمشاذ العدل ثنا محمد بن غالب ثنا يحيى بن سليمان الجعفي ثنا وكيع عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة ابن عبيد الله يومئذ ، فوقع في ركبته ، فما زال يسبح إلى أن مات .

● قلت : رجال الإسناد كلهم ثقات أثبات غير يحيى بن سليمان الجعفي فقيه كلام لا ينزل به حديثه عن الحسن ، وقد أخرج له البخارى في " صحيحه " ، وقد سككت عنه الحاكم ، فنص الذهبي على تصحيحه . وهذا نص صريح في شهود قيس وقعة الجمل ، فمتى نستريح من عبث هؤلاء الصبيان بسنة رسول الله ﷺ ؟ ، هذا وإن الشيخ قد أورد له شاهداً من حديث ابن عباس ، ورجاله ثقات ، وإن حكم عليه أبو حاتم بالنعارة .

وله شاهد أخرجه عبد الرزاق (٢٠٧٥٣) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه فذكره ، وهو مرسل صحيح الإسناد .

فلو سلمنا للنكرة ما ادعاه من الإرسال لكان الحديث ثابتاً بمجموع المرسلين الصحيحين فضلاً عن حديث ابن عباس ، والله المستعان .

وقد ذكر الشيخ خمسة من الأئمة صححوا الحديث ، وهم ابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، وابن كثير ، وابن حجر ، فلم يبال النكرة بهذا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

~~~~~





● قلت : وأين يقع كلام من تكلم فيه إلى جنب من وثقه ، فقد وثقه كما سبق يحيى بن معين ، وأبو خيثمة ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، والبرار ، وقال ابن عدى : لم أر له حديثاً منكراً ، وأرجو أنه لا بأس به ، وابن حبان ، وإن قال في موضع ربما أخطأ ، ولم يذكره في موضع آخر .

ومن أفاعيل هذا النكرة ما نقله عن العقيلي حيث ترك قوله : قال البخاري : ضعفه عبد الصمد ، ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء ، وهذا توثيق منه ، فحذفه خيانة كغيرها مما سبق .

وجملة القول أن شداد بن سعيد ثقة ، ولذا قال الذهبي في الكاشف : وثقه أحمد وغيره ، وضعفه من لا يعلم ، وإن كان أقل شيئاً ما من بشير بن عتبة ، ففى مثل هذا المقام حمل الحديث على أنه محفوظ موقوفاً ، ومرفوعاً هو الأولى خاصة أنه روى مرفوعاً من وجه آخر ، وهو الذي ساقه الشيخ - رحمه الله - من سنن سعيد بن منصور (٢١٦٨) ، وهو مرسل جيد .

والحديث الأول رواه الطبراني ج (٢٠) رقم (٤٨٧) ، والرويان (١٢٨٣) كلاهما من طريق نصر بن علي الجهضمي عن أبيه عن شداد عن أبي العلاء .

ورواه البيهقي في " الشعب " (٥٤٥٥) من طريق سعيد بن سليمان الشيطي عن شداد عن الجريري عن أبي العلاء عن معقل به ، وزيادة الجريري لا تثبت ، فإن الشيطي ضعيف ، وقد خالفه على بن نصر ، وهو ثقة ، وتابعه النضر بن شميل ، وهو ثقة ثبت ، عند الطبراني ج ٢٠ رقم (٤٨٦) ، وقد صرح شداد بسماحه من أبي العلاء في روايته ، فالحديث صحيح ، لا غبار عليه .

~~~~~

- فقال النكرة : معل بالوقف ، قد خولف شداد في رفعه ، خالفه بشير بن عتبة قال حدثني يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وهو أبو العلاء عن معقل بن يسار قوله .

أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٤١٩/٣) بسند صحيح عن بشير ، وبشير ثقة ، احتج به الشيخان ، ووثقه أحمد وابن معين ، والفلاس ومسلم ابن إبراهيم ، وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ولم يخرج أحد .

أما شداد فإنه ضعيف ، حديثه يصلح للتقوية ، لا للاحتجاج ، فقد ذكره العقيلي ، وقال : له غير حديث لا يتابع عليه ، ونقل قول البخاري : قال عبد الصمد : في حفظه شيء . انتهى كلامه .

● قلت : أما بشير فهو ثقة ، وأما تضعيفه لشداد فمن جهله بهذا العلم وحرارة غير محمود ، فإن الكلام الذي ذكر فيه غير مؤثر ، فقول الدارقطني : يعتبر به ، وكذا قول أبي أحمد الحاكم ليس بالقوى عندهم من الجرح غير المفسر وكذا قول البخاري في " تاريخه الكبير " (٢٢٧/٤) : ضعفه عبد الصمد وإن كان الذي يظهر لي أن هذا التضعيف للحديث الذي أورده ، وليس لشداد ، وعلى أي حال فقد علم أئمة هذا الشأن بكلام من تكلم فيه ، وردوه ، ففى سوالات ابن الجليلد ليحيى بن معين ص (١٣٩) : قلت ليحيى : فأبو طلحة شداد بن سعيد الراسي ؟ قال : شيخ بصرى . قلت : كيف حديثه ؟ قال : ثقة ، ليس به بأس ، سألت يحيى بن معين عن شداد بن سعيد الراسي ، ويكنى أبا طلحة ؟ فقال : ثقة . قلت ليحيى : إن ابن عرعر يزعم أنه ضعيف ، فغضب ، وقال : ثقة ، وتكلم يحيى بكلام ، وأبو خيثمة يسمع ، فقال أبو خيثمة : شداد ابن سعيد ثقة . اهـ .

(٥١٥/٣)، وله شاهد بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن شبل، وقد قابل كل هذا النكرة بقوله: منكر مرفوعاً، وصح من قول عمر بن الخطاب. وقد صحح الإسناد عن عمر مع أنه أقر بانقطاع إسناده، وذكر له طريقاً فيه أبو فراس، وقال عنه: تابعي مجهول، ولعل الحسن تلقاه عنه، فلا ينشرح القلب لتقوية الإسنادين ببعضهما، لكن قد يمشى إسناد الجريبي لتابعية أبي فراس، وهو يروى أثرًا لا يحل ولا يحرم.

● وأقول: كيف يمشيه وقد حكم على راويه بالجهالة؟

أهكذا تفسير غير العبث بهذا العلم الشريف!!!.

~~~~~

## ● المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة:

### حديث [٥٠] - [الصحيحة [٢٦٠]]

أقروا القرآن، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به، ولا تجفوا عنه، ولا تغلوا فيه.

- قال النكرة: هذا الحديث يرويه يحيى، واختلف عليه: فرواه حماد ابن يحيى الأبيح عنه عن أبي سلمة عن أبيه. ورواه الضحاك بن نيراس الأزدي عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ورواه معمر عن يحيى عن زيد بن سلام عن جده ممطور قال كتب معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل.

ورواه همام وأبان عن يحيى عن زيد عن جده عن أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل.

## ● المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة:

### حديث رقم [٤٩] - [الصحيحة [٢٥٧]]:

من قرأ القرآن فليسال الله به، فإنه سيجيء أقوام يقرؤون القرآن يسألون به الناس.

لقد ذكر الشيخ - رحمه الله - هذا الحديث من طريق الحسن عن عمران ابن حصين، وضعفه، ثم قال: إنما حسن الترمذي هذا الحديث مع ضعف إسناده لما له من الشواهد الكثيرة، ثم قال: أما شواهد الحديث فهي عن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة، وهالك بعضها، ثم ساق شواهد منها ما رواه أبو داود (٨٣٠)، وأحمد (٣٩٧/٣) عن خالد الطحان عن حميد الأعرج عن محمد ابن المنكر عن جابر، وحميد وهو ابن قيس الأعرج ثقة روى له الجماعة، وتابعه أسامة بن زيد اللثي عند أحمد (٣٥٧/٣)، ورواه عبد الرزاق (٦٠٣٤) عن ابن عينة، وابن أبي شيبة (١٦٤/٧)، والبيهقي في "الشعب" (٢٦٤١) عن الثوري كلاهما عن محمد بن المنكر مرسلًا.

ويحمل هذا على أنه محفوظ على الوجهين، وعلى أي حال فله شواهد أخرى من حديث سهل بن سعد، وأبي سعيد الخدري، ولم يتعرض هذا النكرة لهذه الطرق التي أوردتها الشيخ، فأى استخفاف في الحكم على حديث رسول الله ﷺ أعظم من ذلك!؟.

والحديث حسنه الترمذي، وابن حبان وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والحافظ في "الفتح" (١٠٠/٩)، والإمام الألباني - رحمه الله -، والشيخ شعيب الأرنؤوط في "التعليق على المسند" (١٥٢٧٣)، وشيخنا مقبل بن هادي - رحمه الله - في "الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين" .

فكيف إذا تابعهم علي بن المبارك كما عند الطحاوي في " شرح معاني

الآثار " (١٨/٣) ؟

وقد قال يحيى بن معين : قال بعض البصريين : عرض علي بن المبارك على يحيى بن أبي كثير عرضاً ، وهو ثقة ، وليس أحد في يحيى مثل هشام الدستوائي والأوزاعي ، وهو بعدهما .

وأما من تكلم في روايته عنه ، فإنما تكلم عنه في رواية الكوفيين عنه .

● قلت : والراوي عنه هنا أبو عامر العقدي ، وهو بصري .

فلا يحكم على رواية هؤلاء الأربعة بثقات بالخطأ إلا جاهل أو صاحب هوى ، وقد صرح يحيى بالسماع من زيد عند أبي يعلى في " مسنده " (١٥١٨) ، وفي " المفاريد " (٣٠) ، والطحاوي .

فكيف إذا تويع يحيى بن أبي كثير على ذكر ( زيد عن جده ) ؟

فقد رواه ابن أبي عاصم في " الأحاد والماثور " (٢١١٦) : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم نا محمد بن شعيب بن شابور أخبرني معاوية ابن سلام عن أخيه زيد أنه أخبره عن جده أبي سلام عن أبي راشد قال كنا مع معاوية عليه السلام في منزل يقال له : مسكن ، فلما أذن المؤذن بالأذان الأول أرسل معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل رضى الله عنهما ، فقال : أما إنك من قدماء أصحاب رسول الله ﷺ وفقهائهم ، فإذا صليت ودخلت فسطاطي ، فقم في الناس وحديثهم مما سمعت من رسول الله ﷺ ، فقام عبد الرحمن عليه السلام ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

ورواه هشام الدستوائي عنه عن أبي راشد عن ابن شبل ، فلم يذكر زيد ابن سلام عن جده ، وتابعه عليه أيوب فلم يذكرهما أيضاً .

وقول هشام ومن تابعه هو الصواب . انتهى كلامه .

● قلت : وهذا يعني أن الإسناد منقطع عنده ؛ لأن يحيى إذا لم يسمع من أبي سلام فمن باب أولى ألا يسمع من شيخه أبي راشد الحراني .

فأما حكمه على رواية هشام وأبان بالخطأ فبسبب جهله بهذا العلم الشريف ، فإن أحمد قال : هشام ثبت في كل المشايخ ، وقال ابن عدى : هشام أشهر ، وأصدق من أن يذكر له حديث ، وأحاديثه مستقيمة عن قيادة ، وهو متقدم في يحيى بن أبي كثير .

وقال أحمد أيضاً عن أبان وهو ابن يزيد العطار : ثبت في كل المشايخ .

وقال أبو حاتم : هو أحب إلى من هشام في يحيى بن أبي كثير ، وقال أيضاً هو أحب إلى من شيبان ، فكيف يتعمل هذا النكرة بالحكم على هذين الثقتين بالخطأ ، بل الأولى حمل الحديث على الوجهين في مثل هذا المقام .

فكيف إذا تابعهما معمر على ذكر ( زيد بن سلام عن جده ) وهي متابعة معترة ، وإن لم يذكر أبا راشد ، وروايته عند عبد الرزاق (١٩٤٤) ، ومن طريقه عبد بن حميد (٣١٤) ، وأحمد (٤٤٤/٣) .

(١) وقد ضعف إسناده الشيخ مصطفى بن العدوى في تعليقه على " المنتخب " معللاً ذلك بعممة يحيى بن أبي كثير ، وحكم على الإسناد بالانقطاع بمجرد ذلك ، ولم يقف على تصريح يحيى بالسماع كما يبه شيخنا الألباني - رحمه الله - مع أنه عزاه الحديث إليه ، فما معنى ذلك ؟ وقد ذكر نفى ابن معين لسماع يحيى من زيد بن سلام . ولم يذكر إثبات أبي حاتم له ، فلماذا ؟

## ❑ تضعيف أحاديث بالشبه الواهية



### ● المثال الأول:

#### حديث [٧٧] - الصحيحة [٣٤٩]

قال الشيخ - رحمه الله - : أخرج أحمد (٢٦٧/٥) : ثنا أبو اليمان ثنا إسماعيل بن عياش عن يزيد بن أبي مالك عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه قال :

ما من رجل يلى أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله ﷻ مغلولاً يوم القيامة ، يده إلى عنقه ، فكهُ برؤهُ ، أو أوبقه إثمهُ ، أولها ملامة ، وأوسطها ندامة ، وآخرها خزى يوم القيامة .

● قال الشيخ - رحمه الله - : هذا إسناد شامى جيد .

- فقال النكرة : ضعيف بهذا السياق ، ثم قال : فى ثبوته عن أبي أمامة بهذا الإسناد نظر كبير ، فقد رواه الطبراني فى " مسند الشاميين " (١٥٨٠) : حدثنا أبو زرعة ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع ثنا إسماعيل بن عياش حدثني يزيد ابن أبيهم الحمصى عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة به .

قال : والإسناد على الوجهين ضعيف .

لقمان بن عامر : تابعى مستور ، ويزيد بن أبيهم مجهول ، أما يزيد ابن أبي مالك ففقيه مقال يسير يقبل حديثه فى مرتبة الحسن كما قال الألبانى ، وقد ذكره بالإرسال والتدليس .

وهذا إسناد صحيح بعيد عن الخلاف السابق ، فليعد هؤلاء الذين نشروا لهذا النكرة هذه الطعون فى السنن لسؤال الله لهم عن ذلك جواباً !

وقد صحح الحديث البزار حين أورد طريق حماد بن يحيى ، ثم قال : أخطأ فيه حماد بن يحيى ، لأنه لين الحديث ، والحديث الصحيح الذى رواه يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي راشد الخمراني عن عبد الرحمن بن شبل .

وأما قول الدارقطني فى " العلل " (١٧٦٠) : يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه ، فرواه الضحاك بن نبراس البصري ، وهو ضعيف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وروهم فيه .

والصحيح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، فذلك الذى صححه فى مقابل من جعل الحديث عن أبي هريرة ، ولم يفصل فى الخلاف على يحيى بن أبي كثير ، وإنما الذى فصل هو أبو حاتم كما حكاه ابنه فى " العلل " (١٦٧٤) - حيث قال : سألت أبي عن حديث رواه وهيب عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال : اقرووا القرآن ؟ قال أبي : رواه بعضهم فقال : عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد الخمراني عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، كلاهما صحيح ، غير أن أيوب ترك من الإسناد رجلين .

فلما رأى النكرة كلام أبي حاتم بهذا الوضوح والتفصيل لم يذكره ، وإنما ذكر الموضوع فقط لأجل ذكر طريق أيوب ، وهذه خيانة واضحة ، والله المستعان .

وقد قوى الحديث مع سبق ذكرهم الحفاظ فى " الفتح " (١٠١/٩) ، ومن المعاصرين الشيخ شعيب الأرنؤوط فى " المسند " (١٥٥٢٩) ، والأستاذ حسين سليم أسد فى التعليق على " مسند أبي يعلى " .

سبق ، ولم يصف أحد يزيد بن أبي مالك بالتدليس غير أبي مسهر في هذا الحديث بعينه مع كثرة الذين أثنوا عليه من الأئمة ، وهذا يدل على ندرة وقوع ذلك منه بما لا يؤثر على روايته ، ولم يصفه بالتدليس الذهبي في " الكاشف " ، ولا ابن حجر في " التقريب " .

ثم قال النكرة : اختلاف آخر : فقد رواه الطبراني في " المسند " ( ١٦١٧ ) : حدثنا الحسن بن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان ابن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل عن يزيد بن أبي مالك عن سليم بن عامر عن أبي أمامة به .

ثم قال : وهذا اضطراب في الإسناد .

قلت : ورواه الطبراني أيضا في " الكبير " ( ٧٧٢٠ ) : حدثنا الحسن ابن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان بن عبد الرحمن ( ح ) وحدثنا أحمد ابن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي حدثنا حيوة بن شريح قال ثنا إسماعيل ابن عياش فذكره .

قلت : ليس هذا اضطراباً كما زعم النكرة ، فإن الطرق غير متكافئة ، وخلاصة القول في إسماعيل بن عياش ما قال الفسوى : تكلم قوم في إسماعيل ، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بجديد الشام ، وأكثر ما قالوا : يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، وقال دحيم ( وهو بلدي ، وأعرف به ) : إسماعيل في الشاميين غاية ، وخلط عن المدنيين .

قلت : وهذا إسناد شامئ .

قال أبو مسهر : يدلس ، لذلك ذكره ابن حجر في " طبقات المدلسين " في المرتبة الثالثة المختلف في الاحتجاج بعينتها .

وذكره الحافظ العلائي في " جامع التحصيل " بذلك ، والذهبي في " الميزان " قال : وهو صاحب تدليس ، وإرسال عمن لم يتدرك . اهـ .

قلت : وفي هذا من التعدي على السنة بالظن في روايتها ما يتحمل جرمه من نشر لهذا النكرة .

فإن لقمان بن عامر روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولذا قال الذهبي في " الميزان " : صدوق ، وكذا قال الحافظ في " التقريب " ، وأما قوله في يزيد بن أبيهم بجهول ، فلا أدري للتفريق بينه وبين لقمان وجهاً في الحكم كما فعل هذا النكرة إلا أن يكون العبث ، والله المستعان .

والحق أن يزيد بن أبيهم حسن الحديث كما ذكر الإمام الألباني - رحمه الله - في " الصحيحة " رقم ( ٤٥٦ ) .

وأما طعنه في يزيد بن أبي مالك بقوله : قال أبو مسهر : يدلس ، فهذا كذب على أبي مسهر فما قال ذلك ، فإن كلام أبي مسهر نقله عنه العلائي في " جامع التحصيل " ص ( ٣٠٢ ) : قال العلائي : روى حديث الإسراء عن أنس ، وجاء فيه عنه حدثني بعض أصحاب أنس عن أنس ، وقال أبو مسهر : هذا هو الصواب ، والأول مُدْلَس .

فكلام أبي مسهر واضح أنه وصفه بكونه وقع التدليس في هذا الحديث بعينه ، ولم يقل ( يدلس ) التي تفيد الاستمرار والكثرة ، فحذف هذا النكرة لكلام أبي مسهر الذي يوضح الأمر مع هذا التصرف يعتبر خيانة كغيرها مما

سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة ، قال الإمام أحمد : قلت ليجي : كلاهما عن النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، فذكره .

وهذا يدل على أن ابن عجلان حفظه لفصله بين روايته عن أبيه وسعيد ، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة وغيره ، وفيما ذكر كفاية .

وأما الجزء الثاني منه فله شاهد ، رواه الزار (١٥٩٧) ، وابن أبي عاصم في " الأحاد والمثاني " (١٢٨٥) ، والطبراني في " الكبير " ج ١٨ رقم (١٣٢) ، وفي " الشاميين " (١١٩٥) ، وفي " الأوسط " (٦٧٤٧) من طريق صدقة ابن خالد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن يزيد بن الأصم عن عوف ابن مالك أن رسول الله ﷺ قال : إن شتم أنباتكم عن الإمارة ، وما هي ؟ أولها ملامة ، وثانيها عذاب يوم القيامة إلا من عدل .

وإسناده صحيح .

ورواه ابن أبي عاصم في " الأحاد والمثاني " (١٢٨٤) : حدثنا أبو موسى نا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك به ، وصححه الحفاظ ابن حجر في " الفتح " (١٢٥/١٣) ، وقد أورده شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - في " الجامع الصحيح " (٥٦٠-٥٥٩/٤) وقال : حديث حسن على شرط مسلم .

ورواه الطبراني في " الشاميين " (٢٠٠٦) : حدثنا أحمد بن أبي يحيى الحضرمي ثنا محمد بن أيوب بن عافية ثنا جدي عافية ثنا معاوية بن صالح عن أرطاة بن المنذر عن بسر عن يزيد عن عوف .

وأحمد بن أبي يحيى لينه ابن يونس ، ومحمد بن أيوب لم أقف له على ترجمة ، فالصواب الإسناد الذي قبله .

وأما الكلام على طريقه فإن شيخ الطبراني الأول ، وهو الحسن بن علي ابن خلف الدمشقي ، ذكره ابن عساكر في " تاريخه " ، وذكر أن الطبراني روى عنه وذكرهما ، وكذا ترجم له الذهبي في " تاريخ الإسلام " ، ولم يذكر فيه جرّحاً ولا تعديلاً كما ذكر ذلك شيخنا الفضال مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - في تراجم رجال الدارقطني ، ومثل هذا الراوى يصفه النكرة بالجهالة ، وشيخ الطبراني الثاني أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر ، وقال ابن حبان في ترجمة أبيه في الثقات : ثقة في نفسه ، يتقى حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد فإيهما كانا يدخلان عليه كل شيء .

ومثل هذا الطريق لا يعارض الطريقين الأولين ، ويتقى النظر فيهما ، ولا شك في ترجيح الإمام أحمد على مخالفه وهو أبو رزعة الدمشقي ، وعند الترجيح لا يتجه وصف الحديث بالاضطراب ، على أنه قد سبق أن يزيد بن أبي مالك ، وابن أبيهم صالحان للحجبة ، فالحديث حسن على كل حال ، والحديث له شواهد صحيحة تدل على أن إسماعيل بن عياش قد حفظه .

فالجزء الأول منه رواه الدارمي (٢٥١٥) ، واليزار (١٦٣٩) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وإسناده صحيح ، وصححه شيخنا مقبل - رحمه الله - في " الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين " (٥٥٩/٤) .

ورواه أحمد في " مسنده " (٤٣١/٢) وغيره عن يحيى القطان عن محمد ابن عجلان قال حدثني سعيد المقرئ عن أبي هريرة ، قال (يعني ابن عجلان) :

## ● المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقم [٤٨] - في الصحيحة [٤٨]

إن الله ﷻ خلق آدم ، ثم أخذ الخلق من طهره ، وقال : هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي ، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي ، فقال قائل : يا رسول الله ، فعلى ماذا نعمل ؟ قال : على مواقع القدر .

الحديث : رواه أحمد (١٨٦/٤) من طريق الليث بن سعد ، وابن قانع (١٥٩/٢) رقم (٦٣٥) ، وابن حبان كما في " الإحسان " (٣٣٨) ، والحاكم (٣١/١) كلهم من طريق عبد الله بن وهب .

ورواه ابن سعد (٤١٧/٧) ، والفريري في " القدر " (٢٥) كلاهما من طريق معن بن عيسى .

ورواه ابن سعد (٣٠/١) من طريق حماد بن خالد الحياط ( ابن وهب ، والليث ، ومعن ، وحماد ) أربعتهم عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد قال حدثني عبد الرحمن بن قتادة السلمي وكان من أصحاب النبي ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ فذكره .

وخالفهم عبد الله بن صالح كاتب الليث ، فرواه من طريقه الفريري في " القدر " (٢٤) ، والطبراني في " الكبير " ج (٢٢) رقم (٤٣٤) ، وفي " الشاميين " (٢٠٤٦) والطبراني في " تفسيره " (٨١/٩) عن معاوية عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة عن هشام بن حكيم أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أنتبذ الأفعال أم قد قضى القضاء ؟ فقال رسول الله ﷺ ، فذكره .

## ● المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقم [١٠] - الصحيحة [١٠٦]

يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم من ، وأعوذ بالله أن تدركون من : لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ، ولم ينقصوا المكيال والميزان ، إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا ، ولم ينقصوا عهد الله وعهده رسوله إلا سلب الله عليهم عدوا من غيرهم ، فأخذ بعض ما في أيديهم ، وما لم تحكم أنتمهم بكتاب الله - ويتخيروا مما أنزل الله - إلا جعل الله بأسهم بينهم .

الحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه ، وإسناده ضعيف ، وقد بين ذلك الشيخ - رحمه الله - ، ثم أورده من عند الحاكم والطبراني ، وحسن إسناده ، وسياقه مطابق لحديث ابن ماجه بهذا الطول إلا أنه ليس فيه ( ويتخيروا مما أنزل الله ) ، فقال : لا يصح بهذا التمام ، فهل رأيت أحى القارئ مثل هذا ؟

إن هذه الجملة لا تضعيف شيئاً في الحكم ، ولكنها مفسرة ، والرواية يختلفون في سياق الأحاديث بأكثر من هذا ، فهل يصلح هذا مسوغاً للنشكيز في صحة الحديث ؟ ولكنه الاعتداء على السنة ، والله المستعان .

~~~~~

سيعتهم عن بقية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن راشد عن عبد الرحمن ابن قتادة عن هشام بن حكيم أن رجلاً ، فذكره .

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في " المطالب العالية " (٣٢٥٣) ، ومن طريقه البيهقي في " الأسماء والصفات " (٧١١) ، والبراز كما في " كشف الأستار " (٢١٤٠) ، والطبري في " تفسيره " (٨٠/٩) من طريق أحمد بن الفرج الحمصي ، والطبراني في " الكبير " ج (٢٢) رقم (٤٣٥) من طريق محمد بن المبارك الصوري ، (إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن الفرج ، ومحمد بن المبارك) ثلاثتهم عن بقية عن الزبيدي عن راشد عن عبد الرحمن ابن قتادة عن أبيه عن هشام بن حكيم أن رجلاً فذكره .

وقد رواه الطبري (٨١/٩) عن محمد بن عوف عن حيوة وزيريد عن بقية فقال فيه (عن عبد الرحمن عن أبيه) ، فبين بما سبق اضطراب رواية بقية^(١) ، وهذا يدل على عدم حفظه لإسناد الحديث ، وقد خالف من هو أوثق منه ، وهو معاوية بن صالح ، مع أن معاوية لم يختلف عليه اختلافاً يؤثر ، فكيف ترد أو تعل رواية معاوية بن صالح لرواية بقية ؟ إن هذا لقول غير مقبول .

وأما طريق عبد الله بن سالم فلا ثبت عنه بوجه ، وقد اعترف بذلك النكرة ، فلم يبق إلا طريق بقية ، ومعاوية بن صالح ، وقد سبق ما فيهما .

(١) هذا مع أن رواية من رواه عنه بدون ذكر أبيه أرحح من رواية من أئتمسها ، إلا أن الحسن يقتضي أن حمل الهم على بقية أولى من حمله على الثقات الذين روه عنه لما فيه من مقال مع مخالفته لمعاوية بن صالح الذي هو أوثق منه ، ولم يختلف عليه كما اختلف على بقية ، والله أعلم .

ورواه الفريابي في القدر (٢٦) ، والطبراني في " الشاميين " (٢٠٤٥) ، ومن طريقه أبو نعيم في " المعرفة " (٤٦٦٦) عن عبد الله بن صالح أيضاً عن معاوية عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة قال سمعت النبي ﷺ .

فظهر بما سبق أن الرواة الأربعة الثقات اتفقوا في روايتهم بإثبات صحة عبد الرحمن بن قتادة وسماعه الحديث من النبي ﷺ ، ووافقهم على ذلك عبد الله ابن صالح مرة ، وخالفهم أخرى على ما فيه من ضعف ، فلا يشك من له أدنى معرفة بالحديث في خطأ عبد الله بن صالح في روايته المخالفة لرواية الجماعة ، وظهر بذلك سلامة طريق معاوية بن صالح من أي اضطراب .

وقد ذكر النكرة رواية الجماعة عن معاوية ، وذكر الرواة عنه ، ثم قال : ورواه معاوية مرة أخرى ، فقال : عن راشد عن عبد الرحمن عن هشام ابن حكيم قال : إن رجلاً . ولم يذكر من رواه عن معاوية ، وهو عبد الله بن صالح فهل أخفى ذكره لما فيه من المقال ، أم جهلا منه ؟

ورواه النسوي (٣٥٦/٢) من طريق حيوة بن شريح وابن المصفي ، وابن أبي عاصم في " السنة " (١٦٨) ، وفي " الأحاد والمثاني " (٥٩٩) من طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ، وعمرو بن عثمان ، وابن المصفي ، والفريابي في " القدر " (٢٢) ، ومن طريقه الآجري في " الشريعة " (٣٦٨) كلهم من طريق عمرو بن عثمان ، والفريابي في " القدر " (٢٣) من طريق أبي أنس مالك بن سليمان ، والطبراني في " الشاميين " (١٨٥٥) من طريق إسحاق ابن راهويه ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (٧١٢) من طريق هشام ابن خالد ، (حيوة بن شريح ، وابن المصفي ، وعبد الوهاب بن نجدة ، وعمرو ابن عثمان ، ومالك بن سليمان ، وإسحاق بن راهويه ، وهشام بن خالد) سبعتهم

● المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث [١١٣] ، [١٤] رقع [١١٣] ، [١١٤] من الصحيحة

من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير بعد ما يصلي الغداة عشر مرات كتب الله ﷻ له عشر حسنات ، ومحام عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكان له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل ، فإن قالها حين يمسي كان له مثل ذلك ، ولكن له حجاباً من الشيطان حتى يصبح .

متنهما متقارب ، والأول أعلى بالإرسال ، ولكن سلطنا بإرساله ، فالذي بعده يشهد له ، وهو إسناده صحيح أخرجه أحمد وغيره من طريق إسماعيل ابن عياش عن صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان عن أبي رهم عن أبي أيوب بنحوه .

وأما محاولة النكرة الطعن في صحته بدعوى تدليس إسماعيل بنقله عن الحفاظ في المدلسين قوله : أشار ابن معين ، ثم ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس فنهى دليل آخر من الأدلة الكثيرة على قصده الهدم ، فإنني لم أجد أحداً وصف إسماعيل بالتدليس غير هذا النقل عن الحفاظ ، مع أنني لم أجد ترجمة لإسماعيل في الثقات ، فضلاً عن أن يكون فيها وصفه بالتدليس ، بل إن الذي في المجروحين يرد هذا النقل ، فإنه نقل عن ابن معين قوله : إذا حدث عن الشاميين عن صفوان وجريير فحديثه صحيح ، وروايته هنا عن صفوان كما ترى فهي صحيحة عند ابن معين وابن حبان ، ثم إن هذا الطريق لم يختلف فيه ، بل إن لها متابعة عند الطبراني (٣٨٨٤) من طريق ابن لبيعة عن الحارث بن يزيد عن ربيعة بن مطير عن أبي رهم به .

وأما نفى البخارى ومن تبعه لصحة عبد الرحمن بن قتادة فقد خالفهم غيرهم من أهل هذا الشأن كابن سعد حيث قال : عبد الرحمن بن قتادة السلمي صحب النبي ﷺ ، وروى عنه ، ونزل الشام ، وابن سعد حجة في هذا الباب ، وكذلك أثبت له الصحة ابن قانع ، وابن حبان في رواية عنه ^(١) ، والحاكم ، وأبو نعيم ، واليعقوبى ، وابن شاهين ، وابن منده ، وابن الأثير ، وابن حجر ، والحجة معهم ، فلا شك في تقديم قولهم ، فالحديث صحيح من طريق معاوية ابن صالح ، ومع ذلك فالحديث له شواهد صحيحة أخرجهما الشيخ معه ، فكان ماذا ؟ .

هذا ، ولتعلم أنني حين قدمت قول المذكورين على قول الإمام البخارى فإن ذلك لا يتناق مع معرفتي وإقرارى بمنزلة البخارى - رحمه الله - ، ولكنه من باب تقديم القول الذى عليه الحجة ، كما فعل البخارى نفسه في الحديث الثانى حيث قدم الإسناد الذى فيه تصريح عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود بالسماع من أبيه على نفى شعبة سماعه منه مع معرفته بخالصة شعبة وإمامته في هذا الشأن ومع كون شعبة من رواة ذلك الإسناد .

وأما هذا الرائع الذى قدمته مكتبة السنة للناس فإنه قد خطأ البخارى وأبا حاتم وابن عدى وابن صاعد وابن حجر بالجهل المحض كما سيأتى بيانه في الحديث رقم (٣٧) ، والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) وقد حكى ابن أبي حاتم سماعه من النبي ﷺ ، ولم ينكره .

فجعل النكرة هذه المتابعة علة للإسناد السابق ، مع أن كل من عنده أدنى فهم يعلم أنها إن لم تنفعه فلن تضره .

وحديث أبي أيوب روى من طريق عمرو بن ميمون ، وفيه اختلاف كثير ، ومع ذلك أخرجه البخاري (٦٤٠٤) ، ومسلم (٣٦٩٣) .

وقد حكى الدارقطني في " عله " (١٠٣/٦ - ١٠٦) رقم (١٠٠٨) الخلاف ، ولم يذكر طريق إسماعيل ، فهي لا خلاف عليها ، وقد صححها الشيخ الألباني - رحمه الله - كما سبق ، وحسن إسنادها الشيخ شعيب الأرنؤوط في التعليق على المسند (٢٣٥٦٨) .

- وقال النكرة وحده : منكر جداً .

بسم الله الرحمن الرحيم

●المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث بشبه واهية :

حديث [٣١] - [الصحيحة [٢٠٠]]

لُحِيَ عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة .

من طرق عن هلال بن يساف عن وهب بن الأجدع عن علي بن عبيد الله ، وقد نقل الشيخ توثيق ابن حزم - رحمه الله - لوهب بن الأجدع .

- فقال النكرة : أما توثيق ابن حزم فليس بمحل قبول عند المحققين ، وذلك لشهرته بمخالفة أهل النقد في أقواله في الجرح والتعديل ، والكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .

ونقل عن الشيخ - رحمه الله - ما نقله عن ابن عبد الهادي حيث قال : وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه وعلى أحوال الرواة ..

ونقل تعقيب الشيخ بقوله : ينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد الثبوت من صحته وعدم شدوده ، شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي يتفرد به ، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه .

- فقال النكرة : ومع ذلك فقد استكان الشيخ لرأى ابن حزم في هذا الراوى وفى المذهب ، فصصح حديثه ، وقال بسنية الصلاة بعد العصر .

● قلت : لا أدب ولا فضيلة ، فلا تأدب مع الشيخ في الخطاب ، ولا فهم كلامه ، فليس معنى كلام ابن عبد الهادي رد توثيق ابن حزم ولا هو معنى كلام الشيخ - رحمه الله - ، بل إننى لا أعرف أحداً من أهل العلم يرد توثيق ابن حزم - رحمه الله - ، فإنه معروف بالشداد ، وقد وافقه على توثيقه المعلى وابن حبان ، ولذا قال الحافظ في " التقريب " : ثقة .

ومن عدم فهم هذا النكرة لكلام أهل العلم ما زعمه من تضعيف ابن حزيمة للحديث بقوله : حديث غريب ، سمعت محمد بن يحيى الذهلى يقول : وهب بن الأجدع قد ارتفع عنه اسم الجهالة ، وقد روى عنه الشعبي أيضاً ، وهذا تقوية للحديث ، وليس تضعيفاً له بدليل نقله عن الذهلى القول برفع الجهالة عن وهب ، والغربة معناها التفرد ، وقد أورد الحديث مستدلاً به حيث قال : الدليل على أن النبى ﷺ إنما لُحِيَ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس إذا كانت الشمس غير مرتفعة ، فدانت للغروب ، وقد صحح الحديث أيضاً ابن حزم كما سبق ، وابن الجارود فى المنقى ، وابن حبان ، والحافظ العراقى ، وابن حجر .

فهل يلتفت بعد ذلك لكلام هذا النكرة أو أشباهه ؟ .

بسم الله الرحمن الرحيم

« الضعفاء » : وثقه أبو داود ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال أحمد : صالح الحديث ، وهذا هو الذي اعتمده في « الميزان » ، فقال : وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثاً ، وهو كما قال أحمد : صالح الحديث .

● فقال الشيخ :

فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، فقد قال ابن

عدى : وهو عندى لا بأس به ، ولم أر له حديثاً منكراً جلياً .

وأما الحافظ فقال في « التقريب » : صدوق ، كثير الخطأ ، وهذا ميل منه

إلى تضعيفه ، والله أعلم .

● قلت :

أقبعد هذا البيان يعارض كلام الشيخ بكلام يحمل سبق منه قبل ذلك ؟

ولقد قال ابن عدى عن صالح روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه ، وهو عندى لا بأس به ، وثقه البزار ، ومحمد بن وضاح ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو داود السجستاني ، وقال الإمام أحمد : صالح الحديث ، وقال العجلي : جائر الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو أحمد والدارقطني : ليس بالقوى ، وهذا جرح غير مفسر ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه ، فحاور القطرة ، ولكن هذا النكرة لا يدري ما يقول ، والله المستعان .

~~~~~

## ● المثال السادس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقع [٣٣] - فى الصحيحة [٢١٦]

أورده الشيخ من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت عجزوز إلى النبي ﷺ وهو عندى ، فقال لها رسول الله ﷺ : من أنت ؟ قالت : أنا جثامة المزنية ، فقال : بل أنت حسانة المزنية ، كيف أنتم ؟ كيف حالكم ؟ كيف كنتم بعدنا ؟ قالت : بخير بأبي أنت وأُمى يا رسول الله ، فلما خرجت ، قلت يا رسول الله تقبل على هذه العجزوز هذا الإقبال ؟ فقال : إنها كانت تأتينا زمن خديجة ، وإن حسن العهد من الإيمان .

### ● وحسن الشيخ إسناده .

- فقال النكرة : ضعيف ، لضعف صالح ، وهو أبو عامر الخزاز البصرى ، وقد تناقض الشيخ فيه ، فقد صرح بضعفه في أكثر من مكان ، ففي الجزء (١٨٤/١) : قال : صدوق كثير الخطأ كما في « التقريب » ، فمثلته يستشهد به ، فهذا صريح في أن حديثه عنده لا يرقى للاحتجاج ، وفي (١٠/٢) : « الصحيحة » قال : فيه ضعف ، وفي (٥٤٥/٦) : « الصحيحة » قال : صدوق كثير الخطأ ، وجعله علة . انتهى كلام النكرة .

### ● وأقول : لقد سلك هذا مسلك سلفه السقاف في رمى الشيخ

بالتناقض ، وليس في ذلك تناقض إن شاء الله ، بل إن الشيخ كان متابعاً أولاً للحافظ ابن حجر - رحمه الله - في حكمه على صالح ، وأما في هذا الحديث فقد فصل الشيخ القول فيه ، وبينه تمام البيان حيث قال : وصالح بن رستم - وهو أبو عامر الخزاز البصرى - لم يخرج له البخارى في « صحيحه » إلا تعليقاً ، وأخرج له في « الأدب المفرد » أيضاً ، ثم هو مختلف فيه ، فقال الذهبي في

توثيق عبد الرحمن بن مهدي ، وهو من المعتدلين ، وقد اقتطعه من سياق الكلام هذا النكرة ، وتلك حيانة أخرى كمنظائرهما مما سبق ، وقد أخفي توثيق الإمام أحمد له ، وكذا ابن شاهين ، وابن حبان ، وقول ابن عدي : لم أر له حديثاً يتيهاً لي أن أقول من أي جهة : إنه ضعيف ، فالحق فيه أنه صدوق كما قال الحافظ في التقریب .

وأما ما ادعاه الحسيني من استبعاد كون الراوي هنا هو الربيع ابن عبد الله بن خطاف ، فلم أر من سبقه ولا من تابعه على ذلك ، وقول ابن حبان في الثقات : يشبه أن يكون هذا هو ابن خطاف الأحدب مقدم عليه .

فإسناد جيد كما قال الشيخ - رحمه الله - ، وقد أورد له الشيخ متابعاً رواه أحمد في " المسند " ( ١٧٢/٤ - ١٧٣ ) : حدثنا إسماعيل بن محمد وهو أبو إبراهيم المعقب حدثنا مروان يعني الفراري حدثنا أبو يعفور عن أبي ثابت قال سمعت يعلى بن مرة الثقفي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أخذ أرضاً بغير حق كلف أن يحمل تراها إلى الخشر .

وأبو ثابت هو أيمن بن ثابت<sup>(١)</sup> ، وهو صدوق ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

والعجب أن هذا العَرَّ قد عد هذه الطريق علة للأولى لعدم ورود كلمة الحفر فيها ، مع أن هذا من لازم لفظ هذه الطريق ، ففيها أنه مكلف بحمل تراها ، فكيف يحمله دون حفر ، ولو عوملت الروايات في الصحيح بمثل هذا العبث لضرب بعضها ببعض ، إذ الغالب وقوع الاختلاف في بعض الألفاظ كما هو معلوم لمن له أدنى دراية بطرق الأحاديث وألفاظها .

(١) وقد رجع الشيخ هذا الطريق كون الذي في الإسناد الأول : أيمن بن ثابت ، وهو كذلك .

## ● المثال السابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

### حديث رقع [٤٤] - [الصحيحة [٢٤٠]]

أورده الشيخ من " المسند " ( ١٧٣/٤ ) ، و " صحيح ابن حبان " من طريق زائدة بن قدامة عن الربيع بن عبد الله عن أيمن بن نابل قال : قال ابن حبان : ابن ثابت عن يعلى بن مرة قال سمعت النبي ﷺ يقول : أيما رجل ظلم شيئاً من الأرض كلفه الله ﷻ أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوفه إلى يوم القيامة حتى يقضي بين الناس .

### ● وجود الشيخ إسناده .

- فقال النكرة : فيه نظر ، فالربيع لم يخرجوا حديثه في الكتب الستة ، وقال علي بن المديني : وسألت يحيى بن سعيد عنه ، فحمل يضرب فخذته تعجباً من عبد الرحمن - ابن مهدي - ، فقلت ليحيى : لا أروي عنه شيئاً أبداً ، قال : أجل ، فلا ترو عنه شيئاً ، أنا أعلم به . وفي الميزان قال : وهما ابن معين ، وقال النسائي وغيره : ليس بالقوي ، وهو متكلم فيه أيضاً لبدعته ، فقد كان يرى القدر ، وكان يجالس عمرو بن فائد يوم الجمعة ، وذكره العقيلي في الضعفاء والساجي ، وأبو العرب . ثم ضعف الحديث بسببه بعد ذلك .

● وأقول : أما ذكر الساجي وأبي العرب له في الضعفاء فليس من الجرح الفسر ، وكذا قول النسائي : ليس بالقوي ، وأما ما ذكره في " الميزان " من قوله : وهما ابن معين ، فالظاهر أنه تصحف من القطان ، لأن الذهبي ذكره في الضعفاء له ، وقال : وهما القطان ، ولم يذكر لابن معين فيه قولاً ، ولم يذكر هذا في شيء من كتب ابن معين ، ولم يذكر إلا في هذا الموضع من " الميزان " ، وأما عدم رواية القطان عنه فمعلوم أنه من المشدددين ، وقد قابله

فمخرجه واحد ، فهو من طريق أئمن بن ثابت عن يعلى بن مرة ، ومن قال : أئمن بن نابل ، فقد أخطأ كما نبه على ذلك الشيخ - رحمه الله - ، وقد سبقه بذلك الحسيني - رحمه الله - ، ومن حيث المتن فأصل الحديث واحد ، واختلف الرواة في بعض ألفاظه كما يقع ذلك في أكثر الأحاديث كما سبق بيانه .

وأما قوله : إسماعيل بن عبد الله متكلم فيه ، وذكر قول الأزدي فيه : منكر الحديث ، فالأزدي نفسه متكلم فيه ، وقال الذهبي : له كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات ، وإسماعيل بن عبد الله بن زرارة روى عنه جمع كثير ، ووثقه ابن حبان ، وقد قال الحافظ في " التقريب " : صدوق ، تكلم فيه الأزدي بلا حجة<sup>(١)</sup> .

وقد توبع في الإسناد نفسه ، تابعه عبد الله بن جعفر الرقي ، وهو ثقة من رجال الجماعة تغير بأخرة فلم يفحش احتلاطه كما في التقريب ، وعمرو ابن عثمان الكلبي ، وهو ضعيف ، فأخفى هذا النكرة ذكر هذين الراويين المتابعين لإسماعيل مع كونهما في الإسناد نفسه ، فهي حيانة ظاهرة كغيرها مما سبق مما لا يكاد يحصى .

وعلى ذلك فحكمه باخطأ عنى إسماعيل من التحنى عليه ، فإخلاف بين زيد بن أبي أنيسة وهو ثقة من رجال الجماعة ويحى بن زكريا بن أبي زائدة ،

(١) ونحن لا نحمل قول الأزدي بالكلية ، ولكن قوله في ذلك الراوى ليس فيه حجة ، وأما هذا النكرة فقد قال ص ( ١٣٨ ) : أما توثيق مسلمة بن قاسم فلا عبرة به ، لأنه هو نفسه غير ثقة ، ولا يقبل قول الجرحيين في التعديل والتجريح ، فلماذا قبل قول الأزدي ؟ فهل مواقف هؤلاء تصدر عن دين ؟

ولو أننا جارينا هذا النكرة على إعلال الطريق الأولى بالثانية للزم أن يحكم للثانية بأنها محفوظة ، وهذا ما لم يفعله هذا النكرة ، بل حكم على الحديث بهذا السياق بالنعارة جداً .

ثم قال هذا النكرة : أما طريق الطبراني الذي يرويه الشعبي فهو معلول كذلك ، ولكن ليعلم أنه بلفظ مختلف مما يدل على تساهل الشيخ في قبوله .

فقد رواه الطبراني في " الصغير " ( ١٠٢٧ ) ، و " الكبير " ( ٢٧٠/٢٢ ) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أئمن بن نابل - كذا - عن يعلى بن مرة مرفوعاً : من سرق من الأرض شيئاً أو غله جاء يحمله يوم القيامة إلى أسفل الأرضين السبع .

وقال : لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عبيد الله بن عمرو .

قال النكرة : لعله يقصد مرفوعاً ، فقد رواه يحيى بن أبي زائدة عنه عن أبي عمرو الشيباني قال : أخبرت أنه ما من أحد يسرق أرضاً يكون له توبة ما وجد أرضاً ، فحفرها .

وهذا أصح من إسناد الطبراني ، فإسماعيل بن عبد الله متكلم فيه ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأزدي : منكر الحديث .

وقد خالفه يحيى في إسناده ، وهو ثقة حافظ ، وأبو عمرو الشيباني هو سعد بن إياس الكوفي ، وهو ثقة مخضرم . انتهى كلامه .

● وأقول : أما اتهامه للشيخ - رحمه الله - بالتساهل في قبوله فدليل على جهله بهذا العلم الشريف ، فالحديث واحد متناً وسنداً ، فمن حيث السند

## □ تضعيفه الأحاديث بالتهور والجازفة :



### ● المثال الأول :

#### حديث [١١٨] - الصحيحة [٤٨٤]

أورد الشيخ من عند أحمد (١٨٢/٢) : حدثنا هشيم أخبرنا حجاج حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته خمسين بدنة ، وأن عمرًا سأل النبي ﷺ عن ذلك ؟ ، فقال :

أما أنبؤك فلو كان أقر بالتوحيد ، فصمت ، وتصدقت عنه نفعه ذلك.

### ●

قال الشيخ : وهذا إسناده صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، على الخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهشيم والحجاج كلاهما مدلس ، ولكنهما قد صرحا بالتحديث ، فزالت شبهة تدليسهما .

### —

قال النكوة : نعم صرح الحجاج بالتحديث ، لكنه ضعيف ، ولو رجع الشيخ إلى "التقريب" لوجد ابن حجر يقول فيه : صدوق كثير الخطأ والتدليس .

### ●

قلت : الحجاج ، وهو ابن أرطاة مختلف في الاحتجاج بحديثه ، وقد مشاه الشيخ ، فكان ماذا ؟

قال الذهبي في "الموقظة" ص (١١) بعد ذكر أعلى مراتب الحسن : ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها ، بعضهم يحسنونها ، وآخرون يضعفونها ، كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة ..

وهو ثقة متقن من رجال الجماعة ، فحمل الحديث على الوجهين في مثل هذا هو الذي يجب المصير إليه خلافاً لصنيع المتطفلين على هذا العلم .

نعم العلة التي لها شأن بالنسبة لهذا الإسناد خاصة هي ما ذكرها الدوري في روايته عن ابن معين (١٩٢٥) حيث قال : سمعت يحيى يقول : حدثنا علي ابن معبد عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن السبيعي عن أيمن بن ثابت عن يعلى في قصة : من اقتطع أرضاً . قال يحيى : والسبيعي إسماعيل بن أبي خالد ، قال يحيى : وقد كان شيخ قد قدم درب الحدث يقال له : ابن زرارة فحدثنا عن عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن بن ثابت .

فقال يحيى : أخطأ ، إنما هو إسماعيل السبيعي ، فغلط الشيخ ، فقال : عن الشعبي . انتهى .

### ●

قلت : وإسماعيل بن أبي خالد أحسن وليس سبيعيًا ، فلا أدري كيف قال ذلك ابن معين ، وقد رواه الطبري في "تهديب الآثار" (٣١٠) قال حدثني سعيد بن عثمان التتويحي قال حدثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن إسماعيل عن الشعبي به ، وسعيد ضعفه الحافظ كما في "اللسان" .

وقد سبق أن إسماعيل توبيع من عبد الله بن جعفر الرقي ، وعمرو ابن عثمان الكلالي ، وتابعه أيضا العلاء بن هلال الرقي ، عند الطبري (٣٠٨) ، (٣٠٩) ، وهو ضعيف أيضا ، وتابع بقيق بن الوليد عبيد الله بن عمرو ، فرواه عن زيد لكن بالنعنة .

وعلى أي حال فالحديث ثابت من الطريقين الأولين كما سبق بيانه ، والله الموفق .

وأما قوله ( يدل على نكارة ما رواه عمر بن شعيب ... ) فدل على أنه لا يدرى ما يقول ، فإن من المعلوم عند كل أحد أن مجاهداً أو غيره لم يحط بالسيئة ، فلم يقل أحد أن عدم معرفة العالم - خاصة من الصحابة والتابعين قبل جمع السيئة - دليل على عدم ثبوته ، وقد أخرج الشيخ الحديث برقم (٦٢) .

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فأكتفى في هذا القام بقول البخارى فيه : رأيت أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى ، وإسحاق ابن راهويه ، وأبا عبيد ، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخارى : من الناس بعدهم ؟

● قلت : غفر الله للبخارى ، فإنه ما تنبه ليكون مكتبة السيئة ستخرج علينا بإمام جديد بعد البخارى بنحو اثني عشر قرناً يخالف هؤلاء . ونحكم على حديث عمرو بن شعيب بالنكارة .

ثم إنه قد ورد عن مجاهد احتجاجه بهذا الحديث فيما رواه ابن أبى شيبة (٧٢٠/٧) يعنى في الصفحة نفسها : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن حجاج بن أبى يزيد عن مجاهد قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يسافر وحده ؟ قال : شيطان . قيل : فالأثنان ؟ قال : شيطانان ، قيل : فالثلاثة ؟ قال : صحابة .

وحجاج هو ابن صفوان بن أبى يزيد ، وهو ثقة ، فالإسناد إليه صحيح ، فظهر بذلك أن مجاهداً لا يضعف الحديث ، بل يثبته ، وظهر بذلك افتراء هذا الجاهل على مجاهد وغيره ، والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

والعجب من النكرة كيف يطلب الشيخ بتقليد الحافظ مع أنه أنكى عليه في كثير من المواضع متابعه له !؟ .

هذا مع أن النكرة قد ذكر أنه لن ينتقد شيئاً مختلفاً فيه ، ثم الأدهى من ذلك أن هذا النكرة لم يكلف نفسه أن يبحث : هل توبع حجاج أم لا ؟

ولو فتح " سنن أبى داود " لوجد متابعة حسان بن عطية له فيه برقم (٢٨٨٣) ، وحسان ثقة فقيه عابد ، فليعتبر بذلك من كان له قلب أو ألقى السمع ، وهو شهيد ، والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

### ● المثال الثانى لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة:

- قال النكرة ص (٢٩) : وأخرج ابن أبى شيبة (٧٢٠/٧) : عن ابن أبى نجیح قال : قال رجل عند مجاهد : قال رسول الله ﷺ : الواحد شيطان ، والأثنان شيطانان . فقال مجاهد : قد بعث رسول الله ﷺ دحية وحده ، وبعث عبد الله وخبياً سرية ، ولكن قال عمر : كونوا في أسفاركم ثلاثة ، فإن مات واحد وليه اثنان . الواحد شيطان ، والأثنان شيطانان .

- قال النكرة : واحتجاج مجاهد بقول عمر مما يقويه ، ويدل على نكارة ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : الراكب شيطان .. والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب ، ولعله أصله قول عمر .

● فاقول : إن احتجاج العالم بالحديث أو الأثر لا يلزم منه أن يكون صحيحاً في نفس الأمر إذ قد يرويه عن يظنه ثقة ، ولا يكون كذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم

### ● المِثَالُ الثَّالِثُ لِتَضْمِينِهِ الْأَحَادِيثَ بِالتَّهْوِيرِ وَالْمَجَازَفَةِ :

حديث ٢ - رقم (٢٥) : من فجع هذه بولدها ، رُدُّوا ولدها إليها .  
أورده الشيخ من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال :  
كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فانطلق لحاجة ، فرأينا حُمْرَةً معها فرخان ،  
فأخذنا فرخيهما ، فحاءت الحُمْرة ، فجعلت تفرش ، فحاء النبي ﷺ ، فقال :  
فذكره .

- فقال النُّكْرَةُ : هذا الحديث من رواية عبد الرحمن بن عبد الله ابن  
مسعود عن أبيه ، وقد اختلف العلماء في سماعه من أبيه ، لكن الراجح أنه سَمِعَ  
منه في الجملة ، لكن شيئاً يسيراً .

ثم قال : وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة ، وقال :  
فعلى هذا يكون الذي صرح فيه بالسماع من أبيه أربعة أحاديث : أحدها  
موقوف ، وحديثه عنه كثير ، ففي السنن خمسة عشر ، وفي المسند زيادة على  
ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة ، وهذا هو التدليس .

ثم قال : ومع أن البخاري ممن أثبت له السماع من أبيه إلا أنه لم يخرج  
له عن أبيه شيئاً .

ثم قال : فالإنصاف يقتضي التوقف في أحاديثه المعنعة عن أبيه .

● قلت : لقد بين هذا الحكم تقليداً للحافظ ابن حجر - رحمه الله - ،  
وفي الحديث الذي قبله رماه بالإثم ، ورد حكمه مع أنه كان مصيباً - رحمه الله -  
هناك ، فلا أدري هل ذلك من هوى أم من قلة فهم أم منهما جميعاً ؟

وحكم الحافظ - رحمه الله - على عبد الرحمن بالتدليس لم أقف على من  
سبقه به من أئمة الجرح والتعديل ، وكلامه بين أنه لم يبن حكمه عليه بالتدليس  
بناءً على قول أحد سبقه حيث ذكر أن الأحاديث التي وقف على تصريحه  
بالسماع فيها من أبيه أربعة ، وله غيرها لم يصرح فيها بالسماع .

فقال : وهذا هو التدليس ، وهذا يعني أن وصفه له بالتدليس استنباط  
منه - رحمه الله - .

وهذا الاستنباط إنما يستقيم إذا علمنا أنه لم يسمع إلا هذه الأربعة التي  
صرح فيها بالسماع ، وهذا غير معلوم ، ولم يحدد أحد من أهل العلم سماعه منه  
بأحاديث معينة إلا العجلي ، فإنه قال كما في الثقات ص (٢٩٥) : يقال : إنه  
لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً : محرم الحلال كمستحل الحرام<sup>(١)</sup> .

- وقوله : يقال : صيغة تمريض ، ولم يذكر قائلًا ، ثم إن كلامه  
منتقض بما ذكره الحافظ نفسه من أنه صرح بالسماع في أربعة أحاديث ، فلا  
يعول على هذا القول حينئذ .

وقال ابن المديني - رحمه الله - إنه سمع من أبيه حديثين ، حديث الضب ،  
وحديث تأخير الصلاة ، ولم يقل إنه لم يسمع غيرهما ، وقد قال البخاري في  
التاريخ الأوسط " (٩٩/١) : حديثي مقدم بن محمد حديثي عسى القاسم ابن  
يحيى ثنا أبو عثمان عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن القاسم بن عبد الرحمن  
عن أبيه أنخر الوليد بن عتبة الصلاة بالكوفة ، فانكنا ابن مسعود إلى مجلسه ،  
وأنا مع أبي ، وقال البخاري : قال شعبة : لم يسمع عبد الرحمن بن عبد الله ابن  
مسعود من أبيه .

(١) تصريحه بالسماع فيه عند الطبراني (٨٨٥٣) ، وهو حديث الضب .



● قلت : ذكر هذا النكرة من رواه من طريق المسعودي مرسلًا ، ولم يذكر من رواه موصولا ، فقد رواه البخاري في " الأدب المفرد " (٣٨٢) ، وفي " التاريخ الكبير " (٣٠٠/٥) من طريق طلق بن غنام ، وأبو داود الطيالسي (٣٣٦) ، ومن طريقه ، البزار كما في " كشف الأستار " (٢٠١٠) ، والبيهقي في " الدلائل " (٣٢/٦) كلاهما (طلق ، والطيالسي) عن المسعودي عن الحسن ابن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به .

وطلق بن غنام ثقة سَمِعَ من المسعودي قبل الاختلاط .

والطيالسي سَمِعَ منه بعده ، وأما من رواه مرسلًا فيزيد بن هارون ، وقد سَمِعَ منه بعد الاختلاط ، وأبو قطن عمرو بن الهيثم ، وهو ثقة سَمِعَ قبله ، فالطريقان متكافئان ، فمثل هذا يحمل على كونه محفوظًا على الوجهين عن المسعودي .

وعلى أي حال فالحديث موصول من غير طريق المسعودي ، فقد رواه أبو داود (٢٦٧٥) ، والحاكم (٥٢٦٨) ، والطبراني في " الكبير " (١٠٣٧٦) ، والبيهقي في " الدلائل " (٣٣/٦) (١) معلقا ، كلهم عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به .

وأبو إسحاق الشيباني اسمه سليمان بن أبي سليمان ثقة من رجال الجماعة ، قال ابن عبد البر ثقة حجة عند جميعهم ، ولم يتكلم فيه أحد ، أما المسعودي فالكلام فيه كثير حتى قال ابن حبان: اختلط حديثه فلم يتميز ،

(١) وهذا العزو موجود في تخريج الشيخ ، فلم أخفاه ١٩

(٢) قد سقط من إسناده البيهقي ذكر الحسن بن سعد في الطريق الموصول .

ويرد على تعلق هذا النكرة بكلام الخافض ابن حجر أنه أورد حديثه مجتمعا به ، ففي " فتح الباري " (٣١٤/٤) قال : لأصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه : لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهدته وكاتبه .

فقد حكى تصحيح ابن خزيمة ، وأقره ، وقال في " الفتح " أيضا (١٥٠/٦) : وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه : إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار . وهو من طريقه عنه أيضا ، هذا مع قوله في المقدمة ص (٤) : منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والنوافد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك . اهـ .

وأما دعواه أن الشيخ - رحمه الله - أقر بالانقطاع في الحديث رقم (١٩٤٢) فما أوهأها من حجة ، فإن الشيخ قد قال هناك : مظنة الانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه ، لكن الشيخ هنا جازم بالاتصال ، فصحى رد الجرم واليقين بالشك ١٩ .

فتبين بما سبق وهاء دعوى الانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود وأبيه ، وقد ادعى إعلال الحديث بقوله : هناك علة أخرى : وهي الاختلاف في سنده : فقد رواه المسعودي عن الحسن بن سعد عن عبد الرحمن ابن عبد الله مرسلًا لم يذكر أباه (ابن مسعود) ، رواه أحمد .

ورواه المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله هكذا مرسلًا ، أو معضلا ، أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٦٥٨/٧) عن وكيع عن المسعودي ، ورواه أحمد عن يزيد عن المسعودي عن القاسم والحسن بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله مرسلًا . انتهى ما حكاه من الخلاف على المسعودي .

ثم إنه قد ذكر شواهد ضعيفة للحديث ، ثم قال : وجملته القول : إن هذه الشواهد تدل على أن للقصة أصلاً .

فإذا كان الأمر عنده كذلك فلم صدر الحكم على الحديث بقوله : معل بالإرسال ؟ أليس ذلك من الغش أيضاً ؟

~~~~~

فاستحق الترك ، وقال الذهبي في " الميزان " : أحد الأئمة الكبار ، سيء الحفظ ، وقال ابن حجر : صدوق اختلط قبل موته .

فأحسن أحواله أن يكون حسن الحديث في رواية من روى عنه قبل الاختلاط ، وأما أن يرجح على أبي إسحاق الشيباني فهذا لا يقوله من شتم رائحة الحديث ، فكيف إذا اختلف على المسعودي ولم يختلف على أبي إسحاق ، فكيف إذا توبع أبو إسحاق ، فقد تابعه أبو خالد الدالاني عند الطبراني في " الكبير " (١٠٣٧٥) ، وأبو خالد حسن الحديث ، فكيف ترجح رواية المسعودي المختلف فيه ، والمختلف عليه فيها على رواية هذين الثقتين ؟

وأما تعليقه ترجيح رواية المسعودي المرسلة بقوله : قول المسعودي أول بالصواب : فقد رواه عن شيخين له مراسلاً ، فهذا يدل على أحد أمرين : إما أنه لا يفهم من علم الحديث شيئاً ، وإما أنه غاش للأئمة ، وهو الظاهر من أمره ، فرواية المسعودي عن شيخين له هي من رواية يزيد بن هارون عنه ، وقد روى عنه حال اختلاطه ، فروايته عنه ضعيفة ، وأيضاً فإن من الواضح جداً لكل من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أن الاختلاف ليس بين شيوخ المسعودي وغيرهم ، وإنما الخلاف بين المسعودي وغيره ، وبين الرواة عن المسعودي نفسه .

وقد ذكر طريقاً للحديث من " مصنف ابن أبي شيبة " (٦٥٨/٧) ، فساق إسناده ، وهو عن وكيع عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن ، ولم يذكر لفظه ، وذلك لأنه حديث آخر لا صلة له بحديث الباب ، فلفظه : إني لم أبعث أعذب بعذاب الله ، إنما بعثت بضرب الرقاب ، وشدد الوثاق .

فذكره في طرق حديث الباب غش وخداع وكذب محض ، فما لؤلؤء والعلم الشرعي ؟ ! .

وأما المتابعات التي ذكرها النكرة : كرواية هشيم من " المصنف " (٤١٤٨) : حدثنا هشيم قال : أخبرنا حميد عن أنس أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) .

قال حميد : وأحسبه ذكر النبي ﷺ .

فواضح أنه في هذه الرواية تردد في ذكر النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر ، فلا صلة له بالرفع أو الوقف ، ثم إنه حديث آخر كما هو ظاهر من متنه ، وكذلك ما ادعاه من متابعة مالك فإنها وردت في افتتاح النبي ﷺ الصلاة بالحمد لله رب العالمين كالمتن السابق .

ثم قال : ثم وقفت على متابعات لمالك وأبي خالد الأحمر رواها البيهقي في (٥٢/٢) ، فرواه عن معاذ بن معاذ عن حميد به .

وقال : هكذا رواية الجماعة عن حميد ، وذكر بعضهم رسول الله ﷺ ، غير أنهم ذكروه بلفظ الافتتاح بالحمد لله رب العالمين .

قال حرملة: قال الشافعي في رواية مالك عن حميد - أي بذكر البسملة - خالفه سفيان بن عيينة والقراري والثقفى وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له . والعدد الكثير أولى بالاحتفظ من واحد . اهـ .

● أقول : حاسب الله الذين نشروا لهذا النكرة بما يستحقون ، فإنني ما رأيت مثل هذا قط ، فإن البيهقي - رحمه الله - ساق رواية مالك عن حميد عن أنس أنه قال : قمت وراء أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهم فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة ، كذا رواه مالك ، وخالفه أصحاب حميد في لفظه .

□ أمثلة لإعلاله الأحاديث بعطل غير قاده :



● المثال الأول :

حديث [٦٥] - الصحيحة [٣١٦]

أورد الشيخ الحديث من " المعجم الأوسط " للطبراني (٨٤٧٣) ، و" سنن البيهقي الكبير " (١٧٩/٢) من طريق معاذ بن المثنى نا عبد الله ابن عبد الوهاب نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة .

● وصححه الشيخ .

- فقال النكرة : معل بالوقف ، وقال : فلم يثبت من وجه صحيح أن النبي ﷺ كان يقتصر على تسليمة واحدة .

وذكر إعلاله بما رواه ابن أبي شيبه (٣٠٧٩) عن أبي خالد الأحمر عن حميد قال : كان أنس يسلم واحدة .

فالخلاف بين عبد الوهاب الثقفي ، وهو ثقة تغير قبل موته فحُجب ، فلم يضر تغيره ، وقد روى له الجماعة ، وبين أبي خالد الأحمر ، واسمه سليمان ابن حبان ، وقد قال فيه الحافظ في التقریب : صدوق يخطئ ، وقد اعتمده مسلم ، وروى له البخاري في المتابعات ، فلمن صرنا إلى الترجيح فرواية عبد الوهاب المرفوعة هي الراجحة ، ولئن صرنا إلى الجمع ، وهو الأولى ، فإنه يحمل على كونه محفوظاً مرفوعاً وموقوفاً .

● قال الشيخ : هذا سند جيد ، وله شاهد نحوه عن أم سلمة عند مسلم والنسائي وابن حبان والحاكم وأحمد دون قوله (أنا أكبر منك سنًا) .
 - فقال النكرة : صحيح ، ولكن قوله : (وله شاهد نحوه عند مسلم) هذا وهم ، فلم يخرج مسلم بنحو هذه السياقة أبدًا .

● قلت : لفظ مسلم : عن أم سلمة قالت : أرسل إلي رسول الله ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخطبني له ، فقلت : إن لي بنتا ، وأنا غيور ، فقال : أما ابتها فندعو الله أن يغنيها عنها ، وأدعو الله أن يذهب بالغيرة .

وقد بين الشيخ أن قوله (أنا أكبر منك سنًا) ليس عند أحد من المذكورين ، ومنهم مسلم ، وهو كذلك .

وأما بقية الحديث فواضح لكل أحد أنه بمعنى حديث مسلم ، وإن لم يطابقه في الألفاظ ، ولذلك قال الشيخ بنحوه ، ولم يقل بمثله ، فما لنا وغولاء الذين تطلقوا على هذا العلم الشريف ، ولم يفهموا بعد الفروق بين عبارات الأئمة ؟!

وهل قال أحد إن الشاهد لا بد أن يكون مطابقاً للمشهود له في ألفاظه؟ ثم قال النكرة : كما أن زجه مسلماً مع أحمد وابن حبان يوهم أن إسنادهم واحد ، وهذا غير الواقع .

● قلت : ليس في كلام الشيخ ما يوهم أن إسنادهم واحد ، بل كلام الشيخ نص في كون هؤلاء جميعاً أخرجه من حديث أم سلمة ، لا يعني أكثر من ذلك ، ولكننا ابتلينا بمن لا يدري ما يقول ، والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

- هكذا نص البيهقي - رحمه الله - على أن أصحاب حميد خالفوا مالكا في روايته عن حميد ، وهذا النكرة يعدهم متابعين لمالك .

- والبيهقي يحدد وجه الخلاف ، وهو في لفظ الحديث حيث قال مالك : لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، والآخرون قالوا : يفتحون قراءتهم بالحمد لله رب العالمين ، فالحديث مختلف تماماً عن حديثنا ، والخلاف غير ما ادعاه النكرة .

- والبيهقي يعد النثقي موافقاً للجماعة ، والنكرة يعده مخالفاً للجماعة .

- والبيهقي يذكر حديثنا هذا في باب آخر ، وهو جواز الاقتصار على تسليمة واحدة ، ويقول بموجه ، وقد نقل ذلك عنه الإمام المجدد الألباني - رحمه الله - .

فهل وقفت أخي القارئ على عبث بالسنة يشبه هذا ؟!

بسم الله الرحمن الرحيم

● المثال الثاني لإعلاله الأحاديث بعطل غير قادمة : حديث [٥٧] - الصحيحة [٢٩٣]

أورد الشيخ عن أبي يعلى ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي حدثني عجلان بن عبد الله عن بني عدي عن مالك بن دينار عن أنس قال : لما حضرت أبا سلمة الوفاة قالت أم سلمة : إلى من تكلمي ؟ فقال : اللهم إني أسألك بأبي خير من أبي سلمة ، فلما توفي خطبها رسول الله ﷺ ، فقالت : إني كبيرة السن ، قال : أنا أكبر منك سنًا ، والعيال على الله ورسوله ، وأما الغيرة ، فأرجو الله أن يذهبها .

بسم الله الرحمن الرحيم

إسرائيل ، واختلف عنه ، فرواه إسحاق بن منصور السلولي عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن القبري عن أبي هريرة .

وغيره يرويه عن إسرائيل عن إبراهيم أبي إسحاق وهو إبراهيم بن الفضل مديني ضعيف . اهـ .

● قلت : أما حكمه على المتن بالاضطراب فمن تعديه على السنة ، فإن من شرط الاضطراب عدم إمكان الجمع ولا الترجيح ، وكلا الأمرين ممكن في هذا الحديث ، فإن رواية من قال : ديكاً ، لا يعني أنه ديك من تلك الديكة التي نراها ، بل بالوصف المذكور ، فهو مخلوق عظيم من خلقه جل وعلا ، ولا يمتنع أن يكون ملكاً في صورة ديك ، والله جل وعلا يخلق ما يشاء كيف شاء .

والخلاف بين عمرو الناقد وبين الفضل بن سهل الأعرج ، وكلاهما ثقة ، وإن كان عمرو مقدماً شيئاً ما إلا أن الفضل قد توبع ، فقد رواه الحاكم (٢٩٧/٤) كما ذكر الشيخ من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل يمثل رواية الفضل ، فترجحت روايتهما على رواية عمرو بن بكير ، فإن عبيد الله ابن موسى ثقة ، روى له الجماعة ، ومن تكلم فيه فإنما هو لتشيعه ، بل قال أبو حاتم : عبيد الله أثبتهم في إسرائيل ، كان إسرائيل يأتيه ، فيقرأ عليه القرآن ، وهو ثقة ، وهذه المتابعة يظهر أن العلة التي أوردتها الدارقطني غير قادمة ، ولم يرحج هو شيئاً ، ولم يلتفت الدارقطني - رحمه الله - إلى الاختلاف في ألفاظ الحديث الذي ضعفه به النكرة .

وله شاهد من حديث ثوبان أخرجه أبو الشيخ في " العظمة " (٥٢٥) ، (١٢٤٩) : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن حدثنا عيسى بن يونس الرملی حدثنا أيوب بن سويد عن إدريس - يعني الأودي - عن عمرو بن مرة عن سالم عن ثوبان .

● المثال الثالث لإعالة الأحاديث بعقل غير قادمة :

حديث ٢٠ - رقع [١٥٠] في الصحبة

إن الله أذن لي أن أحدث عن ديك ، قد موقت رجلاه الأرض ، وعنقه مشن تحت العرش ، وهو يقول : سبحانك ما أعظمك ربنا ، فإرد عليه : ما يعلم ذلك من حلف بي كاذباً .

أورده الشيخ من " الأوسط " للطبراني (٧٣٢٤) ، والعظمة لأبي الشيخ (٥٢٤) ، عن محمد بن العباس بن أيوب حدثنا الفضل بن سهل الأعرج عن إسحاق بن منصور السلولي عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً به .

- فقال النكرة : هذا الحديث فيه علتان : إسنادية ومتنية .

فأما المتن فإنه مضطرب ! ، ففي الطبراني والحاكم جاء المتن هكذا كما صدر به الشيخ البحث ، فجاء فيه : " ديك وعنقه مشن تحت العرش " . ورواه أبو يعلى عن عمرو الناقد حدثنا إسحاق بن منصور عن إسرائيل بسنده بلفظ آخر مرفوعاً : إن الله أذن لي أن أحدث عن ملك قد خرقت رجلاه الأرض السابعة والعرش على مكبيه ، وهو يقول : سبحانك أين كنت وأين تكون . فخالقهم : فذكر (ملك) بدلاً من (ديك) ، وأنه يحمل العرش على مكبيه .

وأما السند : ففيه علة ذكرها الإمام الدارقطني في " العلل " (١٥٦/٨) : وسئل عن حديث رواه سعيد المقرئ ... فذكر لفظ أبي يعلى ، فقال : يرويه

قال ابن كثير - رحمه الله - في "اختصار علوم الحديث" ص (٩٨) : قد روى عن الإمام العلم عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : يكفيك من الحديث شمه، وكذا قال غير واحد من الحفاظ ، وقد كانت المجالس تعقد ببغداد وبغيرها من البلاد ، فيجتمع الفقام من الناس ، بل الألوף المؤلف ، ويصعد المستملى على الأماكن المرتفعة ، ويبلغون عن المشايخ ما يملون ، فيحدث الناس عنهم بذلك مع ما يقع في مثل هذه الجماع من اللفظ والكلام .

وحكى الأعمش أنهم كانوا في حلقة إبراهيم إذا لم يسمع أحدهم الكلمة جيداً استفهمها من جاره ، وقد وقع هذا في بعض الأحاديث عن عقبة بن عامر ، وجابر بن سمرة وغيرهما ، وهذا هو الأصلح للناس ، وإن قد تورع آخرون ، وشددوا في ذلك ، وهو القياس ، والله أعلم . اهـ .

● قلت : وهذا هو الواقع فإن مجاهدًا لم يحفظ الحديث جيداً ، فاستثبت فيه من حسان ، فحسان لم ينفرد به كما ظن هذا الجاهل ، وإنما أعاد على مجاهد ما كان سمعه ، فهو منافع لمجاهد ، فقد انجز شك مجاهد بمتابعة حسان ، وهذا معنى كلام الدارقطني - رحمه الله - ، حيث قال في "العلل" (١٥٠/٧) : يرويه منصور عن مجاهد واختلف عنه ، فرواه زائدة وعبيدة ابن حميد عن منصور عن مجاهد عن حسان بن أبي وجره عن العقار عن أبيه .

ورواه إسرائيل والثوري عن منصور عن مجاهد عن العقار لم يذكر فيه حساناً .
ورواه شعبة ، فحفظ إسناده ، رواه عن منصور قال : سمعت مجاهدًا حدث به أنه سمع من العقار حديثاً ، فشك فيه ، فاستثبت من حسان بن أبي وجره عن العقار ، فصح القولان جميعاً . اهـ .

وقد عزا هذا النكارة الحديث "لعل الدارقطني" ، ولم ينقل كلامه ، فهل لكونه لم يفهم أنه ينقض كلامه أم فهم وكتم كغيره مما سبق عنه ؟

واحتجاجة بقول الخطيب في "الكفاية" (٥٥/٢) : (باب في أن الحفاظ إذا نسي حديثاً سمع من شيخ أو لم يتيقن حفظه في حال سماعه لم يجوز له أن يرويه عنه ، لكنه يرويه نازلاً عن ضبطه عن ذلك الشيخ) فهذا من باب التشدد في الرواية كما سبق عن ابن كثير - رحمه الله - ، ومع ذلك فالظاهر أن الخطيب لا يعنى رد الرواية بذلك ، وإنما هو مزيد احتياط ، فإنه قال عقب الحديث : وقد كان سمعه مجاهد من عقار ، فلم يحكم حفظه . أى أنه حفظه لكن حفظه له لم يكن محكماً ، فاستثبت من حسان كما قال الدارقطني ، وقد أورد الخطيب عقب هذا الحديث آخر من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال : سمعته يحدث ، وحدثني عنه صاحب لي ، قال : وأنا لحديث صاحبي أحفظ قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب ، فدخلت عندها امرأة سوداء ، فرعست ألها أرضعتنا جميعاً ... الحديث .

ففيه بيان أن ابن أبي مليكة لم يتيقن حفظ الحديث من عقبة بن الحارث ، وأتقن حفظه من صاحبه (المبهم) ، ومع ذلك فقد أخرج البخاري الحديث في "صحيحه" (٨٨) ومواضع أخرى ، فهل يحكم هذا الجاهل على حديث البخاري بالنكارة كما فعل مع حديثنا هذا ؟!

مع أن الذي أخذ عنه ابن أبي مليكة في الصحيح مبهم ، والذي استثبت منه مجاهد مسمى ، وقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٢/٣) ، وابن أبي حاتم في "المرج والتعديل" (٢٣٤/٣) ، وذكر له راوياً آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وهو تابعي ، فلو انفرد لما جاز

❑ أمثلة لضربه السنن بعضها ببعض

● المثال الأول :

حديث رقق [٧٤] - [الصحيحة [٣٤١]]

البداية من الإيمان .

رواه أحمد في « المسند » (٤٩٣/٣) ، وفي « الزهد » ص (١٢) ، وعنه ابنه عبد الله في « السنة » (٧٨٠) قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زهير - يعني ابن محمد - عن صالح - يعني ابن كيسان - أن عبد الله بن أبي أمامة أخبره أن أبا أمامة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

ورواه الحاكم (٩/١) : أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرحمن وهو ابن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه فذكره .

والقطيعي هو راوي المسند والزهد عن عبد الله بن أحمد عن أبيه ، والحاكم روى الحديث عن القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه بإسناده ومثته سواء ، إلا أنه خالف ، فقال : (صالح بن أبي صالح) مكان (صالح بن كيسان) ومن له عقل يقضي بأن الحاكم أخطأ لأن هذه المصادر المذكورة أولاً هي الأصل ، والحاكم نقل منها ، وليس له مصدر آخر سواها ، فإن خالفها فالخطأ منه قطعاً ، وبذلك قطع شيخنا الألباني - رحمه الله - قال : ما في « المستدرک » وهم من بعض الرواة ، إن لم يكن من الحاكم نفسه .

والظاهر أن الشيخ - رحمه الله - يعني ببعض الرواة رواية « المستدرک » ، وإلا فرواة الإسناد قد روه على خلاف ما في « المستدرک » كما سبق بيانه .

فمن ذلك قول الدارقطني في « التسع » ص (١٣١-١٣٢) : وأخرجنا جميعاً (يعني البخاري ومسلماً) حديث يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله عن سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة : قصة المسيء صلاته ، وقول النبي ﷺ : ارجع ، فصل ، فإنك لم تصل .

فقال الدارقطني : وقد خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم ، منهم أبو أسامة ، وعبد الله بن نمير ، وعيسى بن يونس وغيرهم ، ورووه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة ، فلم يذكروا أباه ، ورواه معتمر عن عبيد الله عن سعيد مرسلًا عن النبي ﷺ ، ويحيى حافظ ، ويشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين ، والله أعلم . اهـ .

● قلت : والحديث الذي يلي هذا من التسع مثله تمامًا .

وفي « التسع » ص (١٧١) : وأخرجنا جميعاً حديث الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى : المراء مع من أحب . من رواية الثوري وأبي معاوية ومحمد ابن عبيد ، قال : وتابعهم زهير ، وزيد بن خزيمة ، ومحمد بن كنانة ، ومنصور بن أبي الأسود ، وجبير بن حنين الحصري ، وأخرجاه من حديث شعبة ، وجريز ، وسليمان بن قزم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، زاد البخاري : تابعهم أبو عوانة قال : وتابعهم عبيدة بن حميد ، ومندل ، وحفص ، وعمران ، وصالح بن أبي الأسود : محفوظان عن الأعمش ، والله أعلم . اهـ .

● قلت : ومثل هذا كثير ، فهل سيدرك القائمون على مكتبة السنة ما اقترفوا في حق سنة رسول الله ﷺ بنشرهم هذا العبث لهذا الذكرة ١؟ .

~~~~~

محمد بن نصر المروزي في " الصلاة " ( ٤٨٨ ) ، وأبو القاسم الأصبهاني في " الترويب والترويب " ( ١٣ ) عن زهير عن صالح بن كيسان به .  
وقد تويع زهير على روايته عن صالح بن كيسان ، تابعه سعيد بن سلمة ابن أبي الحسام ، وقد قال في " الترويب " : صدوق صحيح الكتاب ، يخطئ من حفظه .

فلا شك أن المحفوظ هو رواية الجماعة بتسمية شيخ زهير : ( صالح بن كيسان ) .  
ولا شك أيضاً في خطأ الحاكم - رحمه الله - ، وأما البيهقي فالظاهر أنه تلقى هذا الخطأ من شيخه الحاكم ، فإنه رواه عنه وجمع الطريقتين في " الشعب " ( ٨١٣٦ ) : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنا أبو جعفر الرزاز نا عبد الرحمن بن محمد بن منصور نا عبد الرحمن بن مهدي ، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ( يعني شيخه الحاكم ) نا أحمد بن جعفر القطيعي نا عبد الله بن أحمد ابن حنبل حدثني أبي نا عبد الرحمن نا زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح فذكره .  
ولما أفرد البيهقي طريق أحمد بن حنبل جعله ( صالح بن كيسان ) كما في " الشعب " ( ٦١٧٣ )<sup>(١)</sup> .

وقد تويع صالح بن كيسان ، فرواه أبو أحمد الحاكم في " الأسامي والكنى " ( ١٣/٢ ) بإسناد صحيح ، وابن ماجه ( ٤١١٨ ) عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه مرفوعاً به .  
وأسامة حسن الحديث خلافاً لهذا النكرة الهام .

(١) لكنه جعله عن عبد الله بن أبي أمامة مرسلًا ، وهذا لا يضر فيما نحن بصدده ، والله أعلم .

- فعلق على ذلك النكرة بقوله : توهم ما في " المستدرك " غير صواب .  
فهو مثل هذا يصح أن يعد من العقلاء ؟ فضلاً عن أن يكون طالب علم ، فضلاً عن أن يجعل من نفسه ناقداً على إمام الصنعة في هذا العصر !!!  
وأما استدلاله على تصويب ما في " المستدرك " بما ورد في " الآداب " للبيهقي برقم ( ٢٦١ ) : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنا أبو جعفر الرزاز حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثني زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه به . فلا يغير شيئاً مما سبق تقريره ، فإن هذا طريق آخر بخلاف ما في " المستدرك " فإنه منقول من المصادر المذكورة أولاً .

وقد رواه القاضي في " الشهاب " ( ١٥٧ ) : أخبرنا عبد الرحمن ابن عمر التجيبي أنبأ أحمد بن محمد بن زياد ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه فذكره .

وهذا إسناد صحيح إلى عبد الرحمن بن محمد بن منصور ، وقد أشار الشيخ له .  
وقد تويع عبد الرحمن بن مهدي في تسميته صالح بن كيسان ، تابعه أبو عامر العقدي عند الروياني ( ١٢٧٣ ) ، وهو ثقة من رجال الجماعة ، وقد ذكر النكرة هذه المتابعة وكانت كافية في ترجيح تسمية شيخ زهير بصالح بن كيسان ، ولكنه لم يفعل مما يدل على قصد المخالفة ، ولو كانت على حساب السنة .

وتابعهما أبو حذيفة وهو موسى بن مسعود النهدي ، وهو متكلم فيه بما لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن ، فقد أخرج له البخاري ، وقد أخرج حديثه

- وأخرجه ابن أبي الدنيا في "التواضع" (١٢٨) ، والبيهقي في "الشعب" (٨١٣٥) كلاهما من طريق عباد بن العوام عن محمد بن إسحاق عن عبد الله ابن أبي أمامة عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه فذكره .

- قال البيهقي : ويحتمل أن يكون المراد بقوله (عن أبيه) : أبي عبد الله ابن أبي أمامة .

- ورواه محمد بن نصر المروزي في "الصلاة" (٤٨٥) من طريق حماد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله ابن كعب عن أبي أمامة الباهلي .

- قال محمد بن نصر : هذا قد غلط في قوله : أبو أمامة الباهلي ، وليس هو بالباهلي .

- ورواه الحميدى (٣٥٧) ، وابن أبي عمر في "الإيمان" (٤٦) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن كعب بن مالك عن أبيه أو عن عمه ، فذكره .

ومحمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن في الطرق كلها ، والظاهر أن هذا الاختلاف منه ، والله أعلم .

وعليه فليس يسلم من تلك الطرق إلا ما رواه صالح بن كيسان وأمامة ابن زيد عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه ، وطريق عبد الله بن جمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن أبي أمامة عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبي أمامة .

ورواه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٧٨/١) ، (١٥١/٤) ، والطبراني في "الكبير" (٧٩١) ، ومحمد بن نصر المروزي في "الصلاة" (٤٨٤) ، وأبو أحمد الحاكم (١٤/٢-١٥) ، وأبو نعيم في "المعرفة" (١٣٨٩) كلهم من طريق عبد الله بن جمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن أبي أمامة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنه قال له سمعت أباك يحدث أنه سمع النبي ﷺ ، فذكره .

- ورواه البخاري في "الكنى" ص (٣) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والثاني" (٢٠٠٢) ، وابن أبي الدنيا في "التواضع" (١٢٩) ، ومحمد بن نصر المروزي في "الصلاة" (٤٨٦) ، (٢٨٧) ، والطبراني في "الكبير" (٧٨٨) من طريق عبد الله بن منيب بن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه منيب عن رجل عن أبي أمامة به ، وبعضهم سمي الرجل محمود بن لبيد .

- ومنيب بن عبد الله قال الذهبي في "الميزان" : ما علمت عنه رأياً سوى ولده منيب .

- ورواه الطبراني في "الكبير" (٧٨٩) من طريق إسحاق بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن عبد الله بن عبيد الله بن حكيم بن حزام أن أبا منيب بن أبي أمامة أخبره عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أمامة به .

- وعبد العزيز ضعيف ، وشيخه قال فيه الشيخ الألباني : لم أجد له ترجمة .

- وأخرجه أبو داود (٤١٦١) ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٦٤٧٠) ، ومن طريق شيخه النفيلى في "الآداب" (٢٦٢) عن محمد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي أمامة عن عبد الله بن كعب ابن مالك عن أبي أمامة به .

— ثم قال : قد جاءت أحاديث صحيحة في الحث على نظافة اللباس والتجمل والإسلام دين النظافة والتطهر . اهـ .

● قلت : هكذا فعل في معظم كتابه حيث ضرب الأحاديث بعضها ببعض ، على عادة أمثاله ، وأما أهل العلم الراسخون فإنهم يجمعون بين الأحاديث ، ولا يضربون بعضها ببعض ، ومن هؤلاء الإمام الطحاوي رحمه الله - حيث أورد هذا الحديث في « مشكل الآثار »<sup>(١)</sup> ، ثم حديث : إن الله إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه .

— ثم قال : إن هذين الحديثين ملتزمان غير مختلفين . فأما حديث ابن تلبية فعلى البذاعة التي لا يبلغ صاحبها بها البذاعة التي يعود بها إلى ما لا يتبين ذو النعمة من غير ذى النعمة .

وما في حديث عبد الله بن مسعود وعمير بن الأحوص على النعمة التي ترى على صاحبها ليس مما فيه الخيلاء ولا السرف ولا اللباس المذموم مما يشبهه ، ويكون اللباس المصمود هو ما فوق البذاعة التي لا بذاعة أقل منها .

وما في الحديثين الآخرين على اللباس الذي لا يدخل به صاحبه في أعلى الناس ، فيكون فاعل ذلك يدخل في معنى قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَفْقُوا لَمْ يُسْرَفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ كَيْنَ ذَلِكَ قَوْلَنَا ﴾ [سورة الفرقان : ٦٧] .

وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي : قلت : ما البذاعة ؟

قال : التواضع في اللباس .

(١) وموضوع كتابه على كبر حجمه في الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، ثم يحاول التوفيق بينها خلافاً لخلاء اهلنا من .

وقد صرح عبد الله بن أبي أمامة بالسماح من أبيه كما سبق بيانه ، فإن صرنا للجمع فيكون عبد الله بن أبي أمامة سمعه من أبيه ، ثم سمعه من عبد الرحمن بن كعب عن أبيه ، وهذا ممكن ، وإن صرنا لترجيح فطريق صالح ابن كيسان وأسامة أرجح ، والله أعلم .

فالحديث حسن على كل حال<sup>(١)</sup> .

وأما النكرة فأقر بترجيح طريق صالح بن كيسان على غيرها حيث قال : ( وعندئذ لا تصفو إلا طريق عبد الحميد ، وهو ثقة ، ولكن مخالفيه أكثر وأوثق ) ، ثم نقض ما قرره في آخر كلامه حيث قال : ( فهذه هي طرق الحديث ، وهو بحق مضطرب ) ، ثم نقض الذي ادعى أنه الحق بعده بقوله ( وإن كان من الممكن ترجيح طريق صالح بن كيسان ومحمد بن عمرو ومن تابعهما على طريق عبد الحميد بن جعفر ومن تابعه من المدلسين والضعفاء .

فنامل كيف دفعته رغبته في الهدم إلى هذه الصورة المزرية من التناقض ! ، والله المستعان .

ثم انقض على الحديث فضعفه بـ " عبد الله بن أبي أمامة " ، ووصفه بأنه مستور ، وهذا يجري على قاعدة أمثاله من التطفلين على هذا العلم فإن عبد الله قد روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » : صدوق .

(١) وأما ما رواه أبو عبيد في « غرب الحديث » (٣/١٧٥-١٧٦) ، ومحمد بن نصر في الصلاة (٤٨٩) من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن عبد الله بن أبي أمامة مرسلًا ، فإنه لا يضر ، لأن محمد بن عمرو وهو ابن علقمة قريب من أسامة بن زيد ، فكيف إذا توسع من صالح ابن كيسان الثقة الثبت ؟ ، وكذلك هو دون عبد الحميد بن جعفر .

● قلت : واضح من عرض الشيخ أنه لا خلاف بين هذه الطريق وبين الأولى ، ولما لبَّه الشيخ على طريق مسلم استدرك ، وبين الخلاف ، فقال : ثم استدركت ، فقلت : قد رواه ابن وهب : حدثني أبو هانئ الخولاني عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : يا أبا سعيد من رضى بالله ربا .... الحديث رواه مسلم . استفدت هذا من الأخ الفاضل عبد الله الصالح في رسالته « التعقبات المليحة على السلسلة الصحيحة » ، وقد كان موفقاً في الكثير الطيب منها <sup>(١)</sup> . اهـ .

– فقال النكرة : الحديث لا يصح بهذا اللفظ : « من قال .... » وإن كان شائعاً في كتب الأذكار ، وهنا حشد الشيخ الطرق ، وجعلها متحاذية متعاضدة ، وهي في الواقع متنافرة متباعدة .

● قلت : في هذا تجنُّ على الشيخ – رحمه الله – ، فإنه قد بين الخلاف كما سبق ، لكن هذا النكرة لا يفهم كلام أهل العلم .

– ثم قال : رواه عبد الرحمن بن شريح عن أبي هانئ عن أبي علي الجبلي عن أبي سعيد بهذا اللفظ : « من قال ... » ، وخولف فيه سنداً ومتناً .

فأما السند : فرواه عبد الله بن وهب والليث بن سعد فقالا : عن أبي هانئ عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن أبي سعيد بلفظ مسلم ، وهو المحفوظ .

● قلت : أما ذكر الليث بن سعد ، فلم أر أحدًا ذكره إلا الطبراني معلقاً ، ولا ندرى ما حال إسناده الطبراني إلى الليث .

(١) ● قلت : هذا من أعظم الأدلة على إنصاف هذا الإمام وتواضعه ، ولكن نيس فيه مسوغ لكل ناقص يريد إكمال نقصه على حساب السنة وحساب هذا الإمام .

● قلت : وهكذا يفعل أهل العلم مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

● المثال الثاني لغربه السنن بعضها ببعض :

### حديث رقم [٧٢] – الصحيحة [٣٣٤]

أورد الشيخ من « سنن أبي داود » وغيره من طريق عبد الرحمن ابن شريح الإسكندراني حدثني أبو هانئ الخولاني أنه سمع أبا علي الجبلي أنه سمع أبا سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : من قال : رضيت بالله ربا . وبالإسلام ديناً ، وعمحمد رسولاً . وجبت له الجنة .

● قال الشيخ : هذا إسناده جيد .

ثم قال : وللحديث طريق أخرى عن أبي سعيد يرويه ابن خزيمة عن خالد ابن أبي عمران عن أبي عبد الرحمن الجبلي عنه قال :

أخذ رسول الله ﷺ بيدي ، فقال : يا أبا سعيد ثلاثة من قاهن دخل الجنة . قلت : ما هن يا رسول الله ؟ قال : من رضى بالله ربا ، وبالإسلام ديناً ، وعمحمد رسولاً . ثم قال : يا أبا سعيد والرابعة لها من الفضل كما بين السماء إلى الأرض ، وهي الجهاد في سبيل الله .

● قال الشيخ : أخرجه أحمد ثنا يحيى بن إسحاق أنا ابن خزيمة .

قال : وإسناده لا بأس به في المتابعات والشواهد ، وبخاصة أن يحيى ابن إسحاق من قدماء أصحاب ابن خزيمة .

ثم إن هذا الحديث الذي رواه مسلم قد رواه من طريق آخر عن عامر ابن سعد أيضاً ، فقد رواه مسلم (٣٤) عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عامر ابن سعد عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً .

فلو سلك أحد مسلك هذا الهدام لقال إن محمد بن إبراهيم ثقة من رجال الجماعة ، والحكيم صدوق فروايته شاذة ، وصنيع مسلم بين فساد طريقة هؤلاء المتطفلين على هذا العلم الشريف ، والله المستعان .

~~~~~

●المثال الثالث لضربه السنن بعضنا ببعض :

رقع [١٦] - [الصحيحة ٣١٩]

أورد الشيخ - رحمه الله - عن أبي داود (٩٤٨) ، والحاكم (٢٦٤/١) - (٢٦٥) ، والبيهقي (٢٨٨/٢) كلهم من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن حصين ابن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن وابصة عن أم قيس بنت مخضن أن رسول الله ﷺ لما أسن ، وجهل اللحم اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه .

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ،

● وقال الشيخ : صحيح فقط ، ليس هو على شرط الشيخين .

- فقال النكرة : هذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وعلته : حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي ، وهو ثقة احتج به الشيخان ، إلا أنه اختلط ، وصفه بذلك أبو حاتم والنسائي ويزيد بن هارون ، ونفاه علي بن عاصم كما في « الميزان » ، وعلي ضعيف لا يحكم له على الأثبات . اهـ .

فالمتعمد هو الخلاف بين عبد الرحمن بن شريح ، وهو ثقة فاضل من رجال الجماعة ، وعبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ روى له الجماعة أيضاً ، فحمل الحديث على أن لأبي هانئ فيه شيخين أولى ، والله أعلم .

- ثم قال : وتويع أبو هانئ تابعه خالد بن أبي عمران عن أبي عبد الرحمن سنداً ومناً .

● قلت : هذا يدل على أحد أمرين : إما أنه لا يفهم ولا يدري ما يقول أو أنه يكذب ، ولذلك نظائر ذكرت بعضها .

ويدل على الثاني أنه حذف لفظ حديث خالد ، وقال : بنحو لفظ مسلم ، مع أن الشيخ ساقه كما نقلته عنه ، وفيه قوله ﷺ : (ثلاثة من قائلهم دخل الجنة) ، فذكر (القول) كمتن حديث عبد الرحمن بن شريح ، فهو موافق له منناً ، وإن تابع ابن وهب على ذكر أبي عبد الرحمن الحلي .

- وقال النكرة بعد ذلك : مجرد قوله : (رضيت ...) ليس محفوظاً عن الغصوم ﷺ فيما رواه الأثبات عنه ، وليس هذا مراده من مسلم .

ثم أورد بعد ما ينقض ما قرره من أصله ، وهو ما أخرجه مسلم (٣٨٦) وغيره من طريق الحكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : من قال حين يسمع المؤذن : أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله . رضيت بالله رباً ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه .

● قلت : ففيه الاختصار على القول المجرد ، فهل تضرب الأحاديث بعضها ببعض كما يفعل هذا الهدام للسنة ؟!

● المثال الرابع لضربه السنن بعضها ببعض :

حديث [١١١] - [الصحيحة [٤٥٥]]

لقد أورد الشيخ حديث أم سلمة الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما مرفوعاً : إنكم تختصمون إلي ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضي لكم على نحو مما أسمع منكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها يوم القيامة .

● قال الشيخ : وللهديث شاهد مرفوع بلفظ : إنما أنا بشر ، فما حدثتكم من الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ .

أخرجه البزار في " مسنده " (ص ٢٧ - زوائد الحفاظ) : حدثنا إسماعيل ابن عبد الله الأصبهاني ثنا حسين بن حفص ثنا خطاب بن جعفر بن أبي المغيرة عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يطوف في النخل بالمدينة ، فجعل الناس يقولون : فيها وسق ، فقال رسول الله ﷺ : فيها كذا وكذا ، فقالوا : صدق الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد .

قال الهيثمي (١/١٧٨) : إسناده حسن ، إلا أن شيخ البزار لم أر من ترجمه .

وتعقبه الحفاظ بقوله : هو الحفاظ الشهير سمويه ، ترجمه أبو نعيم في تاريخه ، ووثقه ابن منده وأبو الشيخ وأبو نعيم وغيرهم .

— قال النكوة : بل إسناده ضعيف ، ومنته منكر ، وعلته : جعفر هذا ، فإنهم ضعفوه في روايته عن ابن جبير .

● قلت : لم ينفرد علي بن عاصم بنفي اختلاطه ، بل أنكره على ابن المديني كما في " التهذيب " ، وإخفاؤه ذلك من عدم أمانته كغيرها من أفاعيله ، وهذا يدل على أن تغييره لم يكن شديداً ، وقد أخرج البخاري ومسلم لكثير ممن قيل إنهم رويوا عنه بعد التغير ، وإن قال الحفاظ ابن حجر إن البخاري لم يخرج لهم عنه إلا حيث توبعوا إلا أن البخاري لا يمكن أن يذكر في صحيحه تلك الأسانيد الكثيرة ، وهي ليست على شرطه أو على الأقل ليست صحيحة ، وهذا ما انتهى إليه الحفاظ الذهبي - رحمه الله - حيث أورده في كتابه : " الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم " (١) ص (٨٥) : حصين ابن عبد الرحمن الأسدي : وثقه ، قيل : إنه تغير يسيراً .

فمن العجب أن نرى لهذا النكوة حكمه على الحديث بقوله : منكر جداً ، وعلته حصين بن عبد الرحمن ، مع أنه لم يسبق بمثل هذا الحكم .

وأما معارضته متن الحديث بما ثبت عنه ﷺ من الصلاة قاعداً مؤخراً ، فمما لا يستغرب من مثله ، وإلا فإن من الظاهر لمن له أدق فهم ألا تعارض بين الحديثين ، لإمكان وقوعهما في أحوال متفرقة ، وكل حدث بما رأى ، ولذلك نظائر غير خافية ، والله المستعان .

~~~~~

(١) ولعل هذا النكوة وأمثاله لم يسمعوها عن أمثال هذه الكتب ، وإلا فما حملهم على مثل هذا العبث ؟





المحفوظ أن الرسول ﷺ قال له : أصليت ؟ قال سليك : لا ، قال : قم ، فصل  
الرَّكْعَتَيْنِ ، إذا جاء أحدكم الجمعة ، وقد خرج الإمام فليصل ركعتين ، يا  
سليك قم فاركع ركعتين ، وتجوّز فيهما .

— قال النكرة : هكذا رواه أصحاب جابر : أبو الزبير ، عمرو ابن  
دينار ، وأبو سفيان . وخرج أحاديثهم جميعاً مسلم ، وروى هذه القصة  
كذلك : أبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ، وأنس بن مالك ، وسليك نفسه ،  
وأبو ذر . اهـ .

● وأقول : إن هذا إسناد مستقل عن جابر ، وقد صح الإسناد فلا  
معنى لمعارضته بسائر الروايات عن جابر ، ولو سلك هذا النكرة هذا المسلك مع  
زيادات الصحيح لحكم بنكارة الكثير منها ، وأقرب شيء لذلك قوله هنا  
( وتجوّز فيهما ) ، فإن أصحاب جابر كعمرو بن دينار في "الصحيحين" <sup>(١)</sup> ،  
وأبي الزبير عند مسلم ، ومعاذ بن عبد الله بن حبيب عند ابن خزيمة ، ومحمد  
ابن المنكدر عند ابن خزيمة وغيرهم يروون الحديث بدوئها ، وإنما ذكرها في  
الحديث أبو سفيان على خلاف عليه فيه ، والحسن ولم يسمع منه ، ومع ذلك  
أخرجها مسلم في "صحيحه" ، والله المستعان .

~~~~~

(١) ولا يلتفت إلى رواية من ذكرها من طريقه كما في "الأوسط" للطبراني (٦٤١٣) ، ففي
إسناده غالب بن عبيد الله ، وهو تالف .

إسحاق حدثني أبيان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال : دخل
سليك الغطفاني المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب الناس ، فقال له
رسول الله ﷺ : اركع ركعتين ، ولا تعودن لمثل هذا . يعني الإبطاء عن
الخطبة ، قاله لسليك الغطفاني .

● قال الشيخ : وإسناده حسن ، وقد أورده عبد الحق الإشيلي ،
وسكت عليه ، مشيراً بذلك إلى صحته .

— قال النكرة : منقطع ، فرواية مجاهد عن جابر صحيحة ، ومجاهد لم
يسمع منه شيئاً ، ومجاهد كثير الإرسال .

ونقل عن القطان قوله : كانوا يرون أن مجاهداً يحدث عن صحيفة
جابر ، وقال البردنجي : أحاديث مجاهد عن جابر ليس لها ضوء ، إنما هي من
حديث ابن إسحاق عن أبيان بن صالح عن مجاهد ، ومن حديث ليث بن أبي
سليم عنه .

● قلت : يرد ذلك ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٧٠) :
قال : حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال سمعت مجاهداً يقول :
حدثنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : قدمنا مع رسول الله ﷺ ، ونحن
نقول : لييك اللهم لييك بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ ، فجعلناها عمرة ،
وأخرجها مسلم (١٢١٦) .

ثم راح هذا النكرة يعارض بين هذا الحديث وغيره كعادته القبيحة في
هدمه للسنن في غالب كتابه ، فقال : المحفوظ عن جابر من طرق أصحابه ،
ورواها أصحاب الصحاح ليس فيه : "ولا تعودن لهذا" فقد رواه السنة بالفاظ
كثيرة ، فلم يذكرها هذه الجملة مما يدل على نكارتها ، فقد جاء في الحديث

مراراً ولكن هذا النكرة وأشباهه من المتبدئين لا يفهمون ، وقد اختص هذا بالوقاحة ، فإنه مع عدم فهمه قد اتهم الشيخ بيتر كلام ابن عدى ، مع أن الشيخ - رحمه الله - قد أتى بحكم الحافظ الذى يصفه بالإغراب ، ولو ساء لهذا النكرة اتهامه للشيخ - رحمه الله - بيتر كلام ابن عدى لكان هذا الاتهام متوجّهاً إلى الذهبي - رحمه الله - من باب أولى ، حيث قال : وساق له ابن عدى أحاديث حسنة ، وقال : أرجو أنه لا بأس به ، والظاهر أن الشيخ - رحمه الله - قد نقل كلام ابن عدى من « الميزان » ، ومع اتّهام هذا النكرة للشيخ - رحمه الله - بما هو برىء منه فقد تصرف عامداً متعمداً فى كلام العقيلي - رحمه الله - بما يغيره عن معناه ، فقد قال العقيلي : محمد بن بلال عن همام وعمران القطان : بصرى بهم فى حديثه كثيراً . فقدم النكرة ، وأخر ، فصوره : (بهم كثيراً عن همام والقطان) ، ليصوره نصاً فى كونه بهم كثيراً فى حديثه عن همام والقطان خاصة ، وهذا من تغيير كلام الأئمة عمداً ليصل إلى مراده ، فهى خيانة جليلة كغيرها ، ومن خيانتة أيضاً تركه توثيق أبى داود له حيث قال : ما سمعت إلا خيراً .

وخلاصة أمره ما قاله الذهبي فى « الميزان » صدوق ، غلط فى حديث كما يغلط الناس .

— ثم قال النكرة فى عمران القطان : اتهم فى مذهبه فهو خارجى ، وفى روايته ، قال الدارقطني : كان كثير المخالفة والوهم ، وضعفه النسائي وأبو داود ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، لم يرو عنه يحيى بن سعيد .

● قلت : لقد سلك النكرة سبيله المعهودة فى خيانة الأمانة فى نقل أقوال الأئمة ، حتى فى الواحد منهم ، فقد قال عمرو بن على الفلاس : كان ابن مهدي يحدث عنه ، وكان يحيى (يعنى ابن سعيد القطان) لا يحدث عنه ، وقد ذكره يحيى يوماً ، فأحسن الشئاء عليه .

● المثال السادس لضربه السنن بعضها ببعض :

حديث [١١٤] - الصحيحة [٤٦٩]

أورد الشيخ - رحمه الله - عن ابن أبى عاصم فى « الدييات » (٢٣٠) ، وابن عدى فى « الكامل » (١٣٣/٦) ، وأبو نعيم فى « تاريخ أصبهان » (٧٦/٢) كلهم من طريق محمد بن بلال عن عمران عن قتادة عن أنس ابن مالك عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إذا حكمتكم فاعدلوا ، وإذا قتلتم فأحسنوا ، فإن الله محسن يحب المحسنين .

● قال الشيخ : هذا إسناد جيد ، رجاله ثقات معروفون ، غير محمد ابن بلال ، وهو البصرى الكندى ، قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحافظ : صدوق يغب .

— فقال النكرة : هكذا بتر كلام ابن عدى فى الرجل ، ويظهر من كلام الأئمة أن ابن بلال صدوق فى نفسه له أفرادات [كذا] وغرائب ، وفى حفظه ضعف ، ويشند ضعفه إذا روى عن عمران القطان .

أما عبارة ابن عدى فى « التهذيب » قال : هو يغب عن عمران ، وله عن غير عمران أحاديث غرائب ، وليس بالكثير ، وأرجو أنه لا بأس به ، وذكره العقيلي : بهم كثيراً عن همام والقطان .

● وأقول : قول ابن عدى - رحمه الله - : يغب عن عمران ليس معناه أنه يغب عن عمران خاصة ، وإنما خص عمران بالذكر لكثرة حديثه عنه ، وقيل عن غيره ، وعبارة ابن عدى واضحة فى ذلك ، وقد نهبت على ذلك

(١) والطبرانى فى « الأوسط » (٥٧٣٥) .

● وأقول : ليس سعيد من بابة عمران القطان ، فأكثر الأئمة على تضعيف سعيد ، ولذا قال الحافظ في « التقريب » : ضعيف ، فأحسن أحواله أن يصلح في المتابعات والشواهد ، فلا شك في تقدم عمران عليه ، ثم إنه قد خولف كما بينه أبو حاتم - رحمه الله - ، وقد حكم عليه بالوهم ، وأما رواية عمران فهي طريق مستقلة ، ولذلك لم يذكرها أبو حاتم في الخلاف ، ولم يعارض بينها وبين طريق مسلم كما فعل النكرة كعادته في ضرب الأحاديث بعضها ببعض حيث قال : والحفوظ في ذلك ما رواه مسلم وأصحاب السنن وغيرهم عن شدد مرفوعاً ، فذكر الحديث .

وعدم ذكر أبي حاتم لحديث أنس في الخلاف مما بين فساد طريقة هذا النكرة وحرصه على هدم السنن ، وقد ذكر الحافظ ابن رجب حديث أنس في « جامع العلوم والحكم » (٣٨٩/١ - ٣٩٠) مستشهداً به لحديث شدد الذي رواه مسلم ، ولم يضرب أحدهما بالآخر كما فعل النكرة ، والله المستعان .

~~~~~

فترك يحيى بن سعيد القطان الرواية عنه ليس نصاً في جرحه له ، خاصة مع ما اشتهر عنه - رحمه الله - من التعت فيمن يروي عنه ، فحذف النكرة توثيقه الصريح ( فأحسن الثناء عليه ) ، ونقل ما يروهم الجرح ، ونقل هذا النكرة عن أبي داود تضعيفه ، وترك ما يفسر سب التضعيف ، وهو قوله : أفني في أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك الدماء .

وهذا تضعيف له في مذهبه ، وليس في حديثه ، وحذف توثيقه له حيث قال الأجرى عنه : هو من أصحاب الحسن ، وما سمعت إلا خيراً ، وترك أيضاً قول الإمام أحمد : أرجو أن يكون صالح الحديث ، وقول الساجي : صدوق ، وثقه عفان ، وقول الحاكم : صدوق ، وكذا توثيق العجلي وابن حبان ، وتوثيق ابن شاهين له ، وقال : من أحص الناس بقتادة ، وكانوا يقولون إنه يميل إليه ، إلا أنهم لم يشتوا عليه شيئاً .

فمن تأمل أقوال الأئمة تبين له صحة قول أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر : صدوق بهم ، وقد سبقه بذلك أمير المؤمنين البخاري - رحمهما الله - ، فهو حسن الحديث ما لم يخالف من هو أوثق منه .

والعجب من النكرة - بل لم نعد نعجب من شيء يصدر منه - قوله :

وقد خولف عمران القطان في الإسناد : خالفه سعيد بن بشير ، فقال : عن قتادة عن أبي قلابه عن أبي أسماء الرحي عن ثوبان مرفوعاً بلفظ : إذا ذبحتم ، فأحسنوا ... الحديث ، قال أبو حاتم : هذا وهم ، إنما يروونه عن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شدد عن النبي ﷺ .

- قال النكرة : سعيد من بابة عمران القطان .

## □ طعنه في صحيح البخاري



### حديث [٩٧] - [الصديحة [٣٩٥]]

لا تصوم المرأة يوماً تطوعاً في غير رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه .  
أورده الشيخ من " سنن الدارمي " ( ١٧٦١ ) : أخبرنا محمد بن أحمد ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : فذكره .  
● قال الشيخ : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، جميع رواته ثقات من رجاله ، والحديث أخرجه الشيخان من طرق عن سفيان دون قوله ' يوماً تطوعاً في غير رمضان ' ، وهي زيادة صحيحة ثابتة ، ومن أجلها خرجت الحديث هنا .  
وقد جاءت من طريقين آخرين عن أبي هريرة نحوه ، وإسناد أحدهما صحيح ، والآخر حسن .

— فقال النكرة : قد جاءت الرواية الصحيحة هكذا بلفظ : لا تصوم المرأة ويعلمها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه ، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له .

قال : أخرجه البخاري ( ٥١٩٢ ) ، ( ٥٣٦٠ ) ، ..... كلهم عن طريق [كذا] معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة به مرفوعاً .

ورواه البخاري من طريق شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه . والباقي نحوه ، وأخرجه برقم ( ٥١٩٥ ) ، وقال عقبه : رواه أبو الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة : في الصوم .

— قال النكرة : وهذه إشارة ذكية من أمير المؤمنين أن المحفوظ عن أبي الزناد هو هذا الإسناد الذي يروي به فقرة الصوم فقط .

● وأقول : لا ينبغي أن يتحدع أحد بما صدر النكرة كلامه من النناء على البخاري - رحمه الله - ، فإنه من الواضح أنه يريد أن يموه على من لا يدري ويخفي طعنه في حديث أخرجه البخاري مسنداً في " صحيحه " محتجاً به ، بل ليس في الباب غيره ، فقد بوب البخاري في كتاب النكاح : ( باب : لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه ) ، ثم أورد الحديث ، قال : حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، وما أنفقت من نفقة عن غير أمره ، فإنه يؤدي إليه شطره .

فموضع الشاهد للباب قوله : ( ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ) ، ومع ذلك فقد زعم النكرة أن البخاري ما أورده إلا ليلين علمه ، وأن الصواب في حديث أبي الزناد بذكر الصوم فقط ، والزيادة على الصوم في الحديث ليست محفوظة ، ومنها موضع الشاهد للترجمة ( ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ) ، وبذلك يظهر أن هذا النكرة قد انتهى إلى أن البخاري - رحمه الله - يحتاج في صحيحه بالأحاديث المعلولة غير المحفوظة ، فماذا ينتظر من هذا الهدام إن قدر له أن يواصل الكتابة وأن يجد من ينشر له ؟

سبق ، وإنما يعني أنه كان لطريق موسى أحفظ لها من طريق الأعرج ، فرد هذه الطريق سنداً ومتمناً ، والحكم على سفيان بن عيينة بالخطأ في السند والمتن كما فعل هذا النكرة من التسرع والجرأة على تخطئة الثقات ، وقد رواه عنه بزيادة ( من غير رمضان ) جمع منهم :

الإمام أحمد في " مسنده " ( ٢٤٥/٢ ) ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف عند الدارمي ( ١٧٦١ ) ، وقيية بن سعيد ونصر بن علي عند الترمذي ( ٧٨٢ ) ، والبعوى ( ١٧٦٥ ) ، وقيية عند النسائي في " الكبرى " ( ٣٢٨٨ ) ، والحسين ابن حريث عند ابن خزيمة ( ٢١٦٨ ) ، وزهير بن حرب عند أبي يعلى ( ٢٧٣ ) ، كلهم ( أحمد بن حنبل ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف ، وقيية بن سعيد ، ونصر بن علي ، والحسين بن حريث ، وزهير بن حرب ) ستهتم عن سفيان ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بزيادة ( من غير رمضان ) والحديث ثابت من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فالخكم بالخطأ على سفيان في إثبات هذه اللفظة فيه غير مقبول ، خاصة وأما ثابتة من وجه آخر ، فقد وردت عند عبد الرزاق ( ٧٨٨٦ ) ، وأخرجه أبو داود ( ٢٤٥٨ ) عن الحسن بن علي عنه وهذه الزيادة ثابتة في طريق موسى بن أبي عثمان بإقرار النكرة ، وموسى وأبوه قال في كل منهما الحافظ في " التقريب " : مقبول .

وقد أورد له الشيخ شاهداً صحيحاً من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود ( ٢٤٥٩ ) ، وأحمد ( ٨٠/٣ ) ، وسياقه دال على أن النهي في التطوع ، وله شاهد أخرجه الطيالسي ( ١٩٥١ ) من حديث ابن عمر ، وفي إسناده ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، يصلح في الشواهد والمتابعات .

والحديث رواه البخاري ( ٥١٩٥ ) كما سبق والطبراني في " الشاميين " والبعوي في " شرح السنة " ( ١٦٨٩ ) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بالحديث كاملاً .

ورواه النسائي في " الكبرى " ( ٢٩٢٠ ) ، وأحمد ( ٤٤٤/٢ ) ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ ، وغيرهما من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى ابن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بذكر الصيام فقط .

وأما سفيان بن عيينة فرواه بالإسنادين جميعاً ، وإن كان مثبته أكثر من الطريق الثاني ، فرأى البخاري - رحمه الله - أن الحديث محفوظ بالإسنادين جميعاً ، فأما رواية شعيب فبالحديث كاملاً ، وأما رواية السفياني فبجزء الصيام فقط ، وهذا معنى قول البخاري : ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم ، وقد أشار إلى صحة الإسنادين أيضاً الترمذي ( ٧٨٢ ) ، وهذا هو الذي فهمه الحافظ أيضاً من قول البخاري حيث قال : ( يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام ، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة ، وهو صيام المرأة إسناداً آخر ) ، ولذا لم يورده الحافظ في الأحاديث التي تكلم فيها في المقدمة مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث ، وكم يعمل أمثال هذا النكرة الأحاديث بمثل هذا الاختلاف الذي لم يعدد الأئمة مؤثراً على صحة الحديث ، والله المستعان .

وأما ما ذكره الحافظ من ( قول أبي عوانة في رواية علي بن المديني : حدثنا سفيان به بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان - فراجعته فيه ، فثبت على موسى ، ورجع عن الأعرج ) فليس معناه أنه لم يكن عنده الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج ، فإنه ثابت من طريق شعيب كما

## □ تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة



### ● المثال الأول :

#### حديث [١٠٢] - [الصحيحة [٤٢٣]]

لقد أورد النكرة عن ابن أبي حاتم في "العلل" (٣٧٥/١) قال : سمعت أبي يقول : طلق بن غنام هو ابن عم حفص بن غياث ، وهو كاتب حفص ابن غياث روى حديثاً منكراً ، وذكر الحديث .

- ثم قال النكرة ص (٣٦٢) : ثم رجعت إلى كتاب "الجرح والتعديل" ، فوجدته لم يذكر فيه جرْحاً ولا تعديلاً ، فنسأ إلى فكري أنه لا يعرفه ، فهو عنده مجهول الحال ، لذلك رجح في نقده أنه - أي طلق - ، وقد انفرد بهذا الحديث عن رجل مشهور مثل القاضي شريك - رجح أنه أخطأ فيه ، وهذا ظاهر من اضطرابه فيه ، ثم نقل كلامه الذهبي موافقاً عليه ، وليس بجيد بالنسبة له حيث قد ثبت عنده أنه ثقة .اهـ-

فتأمل كيف حكم علي أبي حاتم - رحمه الله - بالجهل بحال طلق بمجرد أنه لم يذكر فيه جرْحاً ولا تعديلاً ، ثم لام الذهبي على ذكره حكم أبي حاتم على الحديث بالنكارة مع ذكره توثيق من وثقه ، فأى تعارض بين هذا وذاك إلا عند من لا يدري ما يقول ؟ ، والله المستعان .

~~~~~

قال ابن خزيمة - رحمه الله - : قوله ﷺ : " من غير شهر رمضان " من الجنس الذي نقول : إن الأمر إذا كان لعللة فمعنى كانت اللة قائمة ، والأمر قائم ، فالأمر قائم ، والنبي ﷺ لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها إذ صوم رمضان واجب عليها كان كل صوم صوم واجب مثله^(١) جائز لها أن تصوم بغير إذن زوجها ، ولهذا المسألة كتاب مفرد قد بينت فيه الأمر الذي هو لعللة ، والزجر الذي هو لعللة .اهـ-

~~~~~

(١) يعنى - رحمه الله - بقوله : صوم صوم واجب : صيام ما كان واجباً صومه ، فلا تكرار في العبارة .

## ● المثال الثالث لتخطئته الأئمة بالتمهور والمجازفة :

### حديث رقم [٩١] - [الصحيحة [٣٦٦]]

إن التجار هم الفجار . قيل : يا رسول الله أوليس قد أحل الله البيع ؟ قال : بلى ، ولكنهم يحدثون ، فيكذبون ، ويخلفون ، فيأثمون .

قال الإمام الألباني - رحمه الله - : رواه أحمد (٤٢٨/٣) ، والطبري في « تهذيب الآثار » (٧٠٠/٤٣/١) ، والطحطاوي في « المشكل » (١٢/٣) ، والحاكم (٧-٦) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٤٨٤٦/٢١٨/٤) عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو راشد الحراني سمع عبد الرحمن بن شبل يقول : فذكره مرفوعاً .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ، وقد ذكر هشام بن أبي عبد الله سماع يحيى بن أبي كثير من أبي راشد ، وهشام ثقة مأمون ، وأدخل أبا بن يزيد العطار بينهما زيد بن سلام .

● قال الشيخ : ووافقه الذهبي ، وهو كما قال ، أخرجه الحاكم والبيهقي وابن عساكر عن أبا بن ، وصرح ابن عساكر بسماع يحيى من زيد ابن سلام أيضاً ، وخالفهم معمر فقال : عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده عن عبد الرحمن بن شبل .

● قلت : هكذا وقع التصريح بسماع يحيى بن أبي كثير من أبي راشد عند الحاكم وعند البيهقي ، وقد نص الحاكم على إثبات السماع مما ينفي احتمال التصحيف في الإسناد ، ولم يعارض الحاكم أحد من أهل العلم بنفي السماع ، مع أن المعروف أن المثبت مقدم على النافي ، فكيف إذا لم ينف أحد؟

## ● المثال الثاني لتخطئته الأئمة بالتمهور والمجازفة :

### حديث رقم [٩٨] - [الصحيحة [٤٠٠]]

خرج الشيخ حديثاً من « مستدرک الحاكم » من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ، ونقل حمول الحاكم : صحيح الإسناد ، فقال الذهبي : صحيح على شرط مسلم ، وقال الحافظ في « الفتح » (٧٩/١٠٠) : سنده قوى .

- فقال النكرة : في تصحيح الإسناد نظر ، فحماد بن سلمة ليس من حفاظ حديث هشام بن عروة ، بل هو كثير الخطأ عليه .

● قلت : هذا من تحجيه على حماد بن سلمة وتجوهره ومجازفته ، فإنه لم يقل ذلك أحد غيره .

ثم نقل كلاماً عن ابن رجب لم يفهمه في رواية حماد عن قتادة ، وأيوب ، وداود بن أبي هند ، والجريزي ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعمرو بن دينار .

ثم قال : وقد أخرج الإمام مسلم لحماد عن هؤلاء المذكورين ما عدا الأخير ، وذلك في المتابعات لا الأصول .

ثم قال : من هنا ندرك خطأ قول الذهبي ( على شرط مسلم ) .

● قلت : بل من هنا ندرك تعديه على الذهبي بتخطئته إياه بالتمهور والمجازفة، فقد روى له مسلم حديثاً بهذا الإسناد رقم (٢٣٦٣) في تلقيح النخل، والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

وأما توهيمه الحاكم أو شيخه في التصريح بالسماع فمردود ، لأن الطبري - رحمه الله - قد رواه في " تهذيب السنن " (٩٩) قال : حدثني ابن المني قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو راشد الخبزي .

وفي رقم (١٠٠) قال : حدثني يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن عليه قال حدثنا هشام ، وحدثنا ابن المني قال حدثنا ابن أبي عدى عن هشام عن يحيى قال : حدثني أبو راشد الخبزي .

فهذه ثلاثة أسانيد صحيحة إلى هشام بن أبي عبد الله ، وفيها تصريح يحيى بتحديث أبي راشد الخبزي له .

وقد سبق أن الشيخ - رحمه الله - خرج الحديث من " تهذيب السنن " للطبري ، فإذا أن يكون هذا النكرة لم يكلف نفسه النظر فيه ، ثم أقدم على تخطئة الحاكم وشيخه والبيهقي ، فأقدمه على تخطئتهم والحالة هذه من التهور والمجازفة ، وإذا أن يكون قد اطلع عليه ، وأخفاه حتى يتمكن من تضعيف الحديث ليتوصل إلى تنقص الإمام الألباني - رحمه الله - .

وتلك حيلة كظائرها ، والله المستعان .

- وقال النكرة : رواية أبان عند أحمد مثل إسناده على بن المبارك ، فثبت أن هناك خطأ آخر عند الحاكم ، فقد سقط عنده ذكر (أبي سلام) .

● قلت : هو مردود أيضا بأنه وقع كذلك عند الطبري (١٠١) من رواية معمر بدون ذكر (أبي سلام) ، ووقع كذلك أيضا في " معجم الصحابة " لعبد الباقي بن قانع (١٧٤/٢-١٧٥) ، وقد سبق أن الشيخ - رحمه الله - قد عزا

ومع ذلك فقد تجرأ هذا النكرة ، ورد هذا النص بقوله : أما تصريح يحيى بالسماع من أبي راشد فوهم ، ولم يوجد عند أحد ممن خرج هذا الحديث إلا عن طريق الحاكم ، ويحيى بينه وبين أبي راشد طبقتان ، ولم يثبت من وجه صحيح أنه لقيه ، ويدل على ذلك أنه وجد بينهما رجال ، ثم ذكر أن رواية أحمد والطحاوي والحرانطي ليس فيها تصريح بالسماع ، ثم قال : فهذا يدل على خطأ الحاكم في قوله ( حدثني أبو راشد ) ، ولا يحتاج زيادات الحاكم في " المستدرک " لكثرة أوهامه وأغلاطه كما يعلم من يقرأ في كتابه ولو سيرا .

ثم ذكر الخلاف في الإسناد ، ثم قال : وأصحهما ما رواه هشام ، فإنه أثبت أصحاب يحيى ، وإسناده منقطع ، فهو ضعيف .

ثم قال : وقد ذكر البيهقي في كتابه " الآداب " ص (٤٨٦) بعد أن أخرج الحديث عن شيخه الحاكم من طريق هشام ، وفيه ( التحديث ) ، قال : خالفه أي هشام - على بن المبارك وأبان العطار ، فروياه عن يحيى عن زيد ابن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد ، وقد ذكر هشام الدستوائي فيه سماع يحيى ابن أبي كثير ، وهشام أحفظ ، والله أعلم .

ومع نص البيهقي - رحمه الله - على إثبات السماع الذي يقتضى تصحيح الحديث أصغر النكرة على تضعيفه ، لكنه هذه المرة ترك تخطئة الحاكم وتوهمه وانتقل إلى شيخه قاتلاً : وقد ظهر لي أنه ربما كان الخطأ من شيخ الحاكم أبي عمرو عثمان بن أحمد بن محمد السماك ، ففيه مقال كما في " تاريخ بغداد " و " الميزان " اهـ .

● وأقول : أما قوله : إن بين يحيى بن أبي كثير وبين أبي راشد طبقتين فجهل فاضح فإن يحيى رأى أنسا ، فكيف يبعد سماعه من تابعي من الثانية ؟





- وأما ما ورد في " الأُمالي " للحافظ ابن حجر من تسميته ( عثمان ابن عبد الله بن موهب ) فخطأ ، فإن الحافظ رواه عن فاطمة بنت المنحاح عن سليمان بن حمزة عن محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده .

والحديث موجود في " الأحاديث المختارة " للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده ، وفي تسميته ( عثمان بن موهب مولى بني هاشم ) .

وعلى أي حال سواء كان عثمان بن عبد الله بن موهب أو عثمان ابن موهب فليس ذلك دليلاً على كونهما واحداً ، فإن لذلك نظائر .

- وأما احتجاجه بكون ابن أبي حاتم قال عن عثمان إنه كوفي فهذا ناشئ من كونه لا يدري ما يقول ، فإنه قد قال عن ابن أبي حاتم إنه لا يعرفه ، وإنما تابع البخاري فقط في التفريق بينهما ، فكيف يحتاج بكلامه ؟

- وأما دعواه أنهما في طبقة واحدة فهذا يدل على جهل فاضح ، فإن عثمان بن عبد الله بن موهب مولى آل طلحة سمع أبا هريرة المتوفى سنة (٥٧) أو (٥٨) أو (٥٩هـ) ، ولذا قال الذهبي في " السير " (١٨٧/٥) : توفي بعد سنة عشرين ومائة ، وقد وهم ابن سعد ، فقال ما لا يسوغ ، وهو : مات في خلافة المهدي سنة ستين ومائة .

وأما زيد بن الحبيب الراوي عنه فإنه توفي سنة ثلاثين ومائتين ، فينبغي وفاتيتهما (١١٠) سنة فكيف يروى عنه ، بل إنه يبعد أن يروى عنه حتى على قول ابن سعد الذي وهمه فيه الذهبي ، وشيوخ زيد بن الحبيب هم تلاميذ عثمان ابن عبد الله بن موهب مولى آل طلحة ، ولم يذكر زيد بن الحبيب في الرواة عنه ، وهذا وحده كاف في إبطال ما ادعاه هذا النكرة من كونهما واحداً فكيف إذا انضاف إلى ذلك كون الراوي في هذا الحديث منصوباً على كونه

- أن ابن أبي حاتم قال في عثمان أنه [كذا] كوفي ، وكذلك عثمان ابن عبد الله بن موهب سكن الكوفة كذلك [كذا] .

- وزيد بن الحبيب كذلك سكن الكوفة ، وهو يدركه بالسنن .

وكلا العثمانيين من طبقة واحدة .

ويؤكد أنهما راو واحد عدم معرفة تلاميذ وشيوخ عثمان بن موهب هذا .

- وكلاهما مولى ، فالأول : قالوا : مولى بني هاشم ، وفي الثاني قالوا : مولى آل طلحة ، ثم قال : ومما زاد يقيني بصحة ما ذهبت إليه : وجدت الحديث في " أمالي الأذكار " لابن حجر قد أخرجه بسنده عن زيد بن الحبيب عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن أنس به ، وقال : حسن غريب ، ثم أخذ يكرر أن عثمان بن عبد الله بن موهب يقال له عثمان بن موهب بما لا طائل وراءه .

● وأقول :

- أما القول باشتراكهما في الرواية عن موسى بن طلحة ، فإن البخاري وحده هو الذي قال إن عثمان بن موهب الهاشمي روى عن موسى بن طلحة ، ومع ذلك فقد فرق بينه وبين الآخر المشهور .

- وأما كون عثمان بن عبد الله بن موهب ينسب إلى جده فقد قال ذلك المزي في " تهذيب الكمال " ، وتبعه ابن حجر ، ومع ذلك فرق بينهما .

- وأما ذكره عند الحاكم ( عثمان بن عبد الله بن موهب ) ، فقد رواه البيهقي في " الأنساب والصفات " (٢١٣) من طريق الحاكم وأبي يعلى الصيدلاني ، وهو ثقة بإسناد الحاكم ، وفيه ( عثمان بن موهب ) ، فإما أن يكون هذا من الحاكم نفسه أو ممن رواه عنه .

### ●المثال الخامس لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :

#### حديث رقم [٥] - في السلسلة رقم [٥٩]

يا علي أصب من هذا ، فهو أنفع لك .

أورده الشيخ - رحمه الله - من طريق فليح بن سليمان عن أيوب ابن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري عن يعقوب بن أيوب يعقوب عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية .

ونقل قول الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث فليح .

ثم قال الشيخ : وهو مختلف فيه ، وقد ضعفه جماعة ، ومشاه بعضهم ، واحتج به الشيخان في صحيحيهما ، والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه ، وأنه يخطئ أحيانا ، فمثلته حسن الحديث إن شاء الله إذا لم يتبين خطؤه .

- فقال النكوة : أيوب بن صعصعة مجهول الحال ، لم يوثقه معتبر ، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات ، لم يخرج له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه إلا هذا الحديث الواحد ، ومع ذلك قال ابن حجر : صدوق .

● وأقول : فهل إذا لم يخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه إلا هذا الحديث لا يكون له غيره ؟

بل قد أخرج له الإمام أحمد حديثاً في " مسنده " ( ٣٣٨/٢ ) من حديث أبي هريرة <sup>(١)</sup> ، وأخرج له يعقوب الفسوي ( ٤٢٥/٣ ) حديثاً آخر عن أيوب ابن بشير المغافري .

(١) والعجب أن الشيخ شعبياً قد حسن إسناده ، وضعف هذا الحديث ، مع أنه بإسناد واحد ، وقد أورد ابن أبي حاتم الحديث في " علله " ( ٢٣١١ ) ، وأعل طريقاً من طريقه فقط ، ولم يعمل أصل الحديث .

مولى بني هاشم عند النسائي في " الكبرى " ( ١٠٤٠٥ ) ، والبخاري كما في " كشف الأستار " ( ٣١٠٧ ) ، وابن السني في " عمل اليوم والليلة " ( ٤٨ ) ، والمقدسي في " المختارة " رقم ( ٢٣١٩ ) ، ( ٢٣٢٠ ) ، ( ٢٣٢١ ) .

وأما عثمان بن عبد الله بن موهب الثقة المشهور فإنه مدني ، ويلقب بالأعرج ، وهو مولى طلحة بن عبيد الله التيمي ، فهو مولى التميميين ، فهذا نص على أنه غير الراوي صاحب أنس بن مالك .

واقdam هذا النكرة على تخطئة الأئمة بهذه الشبه الواهية مع وضوح الصواب في قولهم دليل على أنه لا يدري أن في المصطلح باباً اسمه " المتفق والمفترق " فلقد ذكر الخطيب في كتابه " المتفق والمفترق " أربعة عشر رايأ كلهم اسمه " إبراهيم بن يزيد " ، وكثير منهم في طبقة واحدة ، وبينهم من الاشتراك أكثر مما بين هذين الراويين ، وهذا من شؤم التعجل في الاشتغال بالتخريج قبل إتقان علوم الحديث النظرية وقواعده ، فضلاً عن التصنيف ، فليقت الله كل من يشجع أمثال هذا النكرة على الخوض في هذه الأمور الخطيرة ، والله المستعان .

وأما عن حكم الحديث فقد بين الشيخ أمره ، وهو أنه حسن ، وقد سبقه بالتحسين الحافظ ابن حجر كما في " نتائج الأفكار " ، وصححه المنذري ، والحاكم ، ووافقه الذهبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

أن يكون ذلك في نسخة الحافظ من " الجرح والتعديل " ، أو أنه سقط من المطبوع ، أو أن الحافظ وقف على ذلك في مصدر آخر غير " الجرح والتعديل " ؟  
أليس ذلك بأولى من تخطئة هذا الإمام !!؟ .

ثم لو أن هذا النكرة التجري على الحافظ ابن حجر مد يده إلى " تهذيب الكمال " لوجد الحافظ المزي قد سبق الحافظ ابن حجر بهذا النقل عن أبي حاتم ، وكذلك سبقه بذلك النقل الحافظ الذهبي في " تذهيب التهذيب " (١٣١/١٠) ، فثبت بذلك براءة الحافظ ابن حجر وحناية هذا النكرة المعجب بنفسه عليه ، فعليه من الله ما يستحق .

ويعقوب قد روى عنه جمع ووثقه ابن حبان أيضا ، وقال الذهبي في " الكاشف " : ثقة ، وهذا الغلام يقول عنه : فيعقوب إذن مجهول العين .

ولا أدري كيف يصفه بكونه مجهول العين مع أنه قد روى عنه جمع ؟

ذكر الحافظ في " التهذيب " منهم : أيوب بن عبد الرحمن ، وعثمان ابن عبد الرحمن ، وأبا يحيى السلمي ، وذكر في التعجيل محمد بن إبراهيم التيمي ، وذكر ابن حبان أبا عقيل وابن أبي فديك .

ومعلوم أن مجهول العين من روى عنه واحد فقط ، ولم يوثق .

فتأمل أخي القارئ حكم الذهبي على الراوي بالثقة ، وابن حجر بأنه

صدوق ، ثم يحكم عليه هذا النكرة بأنه مجهول العين !! .

فإلى متى ينشر مثل هذا العبث في العلوم الشرعية !!؟ .

وأما قوله ( ولا يعرف له سماع من أم المنذر ، ولا يدرى هل عاصرها أم لا ؟ وإن كان عاصرها هل كان ممكناً لقاؤهما ؟ ) فإنه من عجائب الزمان

وقد ذكر الحافظ في " التهذيب " أنه روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان .  
وقد قال الذهبي في " الميزان " في ترجمة مالك بن الخير الزياتي مصري،  
محله الصدق ، قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته .

ثم قال الذهبي : يريد أنه نص أحد على أنه ثقة ، وفي رواية " الصحيحين " عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح . اهـ .

● قلت : وقد بين هذه القاعدة شيخنا الألباني - رحمه الله - في " تمام المنة " ص (٢٠٤-٢٠٦) تمام البيان ، فلا حاجة لإعادته ، ولكن هذا النكرة ونظراءه لا يدركون مسالك الأئمة ، والله المستعان .

- ثم قال : ويعقوب هذا مجهول ، وأخطأ ابن حجر ، ونقل عن أبي حاتم أنه قال فيه : صدوق ، لكن في كتاب ابن أبي حاتم ترجم ليعقوب بن أبي يعقوب أولاً رقم (٩٠٥) : روى عن أبي هريرة ، روى عنه أيوب ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، ثم في الرقم التالي (٩٠٦) يعقوب بن يوسف . قال أبو محمد : روى عنه أبي ، وسئل عنه فقال : صدوق .

فلعل ابن حجر - رحمه الله - انتقل بصره في النقل . اهـ .

● وأقول : هكذا وبكل جرأة يقطع بخطأ الحافظ ابن حجر لكونه لم يجد في " الجرح والتعديل " كلمة ( صدوق ) ، ويعمل ذلك بلعل كذا ... ، فليعلم إلى أي حد بلغه هؤلاء المتطفلون على العلم في تخطئة العلماء ، ألا يحتمل

تابعنا ابن حجر في قوله " صدوق " ، وهو كتاب قدم الطبع ، فلعلهما تنبها لذلك . اهـ .

● قلت : ولم أقف لهذا النكرة في كتابه كله على مثل هذا الاعتذار عن هذين المذكورين في حق الشيخ الإمام المجدد الألباني - رحمه الله - مع معرفة القاصي والداني بالفرق بين مكانة هذين وبين الإمام الألباني - رحمه الله - ، وهذا دال على قصد التشكيك في الشيخ منه ومن نشر له .

ولا أدل على ذلك في الحديث نفسه من معارضته احتجاج الشيخ بفتح بقوله : وقد ضعف فليحاً في بعض تحقيقاته كما في " الضعيفة " ( ٣/٣٢٢ ) ، مع أنه من الواضح أن قول الشيخ في " الضعيفة " يحمل وقوله هنا مفصل . ومعلوم أن الحمل يرد إلى المفصل ، والله أعلم .

~~~~~

وتطاول الصبيان ، فإن أم المنذر لا تعرف إلا بروايته عنها ، وقد أثبت لها الصحة بذلك ابن سعد ، والطبراني ، وأبو نعيم وغيرهم ، ولم يخالفهم إلا هذا النكرة ، فتأمل !!

أما قوله (أما قول الشيخ : وإنما يحسن فقط كما قال الترمذى فهذا غير مقصود كلام الترمذى ، فإنه قال : حسن غريب ، وهذا يعني استغرابه للإسناد ، وإن كان المتن يمكن أن يحسن لوجود شواهد له ، لكنه غالباً يقصد بالغريبة الخطأ أو الضعف في الإسناد) فبدل على جهل فاضح ، فإن الترمذى إنما يقصد بالغريبة الضعف إذا أفردوها في الحكم على الحديث ، وذلك في الأغلب ، وأما إذا جمعها مع غيرها فإنه يعني بها التفرد كغيره من أهل العلم ، فقد وصف الترمذى أحاديث بقوله حسن صحيح غريب ، فكيف يكون صحيحاً ضعيفاً ؟ مثل حديث رقم (٧٦) في الترمذى ، وهو في " الصحيحين " ، والحديث رقم (١٥٢) ، وهو في " صحيح مسلم " ، والحديث رقم (٣٣٩٦) ، وهو في " صحيح مسلم " ، وغيره ذلك كثير ، وأما وصف الترمذى للحديث بقوله (حسن غريب) ، وهو صحيح فكثير ، وقد بينت ذلك في كتابي " القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن " ص (٢١٦) فلا حاجة لإعادته هنا .

— ثم قال : ثم وقتت على كتاب " نظرات في السلسلة الصحيحة " (١) للشيخين : مصطفى بن العدوى ، وخالد المؤذن ، ووجدتهما ذكرا هذا الحديث ، وأعله بفتح وأيوب ، وفاتهما العلة الأهم ، وهي جهالة عين يعقوب ، ولعلهما

(١) وقد بينت قدر تلك النظرات وصاحبها بما تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف في كتابي : " الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني - رحمه الله - بالساهل " .

ومحمد بن عوف ثقة حافظ ، وإبراهيم بن مروان صدوق ، فلا شك في ترجيح روايتهما على رواية العباس وحده ، فهو صدوق فقط ، فترجح بذلك أن فضيلاً هو ابن غزوان الثقة الذي أخرج له الجماعة ، وأما ابن مرزوق ، فكان الشيخ تابع فيه قول الحافظ في " التقريب " حيث قال : صدوق بهم ، والحق أنه أعلى من ذلك ، وأما النكرة فقد غش المسلمين ، وتجن على السنة بالجور على رواها ، فقد نقل كلام من تكلم فيه فقط ، ثم اعتمد على ذلك في تضعيفه ، وهذه خيانة ، فإلى الله المشتكى ، فإنه قال : فضيل ضعيف ، قال الحاكم : قد عيب على مسلم إخراج حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق ، بهم كثيراً لا يحتاج به ، وقال ابن حبان في " الثقات " : يخطئ ، وذكره في الضعفاء ، وزاد : ويروى عن عطية الموضوعات . انتهى كلامه .

● قلت : وقد نقل هذا الكلام من " تهذيب التهذيب " ، فكتب قول

الثوري فيه : ثقة ، وقول سفيان بن عيينة فيه : ثقة ، وقول ابن معين مرة : ثقة ، وأخرى : صالح الحديث ، وقول أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيراً ، وقول العجلي : جائر الحديث ، صدوق ^(١) .

● قلت : وقد قال فيه البخاري : مقارب الحديث ، وسئل عنه أبو داود ، فأجاب بقول سفيان بن عيينة بالتوثيق ، وأقره ، كما في سؤالات أبي عبيد له رقم (٣٠٨) ، وثقة القسوي أيضاً .

وأما الكلام فيه فأشده لابن حبان ، لكن الكلام المذكور في " التهذيب " مختصر اختصاراً محلاً ، ففي " الجرحون " (٢٠٩/٢) قال : يروى عن عطية وذويه منكر الحديث جلاً ، كان ممن يخطئ على الثقات ، ويروى عن عطية

(١) الذي في الثقات المطبوع : ثقة .

أورده الشيخ - رحمه الله - من عند الحاكم والبخاري والبيهقي من طريق بشير بن مهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .

ونقل الشيخ قول ابن حجر - رحمه الله - في بشير : صدوق لين الحديث ، ثم أورد طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن علس موقوفاً بنحوه .

وصحح الشيخ هذا الموقوف ، وقال له حكم الرفع .

ثم أورده الشيخ من طريق آخر عند الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً ، وبين أن إسناده ضعيف ، ثم قال : ويبدو لي أن للحديث أصلاً عن بريدة ، ثم أورد من عند الطبراني في " الأوسط " ، وعلم بن محمد الرازي في " القوائد " من طريق مروان بن محمد الطاطري ثنا سليمان بن موسى ثنا فضيل عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً به مختصراً .

ثم قال الشيخ : مروان ثقة ، وسليمان بن داود الكوفي صدوق كما قال الذهبي ، وفضيل إن كان ابن مرزوق ففيه ضعف ، وإن كان ابن غزوان فهو ثقة احتج به الشيخان ، فإن كان راوي الحديث ، فهو حسن إن شاء الله تعالى .

ثم تبين أنه ابن مرزوق ، فقد ذكره المزي في الرواة عنه في ترجمة ابن مرزوق من تهذيبه ، ولا يمنع ذلك من الاستشهاد به . اهـ .

● قلت : رواه تمام في " القوائد " (٩٤٠) من طريق محمد بن عوف ، والطبراني في " الأوسط " (٦٧٨٨) من طريق إبراهيم بن مروان بن محمد كلاهما (محمد بن عوف وإبراهيم) عن سليمان بن موسى الكوفي عن فضيل ابن غزوان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به .

ورواه الطبراني في " الأوسط " (٤٥٧٧) من طريق العباس بن الوليد الخلال عن مروان عن سليمان عن فضيل بن مرزوق عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .

وقد ذكره أبو زرعة في الضعفاء ، وهو جرح غير مفسر ، وقد وثقه مروان الراوى عنه ، وهو أعلم به ، وقال أبو داود : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو حاتم الرازى عنه مع تشدده : أرى حديثه مستقيماً ، محله الصديق ، صالح الحديث ، وقال الذهبي في « الكاشف » صالح الحديث .

فأقل أحواله أن يكون حسن الحديث .

وأما بشير بن المهاجر فقد فعل به ما فعل بفضيل بن مرزوق ، فقد نقل الجرح فيه دون التعديل ، فقد قال فيه ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال المعلى : كوفي ثقة ، وقال الذهبي في « الكاشف » ثقة فيه شيء .

● قلت : قد جاوز القنطرة بإخراج مسلم له ، فهو حسن الحديث ، فقد اتفق فضيل بن غزوان وبشير بن المهاجر على رواية الحديث عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

وخالفهما الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن عباس موقوفاً .

فلما كانت رواية الحسين هي التي تضعف الحديث قال النكرة : أما الحسين بن واقد فمن الأثبات في حديث عبد الله بن بريدة .

● قلت : هذا كذب ، فإن هذا لم يقله أحد من أهل العلم ، وهو مع كونه ثقة إلا أنه متكلم فيه أيضاً ، قال الأثرم : قال أحمد : في أحاديثه زيادة ، ما أدرى أى شيء هي ؟ ، ونقض يده ، وقال الساجي : فيه نظر ، وهو صدوق بهم ، وقال ابن حبان : ربما أخطأ في الروايات ، فقال الحافظ في « التقریب » : ثقة له أوهام .

الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره ، والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ، ويبرأ فضيل منها ، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتكذب عنها في الاحتجاج بها . اهـ .

فتبين بذلك أن من أنكر حديثه إنما أنكره بسبب ما رواه عن عطية وأن الخطأ فيها من عطية كما قال ابن حبان مع تشدده هو وأبو حاتم الرازى ، وأم قول الحاكم عيب على مسلم إخراج حديثه ، فلم يذكر من العائب ، وليس هذا جرحاً ، فقد يقال هذا في الصدوق الذي لا يصل إلى شرط الصحيح ، وقد جاز القنطرة بإخراج مسلم له ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، وقد قال الذهبي في « الكاشف » : ثقة .

فهل يدري هؤلاء الذين نشروا لهذا النكرة الذي يتعدى على رواية مسلم

ما افترقوا في حق السنة ؟!

وأما سليمان بن موسى فقد قال العقيلي : كوفي عن دهم ، ولا يتابعه على حديثه ، ولا يعرف إلا به .

فالذي يظهر أن العقيلي - رحمه الله - لم يكن يعرفه جيداً ، فإنه روى عن جماعة كثيرين ، فكيف يقال إنه لا يعرف إلا بحديث رواه عن دهم ، وأما في « التهذيب » من قوله : ذكر العقيلي عن البخاري أنه قال : منكر الحديث فليس هذا النقل صحيحاً ، فإن الذي في الضعفاء للعقيلي في ترجمة راو آخر اسمه سليمان بن موسى ، ثم قال عن مظاهر بن أسلم ، ومظاهر منكر الحديث قال البخاري ، وكذا قاله الذهبي في « الميزان » فيما أن يكون الخطأ من النسخاء . من الحافظ ، والله أعلم .

وهذا من رواية الأول منهم ، فإن عم أحمد في هذا السند هو عبد الله بن وهب ، وهو أشهر من أن يذكر . وأحمد فهو ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري الملقب بـ " بمشعل " ، وهو صدوق تغير بأخرة ، كما في " التقريب " ، واحتج به مسلم ، فحديثه حسن إذا لم يخالف .

● قلت : فتأمل هذا التفصيل والبيان لمسوغات الحكم بالحسن على هذا الإِسناد من هذا الإمام العارف ، ثم تأمل أيضا اعتراض النكرة عليه بأمرين : أولهما : تضعيف الشيخ - رحمه الله - لأحاديث رواها أحمد بن عبد الرحمن ، وهذا من عدم فهمه ، فقد نص الشيخ على أن الحكم على حديثه بالحسن إنما هو بشرط أن لا يخالف ، ووضح من هذا أنه حين يضعف حديثه يكون قد خالف في هذا الحديث بعينه ، والمسألة موضع اجتهد .

والأمر الثاني قوله : (والتحقق أن أحمد هذا ضعيف) هكذا بت الحكم بضعفه ، ثم رجع ، فقال : ومع هذا ففي حاله تفصيل : فقد كان في أول حاله مستقيماً ، لذا احتج بروايته مسلم وابن خزيمة ، ثم فسد بعد ذلك ، لذا قال ابن حبان في " المجروحين " : وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذروه ، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له .

وقال ابن الأخرم : نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين ، وإنما ابتلى بعد خروج مسلم من مصر .

● قلت : فهذا يعني أنه يحتاج به في وقت دون وقت ، فنقض بذلك تضعيفه المطلق أولاً ، ثم لم يثبت على ذلك حتى النقض عليه مرة أخرى ، فقال : ذكر البرذعي في الضعفاء ما يدل على وجوب تجنب ! رواية أحمد هذا ، فقال في (٧٠٩/٢ - ٧١٦) : وحملت معي من مصر جزءاً بخطي مما أنكرته من حديث

● قلت : فهو قريب من فضيل بن مرزوق ، وأما فضيل بن غزوان الذي ترحح أن الحديث من طريقه فأرجح منه وحده فكيف إذا تابعه بشير ابن المهاجر ؟ ، ولذا فالراجح في الحديث أنه مرفوع أو يحمل على أنه محفوظ على الوجهين ، والظاهر أن أبا حاتم لم يقف على طريق فضيل ، ولذا رجع الموقوف ، والحديث صحيح على أي حال ، فقد سبق في الذي قبله بمعناه ، فحكم هذا النكرة عليه بالضعف من الغش الواضح ، والله المستعان .

بصحيحه بصحيحه بصحيحه

● المثال الثالث لطعنه في رواية السنة بالتهمور والمجازفة :

حديث رقم [٦١] - الصحيحة [٢٠٤]

أورد الشيخ - رحمه الله - الحديث من ' مسند الروياني ' (١٢٣٦) : نا أحمد نا عمي نا ابن خبيعة عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي قال : كنت تحت راحلة رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال قولاً حسناً ، فقال فيما قال : من أسلم من أهل الكتاب ، فله أجره مرتين ، وله مثل الذي لنا ، وعليه مثل الذي علينا ، ومن أسلم من المشركين فله أجره ، وله مثل الذي لنا ، وعليه مثل الذي علينا .

● قال الشيخ : هذا سند حسن ، القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي ، صاحب أبي أمامة ، وهو صدوق .

وسليمان بن عبد الرحمن هو أبو عمر الخراساني الدمشقي ، وهو ثقة . وابن خبيعة هو عبد الله المصري ، وهو سيء الحفظ ، إلا ما رواه العبادة عنه (عبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن المبارك) ،

نحو ما قال ، وهذا ما حذفه هذا النكرة مع طول نقله السابق ، وقصده واضح ، وسيستوضح بذكر باقي ما حذفه ، وهو قول البرذعي : فقلت له : ها هنا أحاديث عن هذا ، قال : فاجمعها ، واتني بها حتى أرجع عنها .

● قلت : فأني قبول للحق أبلغ من هذا ؟

ثم قال البرذعي : فما مضى بي إلا عام ، وكنت على أن أعود إليه ، ومعنى ما ينكر من حديثه حتى أتاني قوم ثقات من أصحابنا ، فحدثوني أنهم شهدوه في ذلك اليوم يحدث بحديث عيسى بن يونس ^(١) الذي قال له ما قال عن عمه ، فقصدت الرجل الذي قيل له إنه قرأ الحديث عليه ، وكان جرحاً صديق [كذا] لي ، فقلت له : ابن أخي ابن وهب قرأ عليك حديث عيسى ابن يونس ؟ فقال لي : نعم أخذ مني درهمين ، وقرأه عليّ . اهـ .

● قلت : فظهر بذلك أن الذي ادعى على ابن أخي ابن وهب الرجوع إلى التحديث بحديث عيسى بن يونس رجل مبهم ، فروايته مردودة غير مقبولة ، وقد حذف النكرة هذا البيان ، وصاغه بأسلوبه حيث قال : ثم ذكر البرذعي أن أحمد حث في يمينه ، ورجع وحدث بهذا الحديث .

وفعله هذا يدل على أحد أمرين :

الأول : إما أنه لا يدري أن رواية المبهم مردودة ، ومن كان على مثل هذا الحال كان يجب عليه أن يتحفظا بسكوته .

الثاني : وإما أنه أخفى ذلك حتى يطعن في ابن أخي ابن وهب ، وهو الظاهر ، ولذا قال : فظهر أن أبا زرعة كان أعرف الناس بحاله ، وأنه يكذبه وينسبه للوضع .

(١) يعني الذي رجع عنه ، وتعهد بعدم روايته .

أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب أبي عبيد الله ، وما لديهم من الأسانيد والمتون ، فذففت الجزء إلى أبي زرعة ، فجعل يقرأ ما في الكتاب ، ويتعجب ، ثم قال لي أبو زرعة : لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا ! ، إلى أن نقل عن البرذعي قوله لأبي زرعة : فتكتب بخطك إلى أصحابنا بمصر ؟ فكتب بخطه كلاماً غليظاً ، يأمر بهجرانه ومباينته ، ونسبه إلى الكذب المصرح ، وكتب نحو ذلك : أبو عبد الله محمد بن مسلم ابن وارة ، وأبو حاتم ، فأنفذت خطوطهم إلى علان وإبراهيم بن الأصم .

ثم إن أحمد كتب إلى أبي حاتم يشكو البرذعي ، فأرسل إليه أبو حاتم مع ابنه ، ولم يكتب إليه ، قال : قلت لعبد الرحمن : قل له : كتبت إلى في أمر البرذعي بما كفتني مؤنة نفسك عندما ذكرت عن عمك عن عمر بن محمد حديثاً لا أصل له بهذا الإسناد ، ثم اعتذر أحمد عن ذلك بأن ابنه غلط في إسناده .

ثم تتبعه أبو حاتم في أحاديث آخر ، وكتب بذلك مع البرذعي ، فقال أحمد : جرى الله أبا حاتم خيراً ، لقد نصح ، وقال للبرذعي : ما حدثت بهذا الحديث - حديث نعيم بن حماد في من يقيسون الأمور برأيهم - قط وأنا أغفله ، وليس هذا الحديث من حديثي ولا حديث عمي ، وإنما وضعه لي أصحاب الحديث ، ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله .

● قلت : وواضح مما سبق أن أبا زرعة ما نسب أحمد إلى الكذب لوقوفه على وقوعه منه ، وإنما لوقوف أحاديث منكورة في أحاديثه ، ولقد كان موقف أحمد بن عبد الرحمن من ذلك طيباً حيث قبل النصيحة ، واعتذر بأن هذا الحديث أدخل عليه ، وهذا ليس بضائره يجنب ما روى ، ولقد أحسن أيضاً حيث تعهد بعدم رواية هذا الحديث بعد ذلك ، وقال : وأنا تائب إلى الله أو

يَجْتَهِدُ فِي الْهَدَمِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

المثال الرابع لطعنه في رواق السنة والتهور والمجازفة:

(١) ولا يحسن التسميع عليهم الخلط بين هذه الطرق، فليتركوا

وقد تَوَبَّعَ ابن طهية ، تابعه الليث بن سعد عند الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢٣٥/٣) ، والطبري في « تفسيره » (١٤٢/٢٧) ، والطبراني في « المعجم » (٧٧٨٦) .

❑ الخط في الرواة والأسانيد :



● المثال الأول :

حديث [٢٩] - [الصحيحة رقع [١٧]]

أورد الشيخ - رحمه الله - عن ابن أبي شيبه (٧١/٢) : حدثنا يزيد ابن هارون عن ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الفطر ، فيكبر حتى يأتي المصلى وحتى يقضى الصلاة ، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير .

- فقال النكرة : حاله ابن شهاب الزهري ومحمد بن عجلان ، فأرفقاه ، ولعل رواية الزهري هي أصل المرسَل المذكور آنفاً .

فرواه البيهقي من طريق ابن مصفى - وهو محمد - حدثني يحيى بن سعيد العطار عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكبر ليلة الفطر حتى يغدو إلى المصلى .

● قلت : قوله لعل رواية الزهري هي أصل المرسَل يدل على جهل بالغ أو غش متعمد ، فإن محمد بن مصفى كان يدلس تدليس التسوية ، ويحیی ابن سعيد العطار ضعيف ، فكيف يقدم الضعيف على الصحيح ؟

ومثل هذا يقع من هذا النكرة كثيراً مما يدل على عدم الثقة به وبأقواله . والأعجب من ذلك كله قوله (حاله ابن شهاب الزهري) فإنه لا يقوله من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف ، فإن الزهري - رحمه الله - من

● قلت : هكذا شأن هذا النكرة في غالب كتابه أنه يعتمد إلى أسوأ ما في الراوى فيذكره ، ويترك التعديل ، ففي " شرح علل الترمذی " لابن رجب نفسه (٦٧٨/٢) : قال أبو حاتم الرازي : سألت علي بن المديني : من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال : هشام الدستوائي . قلت : ثم من ؟ قال : ثم الأوزاعي .

فترك النكرة ذكر هذا من الحياة كغيرها من أفاعيله ، وقول ابن المديني هو المعتمد ، فإن أصحاب الكتب الستة قد أخرجوا (٢٠) حديثاً بهذا الإسناد ، للبخاري منها واحد ، ولمسلم سبعة أحاديث ، فهذا الإسناد على شرط الكتب الستة ، فلو ترك هؤلاء وما أرادوا لهدموا السنة جملة ، والله المستعان .

~~~~~

### ● المثال الخامس لطمعنه في رواة السنة بالشبه الواهية :

في ص (١٧١) ذكر بشر بن عبد الله بن يسار فقال : مجهول ( هكذا بإطلاق ) ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وهذا على مذهب ابن حبان ، وقال : هذا ذكره الألباني في " تمام المنة " ، فالكل يدور في منهج ابن حبان ، وهو شاذ عن منهج الثبتين .

● قلت : وبشر روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وله نظراء كثيرون .

~~~~~

● وأقول : إني لم أر في حياتي مثل هذا : شخص يخطئ الأئمة في شيء، يعترف أنه لا يدرىه، فهل يتحمل هذه الجريمة غير من نشرها بين الناس باسم العلم، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وأما إحالته في ذلك على السنة لابن أبي عاصم، فأقول : لو أن هذا النكرة كلف نفسه أن ينظر في الصفحة نفسها التي نقل منها وذلك في الحديث رقم (١٤٠٠) لوجد فيه : حدثنا الحسن بن علي ثنا سليمان بن أيوب ابن عيسى^(١) بن موسى بن طلحة بن عبيد الله حدثني أبي عن جدي سليمان .

بصريحه بصريحه بصريحه

● المثال الثالث لخلطه في الرواة والأسانيد :

قال ص (٣١٨) : ووقع عند ابن حبان : عن موسى بن أعين عن معمر عن هشام بن حسان عن أبي حازم مولى أبي رهم الغفاري عن أبي هريرة .

ومعمر ليس له رواية عن ابن حسان ، ولعله الدستوائي . فأنوار مملوء بالتصحيف والتحريف ، فهشام الدستوائي من أقران معمر ، ويكون سقط (عباد) من الإسناد يدل على ذلك أن أحدًا لم يذكر هشامًا الدستوائي ولا ابن حسان في الرواة عن عباد بن أبي علي . انتهى .

● قلت : ولم يكلف نفسه النظر في «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» بدلاً من أن يسوّد الورق بمثل هذا الكلام ، فالحديث موجود فيه برقم (٤٤٨٣) عن معمر عن هشام بن حسان عن أبي حازم ، بدون ذكر (عباد) ، بل أخرجه كذلك أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١٦٥٤) .
فهل من معتبر !!؟

(١) يلاحظ هنا أن ابن أبي عاصم قد نسب أيوب إلى حده ، وبين ذلك ما بعده .

مشايخ عبيد الله بن عمر العمرى ، وقد تصحف اسم الراوى من (أبي شهاب) إلى (ابن شهاب) فسببه النكرة فقال ابن شهاب الزهرى ، وهو دال على جهله الفاضح ، وقد ذكر المزي (أبا شهاب الخطاط) في مشايخ يحيى بن سعيد العطار ، ولو أن النكرة نظر في «المعرفة» للبيهقي (٥٢/٥) رقم (٦٨١٥) لوجد فيه قول البيهقي : ورواه أبو شهاب عن عبيد الله بن عمر موقوفاً .

بصريحه بصريحه بصريحه

● المثال الثاني لخلطه في الرواة بشيء لم أر مثله :

قال ص (٦١) : نقل (يعني الشيخ) عن الهيثمي قوله فيه : وفيه سليمان بن أيوب الطنجي ، وقد وثق ، وضعفه جماعة، وفيه جماعة لم أعرفهم .

● فقال الشيخ : كذا قال ، وليس فيه من لا يعرف سوى جد سليمان بن أيوب ، واسمه سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة ، فإن لم أعرفه .

● قلت : بل العصباء مع الهيثمي ، وجد سليمان اسمه عيسى ابن موسى . وليس سليمان بن عيسى ، فإنه سليمان بن أيوب بن سليمان ابن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله هكذا . انتهى كلامه بخروفيه .

فقد ظهر بذلك أن هذا الشخص لا يعقل شيئاً ، فإنه يقول : إن هذا الراوى اسمه سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى ، وكل من بقى عنده شيء من العقل يقول : إن جد سليمان الأصغر هو سليمان بن عيسى كما قال الشيخ الألباني ، فانتقد النكرة ذلك على الشيخ ، وادعى أن جد سليمان الأصغر هو عيسى بن موسى ، ثم قال : لكن ذكر ابن أبي حاتم أيوب بن سليمان بن عيسى ابن موسى بن طلحة روى عنه ابنه سليمان ، فجعل حده هنا هو سليمان ابن عيسى ، وليس عيسى ، فما أدري ما هذا ؟ . انتهى كلامه .

● قلت : إن كلمة (أبي) زائدة في إسناده ابن أبي شيبة ، فهو عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ولقد سبق أن نقل النكرة كلام الدارقطني لهذا "إسناده ، وسماه عوناً ، وهو الذي يروى عنه أبو حازم سلمة بن دينار ، وأما الذي في إسناده الخطيب فهو عبد الله بن عون بن أروطيان ، فلا اشتراك في الإسناده نهائياً ، فإعلال أحدهما بالآخر لا يقع إلا من أمتال هذا النكرة الذي يضرب النصوص بعضها ببعض بالخيوط والمجازفة ، والله المستعان .

بعضهم بعضهم بعضهم

● المثال السادس لخلطه في الرواة والأسانيد :

قال الشيخ في "الصحيحة" (١٢٩/١) عن إسناده حديث عند ابن أبي شيبة في "المصنف" عن ابن جريح عن عطاء ، ورجاله ثقات .

– فقال النكرة : قول الشيخ : (رجاله ثقات) ليس بشيء ، لعنة ابن

جريح ، وهو قبيح التدليس .

● قلت : هذا دال على جهل بالغ أو غش متعمد ، فإن من المعلوم عند من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أن قول المحدث : (رجاله ثقات) لا ينفي ما في الإسناده من الانقطاع ، والتدليس ليس انقطاعاً محققاً ، وإنما هو مظنة الانقطاع ، ثم إن ابن جريح له اختصاص بعطاء حتى قال الإمام أحمد : ابن جريح أثبت الناس في عطاء ، وقد قال ابن أبي خيثمة في "تاريخه" ص (٣٥٦) : حدثنا إبراهيم بن عرعرة قال نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريح قال : إذا قلت : (قال عطاء) فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت .

● المثال الرابع لخلطه في الرواة والأسانيد :

فقد أورد الشيخ في الحديث (٤١٣) إسناداً عن ابن جريح الطبري في "تفسيره" (١٢٤/٧) من طريق أبي شريح ضاربة بين مالك عن أبي الصلت عن حرمله .

– فقال النكرة ص (٣٥٥) : وأبو الصلت هو عبد السلام بن صالح

الحروري متهم .

● قلت : هو أبو الصلت الشامي كما في ترجمة ضاربة بين مالك من

"التهذيب" و "الكنى" للذهبي .

بعضهم بعضهم بعضهم

● المثال الخامس لخلطه في الرواة والأسانيد :

فقد الحديث رقم [٤٢٥] من الصحيحة

أورد له الشيخ طريقاً رواه الخطيب (١١٧/٣) عن أبي عبيدة الخداد عن ابن عون عن ابن سيرين والחסن قالوا : لا عشنا إلى زمن لا يعيش فيه ، قال أبو هريرة : سمعت النبي ﷺ يقول : المؤمن مألقة ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف .

– فقال النكرة : أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦١/٨) : حدثنا وكيع عن سفيان عن المسعودي عن أبي حازم عن أبي عون [كذا] قال : قال ابن مسعود : المؤمن مألقة ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف .

– قال النكرة : فهذا الحديث يدل الإسناد الذي أخرجه الخطيب ، واستشهد به الألباني .

□ **تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ رحمه الله**



● المثال الأول :

حديث [٩٤] - [الصحيحة [٣٧٣]

كانت حاضنتي من بني سعد بن بكر ، فانطلقت أنا وابن لها في بهم لنا ، ولم نأخذ معنا زاداً ، فقلت : يا أخي اذهب ، فأتنا بيزاد من عند أمنا ، فانطلق أخي ، ومكثت عند البهم ، فأقبل طائران أبيضان كأنهما نسران . فقال أحدهما لصاحبه : أهو هو ؟ قال الآخر : نعم ، فأقبلا يستدراين ، فأخذاني ، فبطحاني للقفأ ، فشقا بطني الحديث .

أورده الشيخ من : مسند أحمد (١٨٤/٤) ، والدارمي (١٣) ، وغيرهما عن عتبة بن عبد السلمي أنه حدثهم فذكره مرفوعاً عن طريق بنية حدثني بخير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو الأسلمي ، وحسن الشيخ إسناده ، وقد سبقه بذلك الهيثمي ، وقد اعتمد هذا الإسناد الإمام أحمد في إثبات سماع عبد الرحمن بن عمرو الأسلمي من عتبة كما في " العلل ومعرفة الرجال " (٥٩١٤) ، واعتمده ابن معين أيضاً في إثبات صحة عتبة بن عبد كما في " تاريخه " رواية الدوري (٤٧/١) رقم (٢٢٠) .

وقد أشار الشيخ إلى طريق آخر له أورده في " الصحيحة " (١٥٤٥) من طريق ابن إسحاق ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أصحاب رسول الله ﷺ . ونقل الشيخ عن ابن كثير قوله : هذا إسناد جيد قوى .

□ **محاولة شين الشيخ بالتمويه**



حديث [١٦٩] - [الصحيحة [٣٢٨]

أورد الشيخ حديثاً بلفظ : ما بال رجال بلغهم عنى أمر توخصت فيه ، فكرهوه ، وتنزهوا عنه ، فوالله لأنا أعلمهم بالله ، وأشدهم له خشية .

- فقال النكرة : الحديث صحيح دون شك ، وهذا لفظ مسلم في الفضائل (٢٣٥٦) ، ولم يشر الشيخ لذلك .

ولا أظن أن أحداً يقرأ هذا الانتقاد الموجه للشيخ إلا ظن أن الشيخ قد فاتته تخريج الحديث من مسلم ، والحقيقة أن الشيخ عزاه للبخارى ومسلم ، فلم يبق إلا أن يقال إنه يعنى أن الشيخ لم ينص على أن هذا لفظ مسلم ، فهل يقول أحد عنده أدق فهم أنه يلزم المخرج أن يذكر لفظ كل راو إذا كان الحديث واحداً ؟

وهل هذا انتقاد يستحق أن يذكر ؟

وبقية كلامه لا يستحق أن يناقش .

~~~~~

ومع جهله وعدم فهمه راح يتناول على إمام أهل الحديث في هذا العصر الألباني - رحمه الله - بقوله : هذا هو الشاهد الذي أحال عليه الشيخ ، وهو لا يدري أنه نفسه الطريق الذي يستشهد له ، فهذا من باب استشهاده بالعللة لمعلولها .

● قلت : وقد سبق بيان من الذي لا يدري ؟

ثم عارض بين رواية ابن إسحاق وبين ما رواه ابن سعد في « الطبقات » (١٥٠/١) : عن عبد الوهاب بن عطاء والواقدي عن ثور عن خالد قال : قيل لرسول الله ﷺ ، فذكره مرسلًا .

ثم قال النكرة : رواية عبد الوهاب والواقدي أصح من قول ابن إسحاق .

● قلت : عبد الوهاب بن عطاء في رتبة محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، قد وصفه بذلك البخاري وصالح جزرة ، ولم يصرح بالتحديث ، وسكوت النكرة عن بيان ذلك خيانة ، وأشد منه اعتماده على الواقدي في المتابعات ، وقد قال أحمد بن حنبل : كذاب ، وقال علي بن المديني وإسحاق ابن راهويه وأبو حاتم والنسائي : يضع الحديث ، وقال البخاري : سكطوا عنه ، ما عندي له حرف ، وهي أشد عبارات التحريج عنده ، وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة ، والبلاء منه .

هذا مع قول هذا النكرة ص (٤٥) : طريق التهمين والتروكين لا تصلح للشواهد والمتابعات .

بل إنه قد رد متابعة كثير ممن قال فيهم الحفاظ : مقبول .

ثم إن محمد بن إسحاق قد توبع من بحير بن سعد فلا شك في ترجيح روايتهما ، والله أعلم .

فلم يبال النكرة بذلك ، فقد متابعة ابن إسحاق مخالفة لرواية بقية مع أن ابن إسحاق متابع لبقية ، والصحابي الذي ألهم في رواية ابن إسحاق قد سمي في رواية بقية ، ولكن هذا النكرة لا يدري شيئاً عن مسلك أهل العلم في مثل ذلك ، فمن ذلك ما ذكره الإمام الحفاظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي في كتابه « المستفاد من مبهمات المتن والإسناد » (١٤١/١) :

- حديث أبي صالح السمان : عن بعض أصحاب النبي ﷺ قالوا : يا رسول الله الرجل يحدث نفسه بالشئ... الحديث .

قال : هو أبو هريرة ، كما رواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » مبهماً ومبيناً ، ورواه أبو داود مبهماً فقط .

- وفي (٢٢١/١) رقم (٤٧) قال : حديث إبراهيم النخعي : حدثت أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ - كذا في « سنن النسائي » .

وهو في مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من روايته عن الأسود عن عائشة .

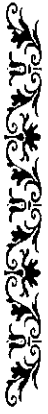
- وفي (١٣٩/١) رقم (١٥) : حديث العثمان بن سالم عن رجل حدثه قال : دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن في قبة ..... الحديث .

قال : الرجل المحدث للعثمان هو : أوس بن حذيفة ، رواه النسائي مبهماً ومبيناً ، ورواه أيضاً عنه عن عمرو بن أوس بن حذيفة عن أبيه . اهـ .

فهذه بعض الأمثلة من تفسير أهل العلم الروايات بعضها ببعض والجمع بينها ، فهلا أراحنا هذا النكرة إذ لم يفهم !!.



## □ النبل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه



### حديث [٨٨] - [الصحيفة [١٩٨٢]]

العرافة أولها ملامة ، وآخرها ندامة ، والعذاب يوم القيامة .

أورده الشيخ من طريق هشام الدستوائي عن عباد بن أبي علي عن أبي حازم عن أبي هريرة رفعه .

وحسن الشيخ إسناده ، والمشهور أن أبا حازم عن أبي هريرة هو سلمان الأشعري ، وعلى ذلك جرى الشيخ - رحمه الله - .

- فقال النكرة : ولم يكلف الشيخ نفسه في البحث في التابعي : أبي حازم .

● قلت : ومع سوء أدبه وتطاوله على الشيخ ، فإنه لم يحاول أن يقف على آخر أحكام الشيخ <sup>(١)</sup> ، فقد نقل محقق " الأسامي والكنى " حديث رقم (١٦٥٤) عن الشيخ في " بلوغ المرام " قوله : وأبو حازم هذا كنت ظننت قديماً أنه سلمان أبو حازم الأشعري الكوفي ، فلما وقفت على الحديث عند ابن حبان تبين لي أنني كنت واهماً ، وأنه غيره .

(١) مع أنه قال في المقدمة ص (٧) : وقد قرأت كتب الشيخ مرات ومرات ، فهل كذب في ذلك ، أم أنه وقف على حكم الشيخ الأخير ، وأخفاه طلباً للتقصص كغير ذلك من أفاعيله ؟.

## ● المثال الثاني لتناقضه بسبب حرصه على النبل من الشَّ

رحمه الله :

لقد أورد الشيخ في الحديث رقم (٣٦٦) تصريح يحيى بن أبي السماع من الراوى عنه ، وهو أبو راشد الحيطاني ، فقال النكرة : أما تصح يحيى بالسماع من أبي راشد ، فوهم ، ولم يوجد عند أحد ممن خرج الحديث إلا عن طريق الحاكم <sup>(١)</sup> ، ويحيى بينه وبين أبي راشد طلقان ، ثبت من وجه صحيح أنه لقيه ، ويدل على ذلك أنه وجد بينهما رجال .

ثم حكم على الإسناد بالانقطاع لمجرد رواية يحيى بن أبي كثير له بالعه وضعفه لذلك .

ومع ما في هذا من المجازفة فإنه نقضه في ص (٣٩٤) حيث قال : قول الشيخ : ( يحيى مدلس ) فقول غير علمي ، فيحيى وإن كان مدلساً تدليسه لا يضر ، لأنه لا يدلس إلا عن ثقة .

فستق نستريح من عبث أولئك ؟ والله المستعان .

~~~~~

(١) وقد بيئت كذبه واقتراه على هذه الدعوى فيما سبق ، والله المستعان .

زيد عن جده فوصله ، ثم نقل بعض أقوال الأئمة في معاذ بن هشام ، وقد اقتطع بعض التوثيق فيه كعادته ، وخلاصة القول فيه أنه جائر الحديث فقد جاز القنطرة باحتجاج الشيخين به ، وقد ذكره الذهبي في كتابه « الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم » رقم (٧٣) ، وحديثه هنا عن أبيه ، والرجل أعرف بحديث أبيه من غيره ، وأما أبو داود الطيالسي فقد اختلف عليه ، فقد رواه عنه إبراهيم بن إسحاق الحربي في « غريب الحديث » (١٠٤٦/٣) : حدثنا بنادار حدثنا أبو داود عن هشام أحسبه عن يحيى عن زيد به ، وقد تابعهما وهب بن جرير عن هشام عن يحيى عن أبي سلام ، وأما همام فلم يختلف عليه ، فالأولى في مثل ذلك أن يحمل الحديث على الوجهين .

— قال النكرة : وللحديث طريق آخر بسياق أحسن ، أخرجه الرويانى

(٦٢٧) : نا محمد بن بشار نا سهل نا أبو غفار عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء فذكره بنحوه .

ثم قال : فهذا إسناد صحيح .

● وأقول : قد سبق أن الشيخ أحال على آداب الرفاف للوقوف على بقية الكلام على الحديث ، وفيه ص (٢٢) قال : رواه الرويانى بسند صحيح ، فلم يرجع إليه النكرة ، وظن أو تظاهر بأنه السابق إلى الوقوف على هذا الطريق ، وحكم عليه النكرة بالصحة ، وقد حكم على الحديث بالضعف أولاً ثم صححه آخرًا مما يبين أنه يريد تكثير الأحاديث المحكوم عليها بالضعف ، والله المستعان .

— وقال النكرة : ولم أطلع على كلام هؤلاء الأفاضل الذين ضعفوا

الحديث ، وليس من أدب الاختلاف غمزهم بالتكلف والهوى ، فالكل مجتهد ، وهؤلاء من أهل السنة ، وقد سبق للشيخ مدحهم في كتبه .اهـ.

□ طعنه في الشيخ مع عدم رجوعه لباقي كلامه في موضع أشار الشيخ إليه :

حديث [٩٩] _ الصحيح [٤١١]

يا فاطمة أيسرك أن يقول الناس : فاطمة بنت محمد في يدها سلسلة من نار ؟

أورده الشيخ - رحمه الله - من عند النسائي (١٥٨/٨-١٥٩) من طريق النضر بن شميل ، والطيالسي (٩٩٠) ، ومن طريقه الحاكم (١٥٢/٣) : (النضر والطيالسي) كلاهما عن هشام الدستوائي عن يحيى عن أبي سلام عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعا به .

● قال الشيخ : إن فيه انقطاعاً بين يحيى وأبي سلام ، فقد قيل : إنه لم يسمع منه ، ثم إن يحيى مدلس ، وصفه بذلك العقيلي وابن حبان .

قال : لكن رواه النسائي (١٥٨/٨) ، وأحمد (٢٧٨/٥) من طريقين (يعنى : معاذ بن هشام عن أبيه ، وهمام بن يحيى) عن يحيى قال : ثنا زيد بن سلام أن جده يعنى أبا سلام حدثه أن أبا أسماء حدثه به .

قال الشيخ : وهذا سند موصول صحيح ، ولقد ضعف هذا الحديث الصحيح الشيخ إسماعيل الأنصارى وحبيب الرحمن الأعظمى وشعيب الأرنؤوط بتكلف بارد وهوى مغرض ، وقد رددت عليهم في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي « آداب الرفاف » فراجعها فإنها مهمة جداً .اهـ.

— قال النكرة : هكذا رواه عن هشام ثقتان أبو داود الطيالسي كما في « مسنده » ، والنضر بن شميل ، وخالفهما معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى عن

□ الخاتمة أسأل الله حسنها

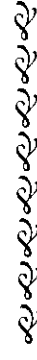


لقد كتبت ما سبق في هذا الكتاب أرجو أن يكون نصيحة لله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فالنصيحة لله ولكتابه ورسوله بالدفاع عن الحق ما استطعت ، ولأئمة المسلمين بتذكيرهم بواجبهم في الذب عن الحق ، وعن أعراض أهل العلم ، ولعامة المسلمين بتحذيرهم من ركوب ما يسخط الله ﷻ ، ويدخل في ذلك دخول المسلم فيما لا يحسن من أمر الدين ، والقول في دين الله ﷻ بغير علم ، والجرأة على ذلك ، فإنه من كبائر الذنوب ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَبِمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرَكَ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَفُجُوهُهُمْ مُشْوَكَةٌ ﴾ [سورة الزمر : ٦٠] ، فإذا جمع شخص مع ذلك الواقعة في أهل العلم وتقصصهم ، فإن حاله يزداد سوءاً ، ويُعيبه كثير من يقدم على ذلك أن مآل أمره إلى الخسران ، والعياذ بالله ، فإن خوم العناء مسمومة ، فمن أراد الظهور بالواقعة في أهل العلم والطعن فيهم فليعلم أنه لن يفلح ، مهما حصل به من مراده ، فالله ﷻ يقول : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة القصص : ٨٣] ، ولذلك فإنني أنصح الشباب من دعتهم أنفسهم إلى أن تكون له مكانة بين الناس ، فليعلم أنها لن تحصل له إلا إذا أراد وجه الله بعلمه واتباع سبيل المؤمنين ، فليأت العلم من بابة بلزوم أهلهم والاستفادة منهم علماً

● وأقول : إن من المقرر عند الناس جميعاً أن تحرى العدل يقتضي أن يسمع من أراد أن يتكلم في خصوصية من جميع الخصوم فيها ، وإلا كان ظالماً وجائرًا ، وإن هذا النكرة قد أقر على نفسه بأنه لم يطلع على كلام خصوم الشيخ في هذه المسألة ، ومع ذلك فقد حكم على الشيخ بما سبق حكايته عنه ، وهذا دليل واضح على قصده النيل من الشيخ - رحمه الله - ، ومن اطلع على كلام من ذكرهم الشيخ - رحمه الله - وجد في كلام بعضهم من التعدي على الشيخ - رحمه الله - ما لا يقاس به وصف الشيخ لهم ، هذا مع اعتراف كل منصف بعلو رتبة الشيخ على المذكورين ، ومن نظر في سبب تضعيفهم للحديث وجد أن الشيخ - رحمه الله - كان منصفاً معهم ، ولم يتجاوز العدل فيهم .

ثم مالهؤلاء الأقرام ولما يحدث بين الكبار من جفوة وخشونة في الكلام ؟ وأين أدب الاختلاف عند هذا النكرة مع وصفه للشيخ بما سبق حكايته في المقدمة !!!؟

أسأل الله ﷻ أن يحاسب الذين نشروا له بما يستحقون .



فهرست موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع	مستل
٣	المقدمة.....	١
٦	اتفاق كل من يعتد بقوله على أن أولى من يرجع إليه فى الحديث وعلومه فى عصرنا هو الشيخ المجدد محمد ناصر الدين الألبانى - رحمه الله -	٢
٦	وجوب ردع المتطولين والمتنقصين لأهل العلم	٣
٧	كتاب النصيحة فى تهذيب السلسلة الصحيحة الذى نشرته مكتبة السنة محاولة لهدم العلامة الألبانى - رحمه الله -	٤
١٠	سب صاحب الكتاب للعلامة الألبانى بما لم نره أو نسمع به	٥
١٤	تطاول صاحب الكتاب وطعنه فى كثير من أئمة المسلمين	٦
٢١	استحقاق صاحب الكتاب وصف " النكرة " ، وحيثما ذكرت هذا الوصف فهو المقصود	٧
٢٣	مسؤولية الناشر عما ينشره	٨
٢٤	مسؤولية مكتبة السنة وسيد عباس الجلمى عما حواه هذا الكتاب من قبائح	٩
٢٥	مسؤولية أهل العلم والدعاة إلى الله نحو محاولة تشكيك المسلمين فى أئمتهم	١٠
٢٧	اندفاع الشيخ مصطفى العدوى من بداية أمره فى التشكيك فى مرجعية الشيخ الإمام المجدد الألبانى - رحمه الله -	١١

وعملًا وسلوكًا وأخلاقًا ، ولا يتعجل ، ولتعلم صاحب هذا الكتاب الذى رددت عليه أثنى مع بيان مع ما بينت من حاله ومع حزمي معه شيئًا ما ، إلا أننى أحب له الخير ، وأرجو له أن يتوب إلى الله ﷻ ، ولا يغتر بأنه قد أصبح عند الغوغاء مؤلفًا ، بل ناقدًا ، بل عليه أن يبدأ صفحة جديدة يطلب فيها العلم من أهله بتواضع وأدب وتقدير لأهل العلم والفضل ، ولا تأخذه العزة بالإثم ، فإن عاقبة ذلك وخيمة ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِنَفْسِهِ فِيهَا وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسَادَ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمُهَادِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٦] ، أسأل الله ﷻ لى وإخوان المسلمين الهداية ، والسداد ، وحسن الخاتمة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٤٠	المثال الأول _ المثال الثاني	٢٢- أمثلة ارتكاب صاحب كتاب « النصيحة » الكذب الصريح _
٤١	المثال الثالث مما كذب فيه	٢٣- المثال الأول _ المثال الثاني
٤٢	المثال الرابع مما كذب فيه	٢٤- المثال الرابع مما كذب فيه
٤٣	جراة النكرة مع جهله البالغ	٢٥- جراة النكرة مع جهله البالغ
٤٤	تهوره في الحكم على حديث بالوضع	٢٦- تهوره في الحكم على حديث بالوضع
٤٥	تهوره مع جهله البالغ بعلم الحديث	٢٧- تهوره مع جهله البالغ بعلم الحديث
٤٨	حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط على حديث بالوضع بما لم يسبق به .	٢٨- حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط على حديث بالوضع بما لم يسبق به .
٥٢	المثال الخامس مما كذب فيه النكرة	٢٩- المثال الخامس مما كذب فيه النكرة
٥٧	المثال السادس مما كذب فيه	٣٠- المثال السادس مما كذب فيه
٥٨	عدم أمانته في نقله عن أهل العلم	٣١- عدم أمانته في نقله عن أهل العلم
٥٩	المثال الأول لخيانته في النقل عن أهل العلم	٣٢- المثال الأول لخيانته في النقل عن أهل العلم
٦٠	المثال الثاني لخيانته في النقل عن أهل العلم	٣٣- المثال الثاني لخيانته في النقل عن أهل العلم
٦٢	المثال الثالث لخيانته في النقل عن أهل العلم	٣٤- المثال الثالث لخيانته في النقل عن أهل العلم
٦٣	حكمه على الحافظ ابن حجر والشيخ الألباني _ رحمهما الله _ بكونهما آثمين	٣٥- حكمه على الحافظ ابن حجر والشيخ الألباني _ رحمهما الله _ بكونهما آثمين
٦٧	حكم توثيق ابن حبان للرواة	٣٦- حكم توثيق ابن حبان للرواة
٦٨	طعن النكرة في توثيق المعلى	٣٧- طعن النكرة في توثيق المعلى
٧١	تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول.	٣٨- تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول.

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٢٨	حرص الشيخ مصطفى العدوى على إظهار مخالفته للشيخ الألباني _ رحمه الله _ دون غيره مع ذكر الدليل الواضح على ذلك	١٢- حرص الشيخ مصطفى العدوى على إظهار مخالفته للشيخ الألباني _ رحمه الله _ دون غيره مع ذكر الدليل الواضح على ذلك
٢٩	تشكيك الشيخ مصطفى في أواخر ما كتب في-الشيخ الألباني _ رحمه الله _	١٣- تشكيك الشيخ مصطفى في أواخر ما كتب في-الشيخ الألباني _ رحمه الله _
٢٩	ظهور الشيخ مصطفى بسبب إظهاره مخالفته للشيخ الألباني _ رحمه الله _	١٤- ظهور الشيخ مصطفى بسبب إظهاره مخالفته للشيخ الألباني _ رحمه الله _
٣٠	هل يحق للشيخ مصطفى الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلاً عن أن يكون حاكماً على إمام الحديث في هذا العصر ؟ .	١٥- هل يحق للشيخ مصطفى الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلاً عن أن يكون حاكماً على إمام الحديث في هذا العصر ؟ .
٣١	وقوع مفاجأة من الشيخ مصطفى بن العدوى لم أر ولم أسمع بمثلها طيلة حياتي	١٦- وقوع مفاجأة من الشيخ مصطفى بن العدوى لم أر ولم أسمع بمثلها طيلة حياتي
٣٢	تواطؤ المحيطين بالشيخ مصطفى معه على إبطال الحق	١٧- تواطؤ المحيطين بالشيخ مصطفى معه على إبطال الحق
٣٣	مع خزي الشيخ مصطفى عاقبنا الله وإياه منه من عمله الحديثي الوحيد لم يستحي أن يشكك في أواخر ما كتب في الإسماعيليين الألباني _ رحمه الله _	١٨- مع خزي الشيخ مصطفى عاقبنا الله وإياه منه من عمله الحديثي الوحيد لم يستحي أن يشكك في أواخر ما كتب في الإسماعيليين الألباني _ رحمه الله _
٣٣	مسؤولية أهل العلم عن استمرار الشيخ مصطفى في كل ما سبق .	١٩- مسؤولية أهل العلم عن استمرار الشيخ مصطفى في كل ما سبق .
٣٤	أصحاب الشيخ مصطفى عنه	٢٠- مشابهة دفاع الإخوان المسلمين عن الدكتور القرضاوي بدفاع أصحاب الشيخ مصطفى عنه
٣٧	منهج العمل في الكتاب	٢١- منهج العمل في الكتاب

الصفحة	الموضوع	مسلسل
١١٩	٥٨- خطئه في النقل عن البيهقي _ رحمه الله
١٢٠	٥٩- المثال الثاني لإعلاله الأحاديث بطل غير قادمة
١٢٢	٦٠- المثال الثالث لإعلاله الأحاديث بطل غير قادمة
١٢٥	٦١- المثال الرابع لإعلاله الأحاديث بطل غير قادمة
١٢٨	٦٢- المثال الخامس لإعلاله الأحاديث بطل غير قادمة
١٣١	٦٣- أمثلة لضربه السنن بعضها ببعض _ المثال الأول
١٣٦	٦٤- صورة مزرية لاضطرابه في الحكم على الأحاديث
١٣٨	٦٥- المثال الثاني لضربه السنن بعضها ببعض
١٤١	٦٦- المثال الثالث لضربه السنن بعضها ببعض
١٤٣	٦٧- المثال الرابع لضربه السنن بعضها ببعض
١٤٤	٦٨- خيانة أخرى مما وقع من النكرة في النقل عن أهل العلم
١٤٥	٦٩- المثال الخامس لضربه السنن بعضها ببعض
١٤٨	٧٠- المثال السادس لضربه السنن بعضها ببعض
١٤٩	٧١- خيانة أخرى مما وقع من النكرة في النقل عن أهل العلم ...
١٥٢	٧٢- طعنه في صحيح البخاري
١٥٧	٧٣- تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول
١٥٨	٧٤- المثال الثاني لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة
١٥٩	٧٥- المثال الثالث لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة
١٦٢	٧٦- المثال الرابع لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٧٦	٣٩- عدم التفات النكرة لتصحيح أئمة الحديث للأحاديث
٧٧	٤٠- المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
٧٩	٤١- المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
٨٠	٤٢- تضعيفه الرواة بجهل بالغ
٨٢	٤٣- المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
٨٣	٤٤- المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
٨٤	٤٥- مشاركة الشيخ مصطفى للنكرة في تضعيف حديث
٨٦	٤٦- خيانة أخرى لهذا النكرة
٨٧	٤٧- تضعيف الأحاديث بالشبه الواهية _ المثال الأول
٩٢	٤٨- المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....
٩٣	٤٩- المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....
٩٧	٥٠- المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....
٩٨	٥١- المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....
١٠٠	٥٢- المثال السادس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....
١٠٢	٥٣- المثال السابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية.....
١٠٧	٥٤- تضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة _ المثال الأول
١٠٨	٥٥- المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة
١١٠	٥٦- المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة
١١٨	٥٧- أمثلة لإعلاله الأحاديث بطل غير قادمة _ المثال الأول

الصفحة	الموضوع	مسلسل
١٩٤	رحمه الله	٩٤- المثال الثاني لتناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ
١٩٥	٩٥- النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه
١٩٦	٩٦- طعنه في الشيخ مع عدم رجوعه لباقي كلامه في موضع أشار
١٩٩	الشيخ إليه
٢٠١	٩٧- الخاتمة
٢٠١	٩٨- فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع	مسلسل
١٦٧	٧٧- المثال الخامس لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة
١٦٧	٧٨- تناقض الشيخ شعيب الأرنؤوط في الحكم على حديث
١٧٠	٧٩- تحريف الكرة لاصطلاح الترمذی فی حکمه.حلی الحديث
١٧٢	بالغربة
١٧٣	٨٠- طعنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة _ المثال الأول
١٧٨	٨١- الطعن في رواية السنة بالخيانة في النقل
١٨٠	٨٢- المثال الثالث لطحنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة
١٨٣	٨٣- اتهامه لراوي من رواية مسلم بالوضع
١٨٤	٨٤- المثال الرابع لطحنه في رواية السنة بالتهور والمجازفة
١٨٥	٨٥- المثال الخامس لطحنه في رواية السنة بالشبه الواهية
١٨٦	٨٦- الخط في الرواية والأسانيد _ المثال الأول
١٨٦	٨٧- المثال الثاني لخطئه في الرواية بشيء لم أر مثله
١٨٧	٨٨- المثال الثالث لخطئه في الرواية والأسانيد
١٨٨	٨٩- المثال الرابع لخطئه في الرواية والأسانيد
١٨٨	٩٠- المثال الخامس لخطئه في الرواية والأسانيد
١٨٩	٩١- المثال السادس لخطئه في الرواية والأسانيد
١٩٠	٩٢- محاولته شين الشيخ بالتمويه
١٩٣	٩٣- تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ _ رحمه الله _
١٩١	المثال الأول